الرقم التسلسلي............

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

قسم علوم التسيير

مذكرة

مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص : علوم التسيير

فرع : إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي

من إعداد الطالبة :

صونيا بتغة

الموضوع:

ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية : آفاق و تحديات
– دراسة حالة الجزائر –

نوقشت علنا بتاريخ 05 / 06 / 2008 أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د. علي عبد الله	جامعة الجزائر	رئيسا
د. كمال رزيق	جامعة البليدة	مؤطرا و مقررا
د.حسين رحيم	المركز الجامعي برج بوعريريج	ممتحنا
د. رابح بوقرة	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية2007/ 2008

فهرس المحتويات	الصفحة

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

يشهد العالم عصرا أبرز ما يميزه تفاعلات و تحولات جذرية غير مسبوقة ، حيث تتصف بسرعة حركيتها و عمق تأثيرها ، و لعل أهم هذه التطورات هو تزايد الاتجاه المضطرد نحو تدويل النظام الاقتصادي بكامله ، و جعله منفتحا و متحررا أكثر فأكثر، بالإضافة إلى تعاظم الاعتماد المتبادل بين الدول.و بذلك لم يعد بمقدور أية دولة أن تبقى و تنمو بمعزل عن العالم الخارجي ، أو أنها تتجاهل الجوانب المتعددة الدولية الشاملة و الكلية للاقتصاد العالمي ، بل على العكس التغاضي عن مثل هذه الاتجاهات يمكن أن يلحق أضرارا جسيمة بأي تطور لاقتصاد وطني يرغب في التفاعل مع باقي العالم .

لكن تجدر الإشارة إلى أن التطور الأكثر لفتا للانتباه، هو ذلك التطور الذي أجبر الاقتصاد العالمي على الاتجاه نحو اقتصاد مبني على المعرفة، أين تعد منظومة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أهم دعائم هذا الاقتصاد، فأسهمت في إزالة أو تخفيف حاجزي الزمان و المكان مما أدى إلى ربط أجزاء العالم بشبكة كثيفة من العلاقات التجارية ، المالية ، السياسية و الثقافية . و هذا يؤكد و يبرهن على أن تفوق و تميز الدول لم يعد مرتبطا بما تمتلكه من ثروات طبيعية ، بقدر ارتباطه بالطاقة المعرفية و التقانية التي تتمتع و تزخر بها ،و هو جوهر ثروة الدول الحقيقية.

و في ظل هذه المستجدات العالمية المحرضة على حتمية التنافس و التميز،و ضرورة التكيف و رفع التحديات في بيئة شعارها البقاء للأفضل و الأقوى ، برز إلى الوجود مفهوم حديث بات من أهم أدبيات البحوث و الدراسات الدولية و الإقليمية ، ألا و هو مفهوم التنافسية،الذي أضحى يولى إليه اهتمام واسع النطاق على الصعيد العالمي. و بذلك أثارت جدلا كبيرا في الأوساط الدولية، لاسيما إن درس هذا المفهوم من الناحية الكلية، أي على مستوى الدول.و مما عزز و رسخ القناعة بأهمية التنافسية باعتبارها مؤشرا متعدد الأبعاد لقياس الأداء الكلي ، هو الاعتماد عليها كأداة رئيسية لصنع و اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات و البرامج الرامية إلى تحقيق النمو و الرفاهية في مختلف القطاعات.

إشكالية البحث:

على غرار باقي مناطق العالم ، فان العالم العربي عامة و الجزائر خاصة تعرف تطورات و تحولات جذرية ، خاصة و إن الكثير من الدول العربية تشهد تحولا نحو المزيد من التحرير و الانفتاح الاقتصاديين ، و هي بذلك دخلت في مرحلة جد حرجة أين تصبح كل خطوة تخطوها إلى الأمام تعتبر تحديا للدول العربية مجتمعة من بين مجموعة التحديات الأخرى التي أنتجها و فرضها قسم قوي من العالم عرف خطورة أن يكون له منافسا . و ما يزيد الوضع العربي سوءا هو التدهور الاقتصادي و القصور الكبير في قدراته في إدارة سياساته الاقتصادية ، لاسيما و أن البلاد العربية تعاني إخفاقا و عجزا كبيرين في اغلب قطاعاتها الإنتاجية إن لم نقل كلها ، بالرغم من أن هذا الجزء من العالم يعتبر منطقة إستراتيجية مهمة لامتلاكها طاقات و مصادر عدة لخلق الثروة و تحقيق النمو على مختلف الأصعدة.

و لعل المرحلة الوحيدة و أهمها التي نجحت فيها اغلب الدول العربية و بينها الجزائر ، هـي الشعور و الاعتراف بان هناك فعلا أخطارا تهدد استقرارها سواء اقتصاديا ، سياسيا ، اجتماعيا أو ثقافيا ، و بالتالي موضوع التنافسية العربية كمفهوم شامل و كامل يشكل رهانا عربيا مشتركا، و التفكير إلى ضرورة و حتمية دراسة وتحليل الوضع التنافسي العربي .

و منه فان ما أفرزته البيئة العالمية من مقتضيات و رؤى دولية جديدة في غاية التعقيد و الديناميكية ، جعل الدول القوية و خاصة الناشئة منها إلى تكييف و تطوير أنظمتها في مختلف المجالات من اجل تعزيز تنافسيتها و تطويرها ، و هنا تطرح إشكالية معاناة تنافسية الدول العربية عموما و الجزائر على وجه خاص من ضعف و عجز شديدين، أدى بها إلى التخلف و التقهقر عن باقي مناطق العالم.

بناء على ما سبق فان إشكالية البحث يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

لماذا أخفقت الدول العربية مجتمعة في تحقيق التنافسية، فيما نجحت و تفوقت دول غيرها ؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

- لماذا أصبح الاهتمام متزايدا بتحقيق ، تعزيز و تطوير التنافسية ، وباتت تعد بحق ، من أولويات أهداف و سياسات الحكومات؟
- ما هي وجهة نظر الدول و المعاهد الدولية في الإطار النظري للتنافسية ؟كيف يمكن قياسها ؟ ما هي مؤشراتها؟
- ما الذي يمكن أن تقوم به الدول العربية و منها الجزائر لتحسين تنافسيتها و الرفع منها؟
- ما هي المؤهلات و المقومات التي يجب توفرها حتى يمكن للدول العربية و منها الجزائر ان تصبح تنافسية ؟

فرضيات البحث:

تقودنا إشكالية البحث إلى طرح الفرضية الرئيسية التالية :

العمل على تحقيق هدف التنافسية ليس إلا سلسلة من العمليات و المراحل المتشابكة و المتكاملة في نفس الوقت، فهو هدف يأخذ طابعا استراتيجيا على المدى البعيد للدولة ، و الوصول إلى درجة التنافسية الدولية يتطلب جملة من السياسات و البرامج التنموية في مختلف القطاعات .

أما الفرضيات الفرعية، فانه يمكن صياغتها على النحو التالي:

- تعتبر التنافسية من أهم النظريات الدولية المعاصرة، و الاهتمام الدولي و الإقليمي بها كان نتيجة للبحث المستمر عن آفاق و منطلقات جديدة للتميز و التفوق من اجل القدرة على الوجود و البقاء.
- لاشك أن مفهوم التنافسية كغيره من المفاهيم ذات الطابع المتعدد و الشامل قابل للقياس، عرف وجهات نظر مختلفة و منطلقات فكرية متعددة، و لكل من الباحثين ، المعاهد العلمية و الهيئات الدولية الإسهام العلمي و البحثي في هذا الموضوع وهذا ما يزيد المفهوم ثراء و مزيدا من الدراسة و البحث.

- يبقى تبيني سياسات التصحيح و الانفتاح الاقتصاديين ، السبيل الوحيد أمام الدول العربية و الجزائر ، على أن تشمل هذه التوجهات مختلف البنى التحتية الوطنية ، هذه السياسات و البرامج من شانها أن تساهم في تطوير التنافسية العربية و بذلك التنافسية الجزائرية . بالإضافة إلى تبني إستراتيجية تنافسية تنموية طويلة المدى معززة بتعاون عربي مشترك.
- تملك الدول العربية عامة و الجزائر خاصة، إمكانات و مقومات اقتصادية و معرفية من شانها أن تمكنها من أن تكون ضمن مجموعة الدول التي تتمتع بتنافسية عالية ، و تفتح لها آفاقا و مجالات جديدة لتطوير و استدامة تنافسيتها ، غير أن هذه الطاقات تعاني الإخفاق و التخلف .

أهداف البحث:

تكمن الأهداف من وراء معالجة هذا الموضوع في مايلي :

- الاهتمام أكثر بموضوع التنافسية ، خاصة تلك المتعلقة بتنافسية الأمم التي تقل فيها البحوث و الدراسات خاصة في الدول العربية ، بالرغم من أن هذا المفهوم لم يظهر حديثا ، لكنه أصبح من المواضيع الجديرة بالدراسة و التحليل عالميا .
- محاولة التعرف على الوضع التنافسي للدول العربية و الجزائر، و الكشف عن بعض أسباب ما يعوقنا نحن العرب في اللحاق بركب تلك الدول المتميزة فعلا.
- تسليط الضوء على بعض التحولات و البرامج التحديثية التي يشهدها الوضع الاقتصادي الجزائري ، التي من شانها أن تسهم في التفكير جديا بهدف تحقيق قدرة تنافسية دولية .

أهمية البحث:

تندرج التنافسية ضمن المفاهيم الدولية التي أخذت و لاتزال تأخذ قسما كبيرا من الاهتمام من قبل الدول ، الهيئات و المعاهد الدولية ، و لعله يرجع السبب في ذلك إلى درجة الانفتاح و الاندماج القوية للاقتصاديات الدولية، و سعي كل منها إلى الفوز بالمراكز القيادية في النظام العالمي ، و السيطرة على اكبر حصة ممكنة من السوق الدولية ، ليس من خلال ماتملكه هذه الدول من ثروات طبيعية فحسب ، بل من خلال ما تزخر به من ثروة بشرية كفؤة مؤهلة ، ذات محتوى فكري و تقاني عال ، و هذا جوهر التنافسية .

و ما زاد من أهمية البحث هو تناول تنافسية الدول العربية و منها الجزائر ، و محاولة الإجابة على أهم التساؤلات التي جعلت من هذه المنطقة- الغنية طبيعيا- من العالم تتخلف عن غيرها، و تبدي ضعفا و تقهقرا في مختلف القطاعات ، خاصة تلك المتعلقة بالإنتاج المعرفي و الإبداع التكنولوجي . هذا بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يعتبر حديثا نوعا ما من حيث معالجته و البحث فيه .

أسباب اختيار موضوع البحث:

ترجع أسباب اختيار موضوع البحث في مجملها إلى ما يلي :

- ينـدرج هذا الموضوع ضمن الموضوعات أو مجالات البحث الجديدة ، و الذي بات من المواضيع الـتي تدور حولها النقاشات و الدراسات ، خاصة على نطاق دولي .
- حتى يمكن الاهتمام أكثر بالدراسات المتعلقة بواقع و مستقبل العالم العربي عامة و الجزائري خاصة.
- كونه كذلك يسعى إلى التعرف على القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.
- لأسباب ذاتية .

منهجية البحث:

نظرا لطبيعة موضوع البحث ، فلقد تم الاعتماد في شقه النظري على المنهج التحليلي الوصفي، و ذلك من اجل تحليل ماهية التنافسية و علاقتها بالمتغيرات العالمية ، و الوقوف على مجمل ما يرتبط بها ، بالإضافة إلى عرض و وصف الوضع الراهن للتنافسية العربية ، معوقاتها و سبل دعمها و تطويرها .

كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة ، فيما يخص دراسة حالة القدرة التنافسية الجزائر، من خلال عرض فرص و تحديات خلقها و تعزيزها على المستوى العربي و الدولي .

حدود الدراسة :

الموضوع الذي يتناوله هذا البحث و الخاص بإشكالية ترقية التنافسية العربية و منها الجزائرية سيقتصر على أهم الجوانب المكونة للتنافسية، هذه الأخيرة تكون منصبة بشكل أساسي على تنافسية الأمم أو الدول، و ليس على المستوى الجزئي أو بالأحرى تنافسية المؤسسة . بالإضافة فان هذا البحث لن يتطرق إلى حساب المؤشرات المكونة للتنافسية ،خاصة تلك المتعلقة بمؤشرات التنافسية الجزائرية، و هذا راجع إلى صعوبة تحقيق ذلك ، لان هذه العملية تتطلب تحديد سلسلة زمنية معينة بالإضافة بيانات إحصائية شاملة ، و هنا سيتم الاعتماد في التحليل على مؤشرات تم حسابها من قبل .

أيضا فان الفصل الخاص بتنافسية الجزائر لم يتم التعرض فيه إلى مختلف المجالات و ميادين الدراسة، بل تم التركيز على قطاعات اعتبرت كمفاتيح لتنافسية قوية مستقبلا. أما زمنيا فلقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على بيانات و إحصائيات للفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2006.

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي تمت مواجهتها في إعداد هذا البحث في تشعب الموضوع و تعدد أبعاده وحداثته، لأن التنافسية مفهوم حديث يشمل العديد من المجالات المختلفة ، خاصة و أنه تمت معالجة هذا الموضوع بالنسبة للعالم العربي بشكل عام و تنافسية الجزائر بشكل خاص ، إضافة إلى صعوبة الحصول على معطيات و إحصائيات دقيقة و التي من شانها أن تخدم المؤشرات التي تسهم في تقييم الأداء التنافسي للدول ، وكذا قلة المراجع العلمية التي تتناول بالدراسة و التحليل التنافسية العربية و الجزائرية .

الدراسات السابقة :

يعتمد البحث على دراسات و بحوث سابقة خاصة الدولية منها، و المتمثلة أساسا في الهيئات و المعاهد الدولية التي أخذت على عاتقها تناول موضوع التنافسية بالتحليل و الدراسة المعمقة، و التي من أهمها المعهد الدولي للتنمية الإدارية و المنتدى الاقتصادي العالمي. بالإضافة إلى التقارير التي تصدرها الدول التي تعنى بمعرفة الوضع التنافسي لاقتصادياتها .أما عربيا فتقل الدراسات عن التنافسية كمفهوم حديث و شامل و التي تتعلق ببعض القطاعات المهمة في التنمية الشاملة، إلا لدى بعض المعاهد و الحكومات العربية التي بدأت تهتم بالتنافسية

أما هذا البحث ، فجاء لمحاولة المساهمة في دراسة جوانب و مجالات متعددة التي تهم التنافسية و البيئة الكلية العربية و تحليل الواقع التنافسي المشترك للدول العربية مجتمعة ، مع التركيز بشكل أساسي على البنية المعرفية و التقانية العربية و دورها في المساهمة في رفع التنافسية العربية، بالإضافة إلى بعض الإجراءات التي من شانها أن تساعد العرب في تجاوز مرحلة التحديات الراهنة و هنا تكمن الإضافة المتواضعة و الطرح الجديد نوعا ما ، حيث أن اغلب الدراسات التي اهتمت بالبلاد العربية ركزت على مجال معين للدراسة و التحليل .

أما فيما يخص الجزائر، فلاشك أن هناك العديد من البحوث و الدراسات التي تناولت الجوانب المتعددة، و اختلافها يكمن في تناول بعض المواضيع بشيء من التركيز و التحليل، و فترة التحليل أيضا. كما أن هذا البحث جاء لدراسة جوانب معينة كانت الدراسات فيها في بداياتها أو أنها لم تدرس بعد.

محاور البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصول ثلاث، جاء الفصل الأول منه للبحث في التنافسية كمظهر جديد للعالم، بالتركيز على أهم ما يميز البيئة العالمية المعاصرة، خاصة الثورة العلمية و التقنية. هذا بالإضافة إلى التطرق إلى الإطار النظري لمفهوم التنافسية ،و فيه درست التعاريف ، الأنواع و القياس الكمي لهذا المفهوم كمؤشر. كذلك تم التعرض في هذا الفصل إلى وجهة النظر العربية حول التنافسية .

أما الفصل الثاني فخصص لدراسة واقع التنافسية العربية و مستقبلها ، حيث تم تحليل أداء الاقتصاديات العربية ، من حيث ما يتمتع به من نقاط قوة ، و من نقاط الضعف التي يعاني منها ، مع طرح أهم السياسات و الخطط التي يمكن أن تساعد في ترقية تنافسية الدول العربية بالاهتمام بأهم القطاعات المنتجة . و تم اقتراح إستراتيجية العمل العربي المشترك، التي من شانها أن تقوي الوضع التنافسي العربي كتكتل واحد، و الإيمان أن قوة العرب إجمالا تكمن في وحدتهم و تكاملهم.

في حين الفصل الثالث و الأخير، تم النظر فيه إلى واقع التنافسية الجزائرية و سبل تطويرها، أين تمت دراسة أداء الجزائر في أهم المؤشرات الدولية التي تعكس الوضع الراهن لمختلف قطاعاتها مع ذكر لأهم أسباب ضعف أدائها في مجمل هذه المؤشرات. هذه الأسباب سمحت لبحث أهم السبل و التوجهات الضرورية لتصحيح هذه الاختلالات و الوضع التنافسي الراهن لتنافسية الجزائر . أما النقطة الأخيرة التي نوعا ما تم التركيز عليها هي

تلك الخاصة بالبدائل الممكنة للتكامل الاقتصادي العربي الذي قد ينظر إليه باستحالة تحقيقه أو انه لـــن يـــتم في وقت قريب.

تمهيد

إن الملامح والاتجاهات الاقتصادية الحالية تفرض تحديا وخطرا كبيرا على مختلف اقتصاديات الدول وخاصة منها الدول النامية منها، ولهذا يجب تفعيل وتنمية فعالية تنافسية الاقتصاد من اجل مواجهة تحديات المنافسة العالمية. فأهمية التنافسية تكمن في مواجهة جملة من التحديات و اغتنام عدد من الفرص ، و هو جوهر مدى التجاوب مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين.

و أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة ، ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحدة عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي . بل يحل محله في هذا المجال الإقليم الاقتصادي في مجموعه للحصول على اكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية .و يشهد العالم اليوم توجها نحو الإقليمية التي أمست ينظر إليها كعلاج للمشكلات الاقتصادية على الصعيد الدولي

هذا و تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحدى أعظم القوى الكامنة التي تساهم في تشكيل ملامح القرن الحادي والعشرين و غدت بسرعة محركاً حيوياً للنمو في الاقتصاد العالمي ، وهي تؤهل الدول و الأمم التي تتميز بالإقدام و المبادرة نحو تحسين ظروف الحياة لمواطنيها ، في جميع أنحاء العالم ، لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية بفاعلية أكبر وبقدرة مبدعة .

و في ظل هذه المستجدات ، برز موضوع التنافسية على الصعيد العالمي ليصبح من المواضيع الأشد جذبا لكل من المنظمات و الدول ، و بات الكل يسعى للبحث عن مصادر التنافسية و سياسات الاستحواذ عليها ، باعتبارها تعد من أهم مقومات البقاء ، التفوق و التميز في ظل ظروف المنافسة الدولية . فالتنافسية تسمح للباحثين عنها عن كيفيات التعامل مع ما يوفره النظام الاقتصادي العالمي الجديد من مزايا ، و التقليل قدر الإمكان من سلبياته.

و في هذا السياق يأتي الفصل الأول من هذا البحث ، لتكون بدايته من خلال المبحث الأول الذي يتعرض لأهم مستجدات البيئة العالمية و مميزاتها . في حين سيتناول المبحث الثاني معالجة الإطار المفاهيمي للتنافسية .أما المبحث الثالث من هذا الفصل، فهو خاص بالرؤية العربية للتنافسية و أهم الاهتمامات العربية فيما يخص هذا المفهوم .

المبحث الأول: التنافسية في ظل المستجدات العالمية

تعتبر الديناميكية الخاصية الأساسية للبيئة العالمية المعاصرة ، و التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمال تبدل موازين القوى الاقتصادية ، الأمر الذي يضع مختلف دول العالم على محك صعب و أمام مواجهة شرسة تحكمها قواعد جديدة للعبة التنافسية ، قواعد صنعها الأقوياء لتكريس هيمنتهم و تفوقهم .

لهذا خصص المبحث الأول من هذا الفصل لبحث و عرض أهم تلك الخصائص و الملامح التي تأخذ طابعا عالميا و لها التأثير الكبير على النظام العالمي الجديد، و التي سوف تتم دراستها من خلال المطالب الثلاث التالية .

المطلب الأول: السمات الأساسية للبيئة الاقتصادية العالمية

لقد شهد الاقتصاد العالمي و لازال ، تطورات و تحولات بدرجة غير عادية من السرعة و التعقيد على مستوى جميع الأصعدة ،و لعل من أهم ما يميزه هي ظاهرة كونية تتمثل في العولمة باعتبارها ظاهرة متعددة التأثيرات، و التي اجتاحت البشرية بفضل مختلف آلياتها التي ساهمت و سببت في تذويب الحدود بين الدول المختلفة و بالتالي انكماش البعدين الزماني و المكاني .

لذلك جاء المطلب الأول من هذا المبحث بهدف تناول أهم تلك المظاهر المميزة للبيئة العالمية المعاصرة ، و التي تتمثل أساسا في الاتجاه المتزايد نحو الاعتماد الدولي المتبادل ، بالإضافة إلى ظهور أو بروز أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل و تعاظم وزن الشركات متعددة الجنسيات .

أولاً : تأكيد الاعتماد الدولي المتبادل

لا يمكن اعتبار الاعتماد الدولي المتبادل ظاهرة حديثة ، بل هي ظاهرة لها جذورها التاريخية ، لكن الملفت للانتباه أنها أخذت في الآونة الأخيرة طابعاً جديداً ودرجة عالية من الشدة ،وهذا ما تؤكده العولمة بمختلف جوانبها لاسيما الجانب الاقتصادي منها ،والتي أثرت بشكل كبير على درجة اندماج الاقتصادات الوطنية.

فالاعتماد الدولي المتبادل يعد من أهم ملامح العولمة اقتصاديا ،التي أكدت على حتمية ترابط واندماج مختلف الاقتصادات في نظام اقتصادي عالمي موحد ،وبالتالي عالمية الأسواق .هذا الذي يسهم بشكل كبير في إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات ، مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين بين مختلف دول العالم.[1]

لذلك فان الاعتماد الدولي المتبادل يؤكد صحة نقطة أساسية ومهمة ،وهي استحالة بقاء ، نمو وتطور إمكانيات وقدرات دولة معينة دون التعامل والاستفادة من مزايا دول أخرى ، وبالتالي عدم إمكانيتها الاستمرار بمعزل عن الدول الأخرى.

[1] عبد المطلب عبد الحميد،" النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر "، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص : 46 .

فلا وجود للتبعية الاقتصادية والتي تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر ، وبالتالي يكون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً ، لأن الاعتماد الدولي المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين على الآخر بحيث يكون كلاهما تابعا ومتبوعـــاً في نفس الوقت.[1]

وهنا تأتي ظاهرتا الاندماج التجاري والاندماج المالي ،كأبرز سمتين تميزان ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل و اللـــتين تقيسان حدة و شدة هذه الظاهرة .

1- الاعتماد الدولي المتبادل والاندماج التجاري :

التجارة الدولية تعتبر أهم مصدر للاعتماد الدولي المتبادل ، لأن نسبة كبيرة من الإنتاج والنمو تعتمد بشكل كبير على حجم الطلب العالمي ، بالإضافة إلى ذلك فإن حجم المبادلات التجارية بين مختلف الدول في تزايد وتضاعف مستمرين ، وهو ما ساهمت به العديد من العوامل ، من أهمها الشركات متعددة الجنسيات حيث يمثل حجم المبادلات التجارية لهـــذا النوع من المنظمات ثلث حجم التجارة الدولية .

لكن بالرغم من إيجابيات الاندماج التجاري على مختلف دول العالم ، إلا أنه لا يخلو من ســـلبيات أو بـــالأحرى مخاطر تتمثل في نشوء صدمات و أزمات تجارية يمكن أن تنتقل وتتفشى في عدة مناطق بفعل حدة ترابط الاقتصادات العالمية . هذه الصدمات يمكن أن تكون ناجمة عن تغيرات ظرفية اقتصادية (انخفاض أم ارتفاع نسبة النمو) أو هيكلية (تطـــور أو تغير التكاليف النسبية)، بالإضافة إلى تغير السياسات الاقتصادية .[2]

لذلك فان الدول الأكثر انفتاحا ، تكون احتمالات تعرضها للصدمات الخارجية أكبر، لكن يأتي عامل التخصص لـــيخفف من آثار التعرض لهذه الصدمات، سواء أكان ذلك جغرافيا (توزيع المبادلات التجارية بين الـــدول) أو كـــان هيكليا (توزيع المبادلات التجارية حسب المنتج). بيد أنه إذا كانت درجة تخصص الدول أقل ، فإن ذلك سيضـــاعف في حدة الصدمات الخارجية ، خاصة تلك الدول النامية التي تعتمد على المواد الأولية التي تكون عرضـــة للتقلبـــات الظرفيـــة بالإضافة إلى القطاعات التي تشهد منافسة شديدة ، وهذا ينطبق بشكل أكبر على الدول الصناعية المتقدمة.

2- الاعتماد الدولي المتبادل والاندماج المالي:

فضلا على النمو المتسارع لحجم التجارة الدولية ، فإن الميزة الأساسية لتنامي حدة الاعتماد الدولي المتبادل ،هـــي زيادة حجم التدفقات المالية الدولية والمتدفقة في مختلف دول العالم، هذه التدفقات أصبحت عنصراً مهما ومصدرا أساسيا للاستثمار ، بالإضافة إلى اعتبارها وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا وحافزا لتعميق دور الأسواق المالية من خلال الاســـتثمار الأجنبي المباشر، الذي يعتبر مخزونا للمهارات ورفع التكنولوجيا والتسهيل لدخول الأسواق الدولية.

لذلك خلقت حاجة اكبر وبتزايد مستمر، للتمويل الدولي بالإضافة إلى التحرير المالي والتطور التقـــاني في مجـــال الاتصالات أو أساليب الاتصالات نفسها، بالإضافة إلى تقنيات التسيير الحديثة . أدى كل ذلك إلى تنويع الوسائل الماليـــة والمتعاملين الاقتصاديين ، إلا أنه في الوقت نفسه تساهم نفس هذه العوامل إلى حركية سريعة للصدمات المالية[3].

---

[1] سعيد النجار، " الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينيات "، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991، ص : 53.

[2] *Amina LAHRECHE – REVIL ," L'économie mondiale: Dossiers stratégiques" , édition la découverte , collection Repères , Paris , 2002 , p:54*

[3] *Ibid , p : 55.*

ومنه أصبحت تكلفة التأخر على الارتباط بالعالم، تكلفة عالية لأن التغير المالي والتنظيمي يمكن أن يحسن تخصيص وتوجيه الموارد ويحتوي مخاطر الصدمات الخارجية.

وهكذا فإن تزايد الترابط بين الدول عن طريق التجارة ، كان يسير جنبا إلى جنب مع توثق الروابط المالية التي عززت بدورها من تأثير التمويل الدولي على التجارة .[1]

ثانياً : تطور التقسيم الدولي للعمل

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي، وقد ظهر ذلك جليا في طبيعة المنتج الصناعي ، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تنفرد لوحدها بصنع هذا المنتج، وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات خاصة ذات التكنولوجيا الدقيقة والصناعية والتي يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة ، بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع إحدى هذه المكونات . ولهذا لم تصبح هناك نظرة تقليدية للتقسيم الدولي للعمل كما كان سابقا ، بل أصبحت هناك نظرة متجددة باعتبار أن دول الجنوب أصبحت بدورها تتخصص في تصنيع المنتجات بدل المواد الأولية ، و بات هناك تقسيم للعمل جديد خاصة المتعلق بالدول الآسيوية[2]

وبدأت الدعوة من قبل الدول الصناعية لإعادة تقسيم العمل الدولي، وتهدف من وراء ذلك إلى الاحتفاظ لنفسها بميزة التخصص والتميز في الصناعات الأحدث تكنولوجيا وذات التقانة المتقدمة ، وفي نفس الوقت السعي نحو التخلي تدريجيا عن الصناعات المضرة بالبيئة .

وقد أثبتت التجربة أن هذا النوع الجديد من التقسيم ،لم يعد يتفق مع الواقع والمسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية في بعض البلاد النامية ،وإنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص . ويرجع ذلك إلى تعدد أنواع السلعة أو المنتج الواحد، حيث لم يعد هناك نوع واحد في السيارات أو الأجهزة الإلكترونية ،وإنما هناك العديد منها ومن هنا ظهر تقسيم العمل بين الدول المختلفة في نفس المنتج.

ومنه أصبح من المألوف بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات ، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد ، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة . بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول ، بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها، وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل سلعة واحدة ، وقد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل الدولي خاصة في الدول الصناعية.[3]

ثالثا : تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات

لقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة عالمية أكدت بحق سيطرتها و تأثيرها القوي و الديناميكي على مختلف محركات الاقتصاد العالمي . و ما استمرار بقائها على الساحة الدولية إلا دليلا واضحا على نفوذها الواسع و قوتها

---

[1] زينب حسين عوض الله،" الاقتصاد الدولي "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998 ، ص : 25.

[2] *Banques de ressources interactives en sciences économiques et sociales,* ***la division internationale du travail,*** ***http;//www.Brises.org/notion/php/Notion/index/notID/120/notBranch/120#..consulte le 21/04/2005.***

[3] سعيد النجار ، مرجع سابق ، ص : 18.

المالية الهائلة من جهة، و شدة تأثيرها على عملية صنع القرار و المساهمة في اتخاذها على الهيئات و المنظمات الدولية من جهة أخرى .

1- أهمية الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي

تعد الشركات متعددة الجنسيات محور جذب أساسي لكل المتعاملين، و كمحرك أساسي لظاهرة العولمة . فهي تسيطر على مجمل الإنتاج العالمي في العديد من الأنشطة الاقتصادية و القطاعات خاصة في المجال الصناعي و البيتروكيماوي. و مما ساهم في ظاهرة تركز هذه القوة الاقتصادية ، هو التطور التقاني المذهل، و أصبح امتلاك أهم هذه الشركات للتكنولوجيا و التقنيات الحديثة، يعد في حد ذاته ميزة تنافسية تعتمد عليها في التوسع و التوغل في الأسواق الدولية.

و لقد ازدادت أهمية الشركات متعددة الجنسيات و تعاظم دورها في العملية الاقتصادية العالمية ، هو تطور و تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، مساهمة بذلك في العالمية. فهي بذلك تطور استراتيجيات مختلفة التي تميزها عن غيرها، و التي بدورها تعتبر كمعيار لتصنيف الشركات متعددة الجنسيات ، و التي بواسطتها تعمل على اكتساح الأسواق الدولية، معتبرة إياها سوقا عالمية واحدة ،و آخذة في الاعتبار خصوصيات كل سوق دولية [1]

و لقد قامت مجلة ***Fortune*** ، بإصدار الترتيب العالمي لأكبر و أضخم الشركات متعددة الجنسيات العالمية لسنة 2006 ، و لقد حققت كل من و ***Exxon Mobil*** ، ***Wall Mart Stores*** و ***Royal Dutch Shell*** ، المداخيل السنوية التالية 339.938 ، 315.654و 306.731 مليون دولار على الترتيب[2]. و هذا ما يؤكد تمتعها بقدرة مالية جد قوية .

2-أهداف الشركات متعددة الجنسيات :

لهذا كله تعتبر الشركات متعددة الجنسيات أداة و عاملا جد هام في تزايد الاعتماد الدولي المتبادل ، و التي تبقى اغلبها متمركزة في دولها الأم . فمن بين 500 شركة رائدة في الاقتصاد العالمي توجد 443 تنتمي إلى المناطق الأكثر تصنيعا في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان و الاتحاد الأوروبي. و من بين مظاهر قوة و سلطة هذه الشركات هو إمكانية تحولها إلى لوبيهات تؤثر بشكل مباشر على سياسات و قرارات الحكومات الوطنية .و في بعض الأحيان يمكن لها أن تساهم في تطوير و تعزيز القدرات التنافسية لاقتصادات بلدانها الأم كالشركات اليابانية مثلا، و لا تعد عاملا مؤثرا على السياسات الوطنية بتاتا[3]

و في ظل الشركات متعددة الجنسيات ، تطور مفهوم العولمة و هذا ما يميز النظام العالمي الجديد، فهي بذلك تشارك في عملية تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل لمجموع اقتصادات العالم ، متأثرة بتزايد حجم الصفقات العابرة للحدود للمنتجات و الخدمات ، بالإضافة إلى التدفقات الدولية لرؤوس الأموال[4]

---

[1] *Serge d'Agostino ,"La mondialisation " , Bréal , Paris , 2002 , p-p:100-101.*
[2]*Fortune Global 500 , Full list ,at http://money-cnn.com/magazines/fortune/global500/2006/full_list/ index.html.consulte le 14/04/2007.*
[3] *http://www.lesechos.fr/for;ation/entreprise_globale/art_entreprise_globale.htm. consulte le 05/07/2005.*
[4] *Nor-Eddine BEN FARHA ", Les multinationales et la mondialisation : Enjeux et perspectives pour l'Algérie" , éditions dahlab , Alger , 1999 , p-p : 49-50*

الرغبة في الاستثمار الأجنبي الشركات متعددة الجنسيات ، و إنشاء فروع لها في مختلف مناطق العالم تدل على سعيها للبحث عن أحسن و امثل الشروط و الظروف ، سواء تعلق الأمر بظروف الطلب (تحسين التكلفة ، الأمن أو الوصول إلى التكنولوجيا) ، أو البحث عن ظروف طلب ملائمة (دخول أسواق جديدة ، التقرب من المستهلك أو التنويع الدولي) ، بالإضافة إلى البحث عن مكانة تنافسية جيدة من اجل مواجهة المنافسة العالمية و الرد عليها [1]

المطلب الثاني : تعاظم دور التكتلات الاقتصادية العملاقة و بروزها كقوى عالمية جديدة

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد الدولي المتبادل و تقسيم العمل الدولي ، بالإضافة إلى الاستثمارات و التجارة .في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعددة الجنسيات على إيجاد نوع من الترابط بين هذه التكتلات .و لعل ما يبين مدى تأثير هذه التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد هو أنها تمثل النسبة الأكبر من دول العالم و تسيطر على النصيب الأكبر كذلك من حجم التجارة العالمية .

و من هذا المدخل يمكن التعرض في هذا المطلب إلى موضوع التكتلات الاقتصادية و تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، و بما أنها شملت العالم بقارته المختلفة ، فانه يمكن التعامل مع الاتحاد الأوروبي من قارة أوروبا ، و تكتل نافتا في أمريكا الشمالية و التكتل الخاص الآسيان و الأبيك في آسيا ، نظرا لأنها الأكبر و الأقوى تأثيرا.

أولا: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم التكتلات الاقتصادية ، لقوة إقتصادات الدول المكونة له والأكثر اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج. ولقد مرت المسيرة الأوروبية بمراحل عديدة على امتداد أكثر من 40 سنة ، وكانت خطوات الوحدة الاقتصادية والمالية مرحلية تهدف إلى تحقيق التقارب بين اقتصادات الدول الأعضاء.

ولفكرة أوضح سيتم التطرق للاتحاد الأوروبي من حيث مراحل التطور و إتمام هذا الاتحاد بالإضافة إلى الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

1 – الإمكانات ومراحل التطور

أصبح التكتل الاقتصادي الأوروبي في نظر العديد من الخبراء و المهتمين ، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي عالمي، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية ،في حجم الناتج الإجمالي وبقوة بشرية تعدادها أكثر من 456 مليون نسمة سنة 2004 [2]

ويلاحظ أن وصول التكتل الاقتصادي الأوروبي إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي و الإعلان عنه في أول جانفي من سنة 1993 قد تحقق ، بعد أن مر بعدة مراحل قاربت الخمسين عاما. فقبل اكتماله خرج اقتراح توحيد السيطرة على إنتاج الفحم والحديد في أوروبا و إعلان معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ،بهدف الوصول إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين ، وكان ذلك في الثامن عشر من شهر أفريل من سنة 1951 مكونة من ستة دول هي بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا ، هولندا و لوكسمبورغ[3]

[1] *Jean-Louis MUCCHIELLI ,"Multinationales et mondialisation" , éditions du seuil , Paris ,1998 , P-P : 134-135.*

[2] *http://europa.eu.int/comm/eurostat/sturcturalindicators*

[3] أسامة المجدوب ،" العولمة و الإقليمية" ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001 ، ص : 57.

وجاءت معاهدة روما الموقعة في 25 مارس من 1957 ليتم الاتفاق على إنشاء الجماعة الاقتصــادية الأوروبيــة وأيضا إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ، ليتم مع حلول الأول من جويلية من سنة 1967 دمج الاتفاقيات الثلاثــة السابقة في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية. وبعد مرور عام واحد فقط على ذلك ،تم إنشاء الاتحاد الجمركي وإتباع سياسة زراعية مشتركة ليصبح عدد الدول الأعضاء اثنتي عشر دولة عضو سنة 1986 [1]

ثم دخل النظام الأوروبي مرحلته الأخيرة ،تم التوصل لعقد معاهدة ماستريخت لخلق حالة الاتحاد ، وتوحيد لوائح الأسواق وصهر العملات الأوروبية في عملة واحدة . هذه المعاهدة وقعت في السابع من فبراير عام 1992 ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من نوفمبر من سنة 1993[2]

ومنذ ذلك التاريخ ، توالت طلبات انضمام الدول الأوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، ليصل عدد المنضــمين خمســة وعشرون دولة (25) سنة 2005 ، خاصة دول أوروبا الشرقية ، ورغبة العديد منها الانضمام الى هذا العملاق ، و هذا ما سيشهده العام 2007 بانضمام كل من رومانيا و بلغاريا ليصبح بذلك عدد الدول المنضمة ســبع و عشــرون(27)دولة [3]، خاصة تركيا التي لازالت تسعى إلى هذا الهدف من خلال المفاوضات المستمرة مع دول الاتحــاد الأوروبي و قبولها كدولة عضوة ، لها الإمكانيات والقدرة على أن تضيف بعدا جديدا لهذا النظام الاقتصادي.

2- أهم أهداف التكتل الأوروبي

بعد ما تم تناوله في مراحل تطور وتحول للاتحاد الأوروبي، فإنه من المهم التعرض إلى أهم أهدافه و ما وراء هــذا التكتل الأوروبي هو في الأساس الوحدة الأوروبية في شتى المجالات خاصة الاقتصادية منها ، وجعل قوة البلدان الأوروبية في اتحادها ، وهو الهدف الرئيسي من كل هذه المراحل التأسيسية ، دون إهمال نقطة أساسية في كل هذا وهي وجوب أن تكون هذه الدول المنضمة والراغبة في الانضمام متمتعة بمعايير اقتصادية وحتى ثقافية معينة.

من أهم الأهداف الاقتصادية للاتحاد الأوروبي هي تلك المتعلقة بتحقيق وتطبيق سياسات نقدية مناســبة لتحقيــق استقرار نقدي في أوروبا ،وبالتالي السعي إلى وحدة نقدية أوروبية ، وإضافة بنك مركزي أوروبي. هــذا بالإضــافة إلى العمل بفعالية لتخفيض معدلات التضخم ، زيادة معدلات النمو وخفض نسبة البطالة ومراقبة نسب العجز في الميزانيــات الأوروبية لإحداث الاستقرار و الرواج المطلوبين [4]

هذا دون تجاهل الجانبين السياسي والأمني ،والذين يأتيان من أولويات الاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى إرســاء المبادئ والمصالح السياسية المشتركة ودعمها داخل الأطراف المنضمة ، والتعهد لضــمان الاســتقرار الأمــني. وســتكون القرارات السريعة الجماعية في السياسة الخارجية هي أصعب القرارات جميعا، وكيفية التعامل مع المشــكلات والأزمــات الدولية[5]

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 123.

[2] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص : 62 .

[3] *Pascal FONTAINE ," 12 leçons sur l'Europe" , documentation européenne, union européenne , Bruxelles, 2003 , p:8.*

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص : 126.

[5] لستر ثارو ،" الصراع على القمة "، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 204 ، الكويت ، ديسمبر 1995 ، ص :79.

ويلعب الجانب التقاني و العلمي الدور الأكبر في أولويات الاتحاد الأوروبي ،حيث بلغت النفقات المحلية الإجمالية للبحث و التطوير سنة 2001 ، 1.93 % من إجمالي الناتج المحلي .[1]

ثانياً: التكتلات الأمريكية

أدى قيام المبادرات الدولية الداعية إلى الإقليمية وتقييم المزايا المتوخاة من هذه العملية مع ما يتطلبه الوضع الراهن، من إعادة نظر و دراسة أكثر في مجالات تفوق مجموعة من الدول في شكل تكتل إقليمي موحد، كل هذه العوامل أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في تجمع إقليمي خاص بها يعزز من قدراتها التنافسية المهددة خاصة من قبل الدول الآسيوية .و من هنا كان ميلاد تكتل اقتصادي قائم على عامل وحدة الإقليم وهو تكتل النافتا.

تكتل النافتا ***NAFTA*** وهي الحروف الأولى لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ***NORTH AMERICAN FREE TRADE AGREEMENT*** وهنا يظهر الفرق بين هذا التكتل والاتحاد الأوروبي ، حيث يعتبر الأول محدود ضمن اتفاقية للتجارة الحرة ولا يتعداها ليشمل إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة .و هو يضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية كندا والمكسيك[2]

وفي الآتي إلقاء للضوء على هذا التكتل الاقتصادي من خلال أبعاد الاتفاقية وتطورها.

1–أبعاد الاتفاقية :

بدأ سريان هذه الاتفاقية في الفاتح من جانفي من سنة 1994 ،والمكونة كما ذكر سابقا من دول أمريكا الشمالية وهما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إضافة إلى المكسيك ، وقد تناولت التحرير التصاعدي لتجارة السلع والخدمات المالية ، بالإضافة إلى تحرر سياسات الاستثمار[3]

بذلك أصبح هذا التكتل الاقتصادي من أكبر التكتلات العالمية بعد الاتحاد الأوروبي من ناحية الحجم والإمكانيات، خاصة وأن أكبر عضو فيه يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ذات الوزن الاقتصادي الضخم والقدرة التكنولوجية ذات مستوى جد متفوق.

وناهيك عن الأهداف الاقتصادية التي تسعى اتفاقية النافتا إلى تحقيقها ، فإن من أهمها هي تلك المتعلقة بزيادة قدرة دول التكتل على مواجهة والتعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى من خلال العمل على تحقيق المزايا التنافسية في عدة مجالات، لمواجهة صادرات هذه التكتلات بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى قيادة الاقتصاد العالمي وفرض هيمنتها[4] .

---

[1] *Annuaire Eurostat 2004,//epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-CD-04-001/FR/KS-CD-04-011-FR.PDF .consulte le 09/07/2005.*

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 127.

[3] أسامة المجدوب ، مرجع سابق ، ص : 73.

[4] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 131.

2-تطور اتفاقية النافتا:

أسهمت اتفاقية النافتا إلى ظهور وبروز مبادرة أخرى وهي مبادرة أكثر توسعا من الأولى، حيث لم تكتف هنا الولايات المتحدة الأمريكية بثلاثة دول مكونة لهذا التكتل ، بل زادت لديها رغبة شديدة في إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكتين بغرض توسيع وتعميق التكامل الاقتصادي في نصف الكرة الغربي .

وهذا ما يؤكده السيد **"هنري كيسنجر"** : " أن قيام نظام تجارة حرة في نصف الكرة الغربي يبدأ بنافتا، سيكون الخطوة الأولى نحو النظام العالمي الجديد، وسيعطي الولايات المتحدة الأمريكية دورا ، ويجعلها مساهما رئيسيا في مجال التنمية الاقتصادية الدولية ، فإن نصف الكرة الغربية بأسواقه الكبيرة سيكون منافسا قويا في هذا التطور".[1]

ولتحقيق هذا الهدف انطلقت مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق **"جورج بوش** "لنصف الكرة الغربي التي تضم كافة دول الأمريكتين، وانطلاقا من هذه المبادرة اتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في شهر ديسمبر عام 1994 ، على إنشاء منطقة تجارة حرة للأمريكتين و الذي كان سنة 2005[2]

ثالثاً : التكتلات الآسيوية

باتت دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد تمثل تهديداً كبيراً وقلقاً عظيماً بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وما تمثله هاتان المجموعتان من أكبر وأقوى تكتلين اقتصاديين عالميين، فلماذا كل هذا الخوف من هذه الدول؟

والجواب هو أنها أصبحت دولاً ذات إقتصادات تتمتع بالقوة والهجومية في نفس الوقت ، وأسهمت بإمكانياتها وقدراتها العالية في جعلها ذات تنافسية عالية ، و أصبحت مشاركتها في التجارة الدولية أكثر حضوراً خاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادية.

و ضمن أهم التكتلات الآسيوية يوجد محوران أساسيان وهما: رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم آسيان وجماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة اختصارا باسم آبيك ***APEC*** وهنا عرض لأبرز ما يتعلق بهذين التكتلين.

1-رابطة جنوب شرق آسيا *ASEAN* :

هذا التكتل جاء بمبادرة من رئيس وزراء ماليزيا في يوليو عام 1990 ، والذي أخذ طابعا اقتصاديا تجاريا بعد أن أنشئت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي سنة 1967[3] و هو مكون من عشرة دول هي : تايلاند ،سنغافورة، ماليزيا، بروناي ، إندونيسيا ، الفيليبين ، فيتنام ، مينامار ،اللاووس ، و كمبوديا [4] وجاءت هذه الرابطة لمحاربة مواجهة السياسات الحمائية تجاه صادراتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ،الأمر الذي جعل منها بحق تكتلا اقتصاديا له وزنه في الاقتصاد العالمي ودور متزايد في حجم التجارة الدولية.

---

[1] مركز الدراسات العربي الأوروبي ، "التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية "، الطبعة الأولى ، باريس ، 1995 ، ص : 267 .

[2] إكرام عبد الرحيم ،" التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي" ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 ، ص : 133.

[3] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص : 135.

[4] *Association of southeast asian nations , Overview : http://www.aseansec.org/64.htm .consulte le 09/07/2005.*

سنة 2004 بلغ عدد السكان أكثر من 549 مليون نسمة والناتج المحلي الإجمالي 800 مليون دولار [1]

2- جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية

هذه الجماعة أو هذا النوع من الأنظمة ،جاء ليؤكد مرة ثانية على أن دول منطقة آسيا أصبحت تشكل بحق منطقة قوة اقتصادية عالمية ، وهو ما أكده أيضاً السيد" **وارن كريستوفر**" وزير الخارجية الأمريكية في قوله :" بان احتياجات الاقتصاد الأمريكي تقتضي التحرك في كافة الاتجاهات في العالم حيثما وجدت تلك المصالح، من هذا المنطلق فان سياسات أمريكا تتحول نحو قارة آسيا ،بعد أن كانت تتركز في أوربا لاحتواء الاتحاد السوفياتي في عهد الحرب الباردة "[2]

فنتيجة لذلك ، أصبحت آسيا تعد من أهم وأكبر الأسواق الدولية المتميزة بسرعة النمو وأكثر التكنولوجيات تقدما ، وبالتالي تسعى أهم الاقتصادات الدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ،لتبحث عن استغلال هذه السوق الضخمة واقتناص أكبر الفرص لحصة سوقية اكبر في القارة الآسيوية.

و تقترب فكرة هذه الجماعة من النادي الاقتصادي أو المنتدى الذي يتم التشاور فيه حول مسائل التجارة الدولية وتنسيق السياسة الاقتصادية الكلية ، بدون التزام مقنن مسبق فيما بينها [3]وهي جماعة تظم ضمن عضويتها من التجمعات الإقليمية كل من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا ، بالإضافة إلى دول أخرى لتشكل 21 اقتصادا عضوا ، باعتبار أن التعامل هو في المسائل الاقتصادية و التجارية البحتة .

في هذه المجموعة التي تم أنشاؤها عام 1989 لتنمية التكامل الاقتصادي في منطقة الباسيفيك و ضمان استدامة النمو الاقتصادي في دولها [4]بالإضافة إلى عدد السكان الذي بلغ مليارا و 310 ملايين نسمة [5]

المطلب الثالث: التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات

في ظل التوجه العالمي نحو اقتصادات المعرفة التي تعتمد بشكل كبير على التقنيات الحديثة ، أصبحت تكنولوجيا الإعلام و الاتصال وسيلة بقاء و أداة لا يمكن الاستغناء عنها في عالم منفتح يعتمد القدرة التنافسية معيارا للتقدم و الازدهار ، و أحد محركات النمو ، باعتبار أن العلم ثروة لا تنضب .هذه الحقيقة سوف يحاول هذا المطلب تبيان تعاظم أهمية المعرفة في الاقتصاد حتى غدت سمة اقتصاد القرن الحادي و العشرين هي الاقتصاد المبني على المعرفة

---

[1] *Association of southeast asian nations, Asean Statistical Yearbook , 2004 . at http://www.aseansec.org/statistics%202004/01_population.pdf.consulte le 09/07/2005.*

[2] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص : 268.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ، ص : 136.

[4] *Asia – Pacific Economic Cooperation , frequently asked questions , at :http://www.apec.org/apec/tools/faqs.html#Q1. consulte le 09/07/2005.*

[5] *Asia – Pacific Economic Cooperation , General economic indicators , at http://www.apec.org./apec/member_economies/key_economic_indicators.html. consulte le 09/07/2005.*

أولا : القرن الجديد والمعلوماتية

يشهد العالم تحولات جذرية في عدة مجالات تصادف الألفية الثالثة ،ومن بين هذه التحولات توجه الاقتصاد بشكل ملحوظ نحو المعرفة أكثر من أي وقت مضى ، ليصبح اقتصادا مبنيا على المعرفة ، أين تلعب المعلوماتية دوراً حيويا وجد فعالا في تأكيد و تعميق هذا المفهوم.

ولهذا سيتم تناول هذا الجانب من خلال التطرق إلى أهم ما يميز القرن الجديد.

1- بروز اقتصاد المعرفة :

أضحت أهمية المعلومات و المعرفة تتعاظم أكثر فأكثر في الاقتصاد و المجتمع ككل ، مما أدى الى بروز ظاهرة الاعتماد المتزايد على المعلومات العلمية والتكنولوجية ،وانتشار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الإدارة والاقتصاد .و غدت محركا حيويا للنمو في الاقتصاد العالمي و هو ما أدى إلى ولادة و تشييد بنى اقتصاد جديد الا وهو اقتصاد المعرفة .

و في ظل اقتصاد المعرفة تحولت المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع ، وقد تم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة ،النتيجة التي أدت الى الى انه لم يعد الاقتصاد معنياً فقط بالبضائع أي بالتبادل التجاري للمنتجات المادية ، بل ازداد اعتماده على تقديم الخدمات ، وبالتالي اكتسب الاقتصاد سمة جديدة وهي إنتاج وتسويق وبيع الخدمات والمعلومات .

أ- مفهوم اقتصاد المعرفة:

اقتصاد المعرفة هو مجال بحثي جديد نشأ ، نما وتطور مع الاعتقاد أو التأكد المتزايد لأهمية الدور المتنامي لقيمة المعرفة ، واعتبارها كأساس لتنافسية المؤسسة والدولة في نفس الوقت.ويعرفه **محمد دياب** في مقاله الإلكتروني" اقتصاد المعرفة، أين نحن منه ؟" :" على أنه فرع جديد من فروع العلوم الاقتصادية ظهر في الآونة الأخيرة ، والذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة و رأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. "[1]

هذا التعريف يؤكد أهمية المعلومة والتي أصبحت موردا أساسيا من الموارد الاقتصادية ، و أصبح الرأس المال المعلوماتي العنصر الأساسي في النمو الاقتصادي العالمي . و يعرف اقتصاد المعرفة أيضا ، على أنه نظام اقتصادي يمثل فيه العلم الكمي و النوعي عنصر الإنتاج الأساسي و القوة الرافعة الرئيسية لتكوين الثروة [2]

و جاء الدكتور **صالح سالم زرنوقة** في مقال له في جريدة الأهرام الالكترونية ، تحت عنوان" قراءة في اقتصاد المعرفة "، ليعرف هذا الاقتصاد على انه : " الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، و معنى ذلك أن المعرفة تشكل مكونا أساسيا في القيمة الإنتاجية ." [3]

---

[1] محمد دياب ،"اقتصاد المعرفة أين نحن منه ؟ ":منشورة على الموقع الالكتروني :*http://www.balegh.com/islam.htm_ تم الاطلاع عليها في 2005/07/12.*

[2] آمال حاج عيسى و هواري معراج ، "دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،23/22 افريل 2003 ، جامعة سعد دحلب بالبليدة..

[3] صالح سالم زرنوقة ،"قراءة في اقتصاد المعرفة"، منشورة على الموقع الالكتروني :*http://acqss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week0.htm تم الاطلاع عليها في 2005/07/12.*

و الملاحظ في كل ما سبق من تعريف اقتصاد المعرفة ، أن اغلب التعاريف تتفق على أن العنصر الأساسي في هـــذا الاقتصاد هو المعرفة ، و بالتالي يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على انه العلم الذي يبحث عن تحقيق أو كيفية تحقيق الرفـــاه الاجتماعي من خلال الاعتماد الكبير على عنصر المعرفة و تكنولوجيا المعلومات بشكل عام ،و اســـتثمارهما بشـــكل أو بطريقة تعمل على رفع القدرة التنافسية ، و جعلها احد أهم محركات النمو الاقتصادي .

ب- دورة المعرفة :

يعتمد اقتصاد المعرفة على دورة المعرفة ، و هي بدورها تنقسم إلى ثلاثة مراحل أساسية ، أولها مرحلة توليد المعرفة و استثمارها ،و هي تتحدد بشكل رئيسي على مجمل شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات ســـريعة ، منـــها شبكات الجامعات ، شبكات مراكز البحث و شبكات مؤسسات المعلومات.

أما المرحلة الثانية ، فتتمثل في مرحلة نشر المعرفة ، و ذلك من خلال برامج التـــدريب ، التعلـــيم و الإعـــلام. و كمرحلة ثالثة و أخيرة هي مرحلة استخدام المعرفة استخداما امثلا و أفضل، مع ضرورة التركيز على المهارات ، المعارف و القدرات العلمية . [1]

2- تكنولوجيا المعلومات كأداة لتحقيق عالمية الاقتصاد:

تعد تكنولوجيا المعلومات ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد المعرفة ،والتي تظهر أكثر جلاء في الاستعمال المكثـــف والضروري لمختلف البرمجيات كقطاع رئيسي في قطاع المعلوماتية. قطاع المعلوماتية الذي يعتبر أداة اقتصاد المعرفة ووسيلة لتسهيل التواصل والترابط والتعاون ، بالإضافة إلى كونه نشاطا قطاعيا يعتمد على المعلومـــات وتكنولوجيـــا المعلومـــات والاتصالات .

أ -تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو الثورة الثالثة:

لقد أصبح من المسلم به ،أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمثل حاليا ثورة صناعية ثالثة بكل ما تحمله هـــذه الثورة من تحولات وقفزات علمية ومعرفية عالية المستوى والتقانة .وأصبح المشكل الأساسي لمختلف دول العالم هو كيفية التعامل وتسيير الكم الهائل من المعلومات المتدفقة. هذه المعلومات التي كانت في الماضي يشكو العالم من ندرتها و شـــحها. ولعل أهم النتائج التي أفرزتها هذه الثورة هي السرعة الفائقة وهي أهم عناصر الفعالية حيث أنها العامل الرئيسي لنجاح أي قرار في تحقيق أهدافه [2]بذلك تولد هناك مفهوم جديد لعاملين رئيسيين ألا وهما عاملا الزمان والمكان ، مما يولد بيئة قـــرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها.

---

[1] يوسف احمد احمد و آخرون ،" التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل" ، المؤسسة العربية ، الأردن ، 2001 ، ص : 268.

[2] محي محمد مسعد ، "ظاهرة العولمة : الأوهام و الحقائق" ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص : 23.

لذلك فإن هذه الثورة العلمية -خاصة المعلوماتية منها- ساهمت بشكل كبير في خلق منظومة معلوماتية تســـمح بولوج اقتصاد جديد ،اقتصاد مبني على المعرفة كأساس أو دعامة للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وما لهذه المنظومة من تأثير مباشر على مختلف مكونات النظام العالمي وهو ما يوضحه الشكل التالي:

ب–نتائج الثورة المعلوماتية:

أدى التقدم الهائل وجد المتسارع في المنظومة المعلوماتية العالمية ، إلى المساهمة في التسريع من تأكيد عالمية النظام الاقتصادي و لعل من أهم ما ترتب عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، هو ظاهرة تعميق الملامح الأساسية للعولمة ، والتي من أهمها زيادة ترابط أجزاء العالم المختلفة وبالتالي زيادة الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل من خلال النمو المتعاظم لحجم التجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الدولية .هذا النمو ناتج أساسا من فيض و وفرة المعلومات و تقنيات الاتصالات الحديثة المبتكرة.

هذا بالإضافة إلى اعتبار المعرفة والمعلومات لهما الدور المحوري في العملية الإنتاجية بشكل عام ،وذلك لإيجاد الأهمية النسبية لهذه العناصر الإنتاجية غير العينية وربطها مباشرة بعملية الإنتاج ، وهو ما أدى إلى تحقيق زيادات في إنتاجية العمل ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة[1]. كما انعكست الثورة العلمية على ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي كما تمت الإشارة إليها سابقا، دون تجاهل التغيرات الهيكلية في القطاع الصناعي خاصة تلك المتعلقة بإقامة و سرعة تطوير الصناعات الجديدة ذات التكنولوجيا العالية والتقانة جد المعقدة التي تتمركز أساسا في الدول المتقدمة التقنية .فحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ***OCDE*** ، تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنحو 15 % ، 25% حتى 40 % من نسبة النمو للناتج المحلي الإجمالي [2]كل هذه النتائج أو الانعكاسات الناتجة عن ثورة المعلومات وتقنيات الاتصالات ، أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد خاصة و أن هذه الصناعة بتطويرها الدائم لأساليب مبتكرة وتجاوز معدل نمو هذا النوع من الصناعات ، و ما يرتبط بها من منتجات و خدمات و نشاطات اقتصادية عالمية، هذا المعدل يتجاوز بكثير معدل النمو السنوي لكل من السكان والناتج الإجمالي والصناعات التقليدية وهذا ما يمثله أحسن تمثيل المنحنى البياني التالي:

---

[1] محمد صفوت قابل ،" <u>الدول النامية و العولمة</u> "، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2004/2003 ، ص : 29.

[2] *Anis BOUAYAD ,"<u>Stratégie pour la France</u>" , economica ,Paris , 2003 , p-p :37-38.*

الشكل رقم (02/ 01) :نسبة معدل النمو السنوي لتقنية المعلومات و الاتصالات و مقارنتها بمعدل النمو السنوي للسكان و الناتج الإجمالي و الصناعات التقليدية في العالم في الفترة 1996-2000.



المصدر : إبراهيم بختي ، "صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و علاقتها بتنمية و تطـوير الآداء "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 10/09 مارس ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

ثانيا: مؤشرات التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتكنولوجيا المعلومات

لم يعد هناك مجال للشك بأن عالم اليوم هو عالم يعيش مرحلة جديدة من التطور المعرفي والتقاني الهائلين ، أهم ما يميزه انفجار معرفي ضخم تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات دورا جد مهم يتمثل في كيفية إدارة والسيطرة على هذا الكم الهائل من المعلومات، إضافة إلى تطور في وسائل الاتصال إلى تقنيات وأساليب أكثر حداثه ودقة.

وهنا يمكن ذكر أهم تلك المؤشرات المميزة لعصر ثورة المعلومات وتكنولوجيات الاتصال.

1-ميلاد مجتمع المعلومات (المعرفة)

هل نحن في بداية عصر جديد عصر مجتمعات المعرفة؟ هو سؤال يحمل في معناه تأكيد على ميلاد مجتمع المعرفة طرحه المدير العام لمنظمة اليونسكو ***Koichiro Matsuura*** ، والذي حسب رأيه أن هذا العصر يشهد ثورة صناعية ثالثة ممثلة في تكنولوجيا جديدة وهي تكنولوجيا فكرية وثقافية أساسا ، أدمجت المعرفة في النشاط الإنساني ، النمو والتحولات الاجتماعية . هذه العلاقة التفاعلية التي زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال أو المعلوماتية و بين مختلف قطاعات المجتمع و أصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات[1]

وتأتي المبادرات الدولية التي تعنى بالمعلوماتية ودورها الحاسم في نمو ورقي المجتمعات، كدليل بارز على بروز مثل هذه المجتمعات . وتأتى القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في تونس التي أقيمت في الفترة بين 16 و 18 من نوفمبر من سنة 2005 و هي مرحلة ثانية للقمة التي انعقدت في جنيف في سويسرا في الفترة بين 17 و 30 من سبتمبر من نفس العام .

[1] *El Watan ,"Vers les sociétés du savoir" , mercredi 16 novembre 2005, n 4561..*

هذه القمة تهدف حسب المنظمين إلى إحداث أو البحث عن وسائل لربط جميع أجزاء العالم بشبكة الانترنت سنة 2015 خاصة شعوب دول العالم الثالث .هذا بالإضافة إلى مناقشة الحد من سيطرة الجانب الأمريكي من تسيير شبكة الانترنت ، والمساهمة في تمويل مشروع الصندوق العالمي للتضامن الرقمي من اجل تمكن دول العالم الثالث من استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال [1]

2- زيادة أهمية تكنولوجيا الاتصال

لقد أصبحت تكنولوجيا الاتصال ثورة بحد ذاتها و نتائج ثورة الاتصالات هذه عميقة بقدر ما هي معقدة و الحكومات مجبرة على التفاعل معها ، و هي تتراوح من الاعتماد على البنى التحتية للشبكة من اجل النمو الاجتماعي و الرفاه، إلى التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي. تتحول الشبكات الرقمية تحولا سريعا إلى أدوات قوة ، و سوف يكون الوصول إلى الشبكات هو المفتاح للعب دور في الاقتصاد الجديد[2] و نمو الحاجة لسرعة تبادل المعلومات بين مواقع العمل المختلفة داخل المؤسسة الواحدة و بين المؤسسات و زيادة أهمية شبكة المعلومات و حتى عملية اتخذ القرار ، لم تعد تعتمد على المعلومات المتوافرة داخل المنشاة فقط ، بل أصبحت تتعدى محيطها ، و قد أضفى كل من انفجار المعلومات و ثورة الاتصالات بشكل عام طابعا دوليا على كافة وسائل الإعلام.

ثالثاً: تحدي التجارة الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية من أهم ما يميز الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد الرقمي من حيث استعمالها لتكنولوجيات وآليات تقانية حديثة في مختلف مراحل العملية الاقتصادية ، والتي بدورها ساهمت في خلق نوع جديد من السلع والخدمات فحواها وقوامها معرفي و ليس ماديا.

1- تنامي حجم التجارة الإلكترونية عالميا

ظهرت التجارة الإلكترونية بفعل ثورة الاتصالات والمعلوماتية ، محدثة بذلك تحولا نوعيا في المبادلات التجارية التقليدية متأثرة بتطور تكنولوجيا الاتصالات وخصوصا الشبكات الرقمية التي ساهمت في تقدم البنى التحتية الإلكترونية.

والتعاملات التجارية عبر الانترنت في تزايد مستمر ، فلقد بلغ حجم التجارة الإلكترونية 2.8 تريليون دولار وهذا عام 2004 [3]، وحسب إحصائيات أخرى قدر معدل النمو السنوي لاقتصادات الانترنت في أوربا 87 بالمائة حتى سنة 2004 ، ويشكل هذا النوع من الاقتصادات في بعض البلدان الأوروبية من 6 % إلى 9 % من إجمالي الناتج المحلي[4].

---

[1] *Majid MAKEDHI," Comment faciliter l'accès aux TIC ?" ,article dans le quotidien El Watan ,le 16/11/2005 , n 4561*

[2] جوزيف س ناي و جون . د دوناهيو ،" الحكم في عالم يتجه نحو العولمة " ، تعريب محمد شريف الطرح ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص : 215 .

[3] المؤتمر ،" 2.8 تريليون دولار حجم التجارة الالكترونية بين الشركات هذا العام "، منشورة على الموقع الالكتروني : *http://www.almotamar.ne/news / category22.htm:10/10/04t* تم الاطلاع عليها في 2005/07/12.

[4] *http://www.daralhayat.com/Science_tech/Fev2005*

لكن بالرغم من التزايد المضطرد لحجم التجارة الإلكترونية عالميا، إلا أنه مقارنة بحجم التجارة التقليدية فإن ذلك لا يمثل سوى نسبة ضئيلة ويعزى هذا الإسهام الضئيل إلى أزمة ثقة في وسائل وطرق الدفع .ويرتقب حـــدوث اتساع كبير في رقعة استعمال التجارة الإلكترونية مع تنامي برامج تأمين وحماية استعمال بطاقات الدفع ومنح المجال أمام استخدام ما يسمى بالنقود الالكترونية[1]

2- أهمية التجارة الالكترونية:

أمام واقع و مفرزات عصر التقنية العالية واستعمال وسائلها ، وفي ظل متطلبات التجارة الدوليـــة بتحريـــر تجارة السلع والخدمات ، ولما توفره التجارة الالكترونية من تسهيل عمليات التنافس فإن تجاهلها يعـــدو مغـــالاة في المحافظة على الأنماط التقليدية التي يرى الباحثون أنها لن تصمد طويلا بسبب أن بنية تنفيذها تحولت شيئاً فشيئاً نحـــو استخدام الوسائل الالكترونية ، وتجاهل التعامل الكترونيا يعني امتناعا عن التعامل مع الواقع الذي تعيشـــه فعـــلا المؤسسات بمختلف أنشطتها .

وتظهر أهمية اللجوء إلى التجارة الإلكترونية و اعتبارها نمطا رئيسيا للنشاط التجاري في عصر المعلومات فائق السرعة ،في أنها تعد حاجة ملحة من أجل توافق الأنماط التجارية مع سمات و سلوكيات هذا العصر أمكنت من إحداث تغيير شامل في طريقة آداء الخدمة ، عرض المنتج و تحقيق العرض الشامل لخيارات السوق

فالتجارة الإلكترونية بما تتطلبه من بنى تحتية تقنية و استراتيجيات مالية لتسويقها و إدارة علاقات اتصال بالآخرين لتتيح الفرصة لتطوير أداء المؤسسات في مختلف الميادين، و هي تقدم خدمة كبرى للمؤسسات في تقييم واقعها وكفاءة موظفيها و سلامة وفعالية بنيتها التحتية التقانية.

لهذا كله و لأن العالم يتجه إلى إحلال التقنية في كل ميدان من ميادين النشاط الإنساني ، فإن التجارة الإلكترونية أصبحت لها الأهمية الكبرى في التطوير و التنمية من اجل التعامل مع المقتضيات الإيجابية لعصر تقنية المعلومات و امتلاك وسائل مواجهة للآثار السلبية له[2]

و منه و بعد أن تم استعراض ابرز ما يميز البيئة العالمية المعاصرة و يجعلها بحق تمثل تحديا في حد ذاته لمختلف مكونات المنظومة العالمية ، فانه من الضروري البحث عن برامج و استراتيجيات التي من شانها أن تخفف من حدة التأثيرات السلبية لمظاهر البيئة العالمية الحالية من جهة ، و من جهة أخرى تمكنها من أن تكون سلاحا فعالا لمواجهتها.لهذا سوف يوجه المبحث الموالي لمفهوم أصبح يمثل للمؤسسات الاقتصادية و الدول على حد سواء الطريق نحو التميز و التفوق ألا و هو مفهوم التنافسية .

[1] زين الدين بروش ، " واقع و تحديات الاقتصاد الجديد " ، مقالة في مجلة : مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد02 ، جامعة سطيف ن الجزائر ، 2003 ، ص : 112.

[2] *http://www.opendirectorysite.info/e-commerce/index.htm*

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتنافسية

التنافسية مصطلح يتمتع بالحداثة و لا يخضع لنظرية عامة تفسره ، بالإضافة إلى انه مفهوم يتداخل و يتشابك مع العديد من المفاهيم مثل النمو و التنمية . هذا المفهوم ارتبط بأمرين اثنين ؛ الأمر الأول تمثل في ظهوره و الاهتمام به على المستوى القومي ، و الذي تصاحب مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ، خلال الفترة بين 1981 و 1986 خاصة مع اليابان ، و زيادة المديونية الخارجية لها . أما الأمر الثاني فهو ظهور الاهتمام به مجددا في التسعينيات من القرن العشرين، كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد و ظهور ما سمي بالعولمة .[1]

و منه فان الإحاطة ببعض جوانب التنافسية كمصطلح ، من خلال التطرق لأهم ما جاء من تعاريف ، أنواع و مؤشرات قياس هذا المفهوم مع مراعاة مستوى التحليل ، ستكون أهم نقاط الدراسة التي سوف يحاول المبحث الثاني من هذا الفصل التطرق إليها .

المطلب الأول : تعريف التنافسية

أخذ مصطلح التنافسية موقعا مركزيا في شتى النقاشات و الدراسات الأكاديمية ، بالإضافة إلى الاهتمامات الدولية . و ما يميزه أكثر عن باقي المفاهيم ،هو صعوبة أو عدم القدرة على الاتفاق حول إيجاد تعريف دقيق ، شامل و موحد ، متعارف عليه دوليا ، و لعل السبب في ذلك هو اعتباره مفهوما متعدد الأبعاد و يستخدم على نطاق واسع .في هذا المطلب سوف يتم تناول أهم التعاريف لمصطلح التنافسية .

أولا : تعريف معهد التنمية الإدارية

يعد المعهد الدولي للتنمية الإدارية *IMD* ، من أهم المعاهد الأكاديمية التي دأبت و لازالت على الاهتمام بمجال التنافسية العالمية و التي تخص الأمم . ويبرز اهتمامها في إصدارها سنويا للكتاب السنوي للتنافسية العالمية ***The World Competitiveness Yearbook*** ، و هذا منذ عام 1989 بسويسرا. و هو يهدف إلى تحليل و ترتيب قدرة الدولة التنافسية ، بالتعاون مع 57 معهدا و هيئة مستقلة من أجل ترتيب 60 دولة و اقتصادات إقليمية.[2]

أما أهم تصورات المعهد حول موضوع التنافسية فإنه يمكن ذكر ما يلي :

1- رؤية المعهد حول تعريف التنافسية

يهتم الكتاب السنوي الذي يصدره المعهد الدولي للتنمية الإدارية من خلال نظرته الشاملة لمصطلح التنافسية و اعتبارها مصطلحا متعدد الأبعاد و الأوجه ، و دائما فيما يخص تنافسية الدولة أو الأمة. و يعرف المعهد التنافسية على أنها : " مجال من مجالات اقتصاد المعرفة ، الذي يحلل الواقع و السياسات التي من

---

[1] طارق نوير ، "دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " "، API / WPS 0302 ، ص : 4 .

[2] *IMD ", World Competitiveness Yearbook" , 2004 , p :754*

شانها أن تساهم في قدرة البلد على خلق المناخ الذي يساهم في استدامة تحقيق القيمة المضافة واستقرار اكبر للمواطنين." [1]

من التعريف السابق يعتبر المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية ، كمجال جديد من اقتصاد المعرفة الذي بدأت تظهر حوله دراسات ونقاشات مع بداية الثمانينات. لكن يبقى هذا المفهوم لا يخلو من التعبير و القياس الكميين التي يعتمد عليها كثيرا في تحليل قياس وترتيب الدول و الاقتصادات من حيث تنافسيتها دوليا.

من جهة ثانية أشار المعهد إلى أن التنافسية كمجال من مجالات اقتصاد المعرفة ، يسعى إلى تحليل البيئة المحيطة بالدول التي تتميز من ناحية ؛ بالجانب الطبيعي الذي لا يؤثر فيه العمل الإنساني إلا بالشيء اليسير ،ومن ناحية أخرى بيئة تتميز بتأثرها بالعديد من السياسات التي يمكن تغييرها وتكييفها. هذه البيئة بوجهيها تؤثر بدورها على تنافسية الدول من خلال إيجاد التوافق و التكيف مع مظاهر بيئية طبيعية و كيفية التعامل معها من خلال سن القوانين و انتهاج السياسات الملائمة التي من شأنها خلق و الحفاظ على التنافسية و بالتالي تأخذ طابعا طويل الأمد .

و بالتالي الهدف من تحقيق ،خلق و المحافظة على التنافسية من وجهة نظر ***IMD*** هو تحقيق الاستقرار المعيشي ، ونوعية حياة أفضل للشعوب أو المواطن من خلال ظروف معيشية أفضل ، خلق الثروة ونوعية حياة مثلى .خاصة تلك المتعلقة بالمظاهر غير الاقتصادية ، أي الاحتياجات الاجتماعية ، الثقافية و المعرفية ، و هنا تكمن أهمية التنافسية التي لا تعتمد فقط على الجانب الاقتصادي للدولة.

2-عوامل التنافسية

من أهم ما توصل إليه معهد التنمية الإدارية ***IMD*** في كتابه السنوي ، هو التركيز على عوامل وميادين أساسية للتنافسية ، وعددها أربعة و التي تشمل بدورها على عوامل فرعية . هذه العوامل حسب ***IMD*** ،تبين و تفسر و تحلل العلاقة الأساسية بين البيئة المحلية للدولة – التي تلعب دورا جد هام – ،و بين عمليات و مراحل خلق الثروة ، و التي تتم من خلال الأفراد و المؤسسات . هذه العوامل تتمثل فيما يلي[2]

أ- الآداء الاقتصادي :

يندرج تحت هذا العامل الرئيسي حسب تقرير ***IMD*** الصادر في 2005 ،77 عاملا منها:

- الازدهار و الرخاء يعكسان الآداء الاقتصادي السابق للقطر.
- التنافسية المستمدة إلى قوى السوق تسهم في تحسين الآداء الاقتصادي .
- الانفتاح على الأنشطة الاقتصادية الخارجية ،يحسن الآداء الاقتصادي .
- تعميق التنافس في الاقتصاد المحلي يفرز قدرة المؤسسات على المنافسة في الخارج .
- التنافسية المستندة إلى تنمية الصادرات تترافق عادة مع سياسات استهداف النمو في الاقتصاد المحلي .

---

[1] *IMD ", World Competitiveness Yearbook" , 2003 , p : 702.*
[2] *IMD ", World Competitiveness Yearbook" , 2005 , p:620*

ب –الفعالية الحكومية :

و التي يتم التعرض إليها من خلال 73 عاملا من بينها :

–تقليـــص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال يجب أن يتـــم بمعزل عن السعي لتوفير شروط المنافسة بين الشركات

– توفير بيئة اقتصادية و اجتماعية شفافة يقلل من تعرض الشركات للمخاطر الخارجية .

– المرونة في تبني السياسات الاقتصادية تسهم في تحقيق التوافق مع المتغيرات الدولية .

– تحسين جودة التعليم و جعله بمتناول الجميع يساعد على خلق الاقتصاد و المبني على المعرفة .

ج– كفاءة قطاع الأعمال :

هذا العامل يتكون من 69 عاملا فرعيا من بينها :

– التمويل يسهم في تنمية الأنشطة المتضمنة للقيمة المضافة .

– توافر عمالة ماهرة يعزز تنافسية الدولة .

– ارتفاع الإنتاجية التي تستند إلى القيمة المضافة .

د– البنية التحتية:

في كتابه السنوي الأخير ، عمد المعهد إلى تحليل هذا العامل إلى 95 عاملا فرعيا من بينها :

– وجود بنية تحتية متقدمة تتضمن بيئة أعمال فاعلة يدعم كفاءة النشاط الاقتصادي .

– تعزيز الميزات التنافسية يستند إلى الإبداع و الكفاءة في استخدام التقنيات المتوافرة .

– الحفاظ على مستوى معيشي مرتفع يعتبر أحد عوامل الجذب للبلد .

3– القواعد الذهبية للتنافسية الدولية :

قدم المعهد في كتابه السنوي عام 2003 ، مبادئ عشر تمثل حسبه القواعد الذهبية لتحقيق التنافسية الدولية و التي تساهم في الحفاظ عليها ، و هذه القواعد الذهبية تتمثل في [1]:

– إيجاد بيئة قانونية مستقرة وشفافة .

– تطوير بنية اقتصادية مرنة .

– تعزيز الاستثمار في البنية الأساسية المادية والتقنية .

– تشجيع الاستثمار الخاص و الادخار المحلي .

– تنمية القدرة على غزو الأسواق الخارجية من خلال الصادرات ، وكذلك تنمية جاذبية البلد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

– التركيز على كفاءة و سرعة الشفافية للإجراءات الإدارية الحكومية .

– المحافظة على توازن العلاقة بين الأجور ، الإنتاجية و الضرائب .

– حماية النسيج الاجتماعي ، من خلال تقليص الفروقات في الأجور و تقوية الطبقة الوسطى .

---

[1] *IMD , Op-Cit , 2003. p: 709,*

- تكثيف الاستثمار في التعليم و التدريب .
- الموازنة بين الانفتاح الاقتصادي و العولمة ، بما يحمله من فرص لخلق الثروة و بين الانغلاق و الحماية الذي يعزز التماسك الاجتماعي و يحمي نظم القيم .

ثانيا :تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي

يعد المنتدى الاقتصادي العالمي ***WEF*** ، أيضا من أهم المؤسسات التي أعطت موضوع التنافسية النصيب الأكبر من اهتماماتها من خلال إصدار هذا المنتدى لتقارير تعنى بالتنافسية على مستوى الدولة او الاقتصاد . و فيما يأتي سيتم التطرق إلى أهم اهتمامات المنتدى فيما يخص التنافسية .

1- تصور المنتدى حول التنافسية

عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية في تقريره الأخير 2005-2006 ، على أنها :" مجموع العوامل ، السياسات و المؤسسات التي تهدف إلى تحديد مستوى مرتفع للإنتاجية لدولة ما ، و من ثمة تحقيق مستوى الاستقرار الذي يمكن أن يصل إليه اقتصاد دولة معينة ، و التي تنمو بسرعة في المديين المتوسط و الطويل." [1]

2-برنامج التنافسية العالمية :

اعتنى المنتدى الاقتصادي العالمي بموضوع التنافسية من خلال توجيه اهتماماته الرئيسية إلى أولوية ضرورة دراسة تنافسية الدول ، و كل الجوانب المتعددة المتعلقة بها . و لهذا كله يملك المنتدى برنامجا خاصا بالتنافسية يسمى ببرنامج التنافسية العالمي يعنى بجانبين أساسين هما : إصدار التقارير السنوية و تنظيم أوراق و حلقات عمل [2]

و يهدف برنامج التنافسية العالمي إلى مساعدة الأمم على ترقية اقتصاداتها من خلال نشر بحوث حول التنافسية الوطنية و الإقليمية ، بالإضافة إلى حلقات و ندوات عمل .و تجدر الإشارة هنا إلى ذكر أهم التقارير التي يدأب برنامج التنافسية العالمي إلى إصدارها سنويا و هي :

أ-تقرير التنافسية الكونية :

أصدر المنتدى أول تقرير له في موضوع التنافسية سنة 1979 بسويسرا ، و هو تقرير سنوي يهدف كدراسة تحليلية إلى تقييم و مناقشة أهم المحاور الخاصة بالتنافسية ، بالتعاون مع 122 شريك عبارة عن معاهد بحث متخصصة في كل أرجاء العالم ، و هيئات دولية لعينة من الدول ، الاقتصادات و المناطق ، و عددها في آخر تقرير الذي صدر في 28-09-2005 ،117دولة [3].

---

[1] *World Economic Forum ", The global competitiveness report" , 2005-2006 , p : 13.*
[2] ***http://www.weforum.org/ site/homepublic.nsf/content/Global+competitveness+programme /FAQs# 2 . consulte le 15/04/2005***
[3] ***http://www.weforum.org/ site/homepublic.nsf/content/Global+competitveness+report. consulte le 15/04/2005***

ب–تقرير تنافسية أفريقيا:

بالإضافة إلى تقرير التنافسية الكونية ، يصدر المنتدى تقريرا حول تنافسية أمم أفريقيا و الذي يشمل 25 دولة إفريقية ، مستعينا بـــ 100 مؤشر لقياس تنافسية هذه الدول ، و الذي تضمن أربعة دول عربية هي الجزائر ، مصر ، تونس و المغرب [1]

و يهدف تقرير تنافسية أفريقيا إلى تركيز اهتمام رجال الأعمال على المنطقة ، و إيجاد نقاط قوة وضعف في بيئة الأعمال المحلية الخاصة بكل دولة افريقية ، و بالتالي جعله أداة لمتخذي القرار من أجل اكتشاف معوقات النمو ، و التخلص من العقبات التي تؤثر على الاندماج في اقتصاد عالمي مبني على المعرفة.

ج– تقرير التنافسية العربية :

اصدر المنتدى تقريره الثاني للتنافسية العربية لعام 2005 ، بعد أن اصدر التقرير الأول من نوعه في محاولة تحليل ، تصنيف و مقارنة الاقتصادات العربية كإقليم حيث بلغ عدد الدول العربية المدرجة اثنتي عشر دولة . و تناول التقرير النقاط التي يجب على الدول العربية أن تأخذها بعين الاعتبار ، لتعزيز قدراتها التنافسية و الكشف عن ابرز التحديات التي تعرقل التنافسية العربية .

د –تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي :

صدر أول تقرير في تكنولوجيا المعلومات سنة 2001 ، و منذ ذلك الوقت و التقرير يسعى إلى قياس درجة مساهمة و مشاركة و استفادة الدول من تطورات و تغيرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، والتي يبلغ عددها 104دول . ومدى مشاركتها في الشبكة المعلوماتية العالمية ، باعتبار أن التكنولوجيا تعتبر محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي . [2]

ثالثا : تعاريف أخرى للتنافسية

سيتم التعرض هنا إلى أهم تلك التعاريف التي صدرت من هيئات و مؤسسات دولية و محلية ، التي اعتنت بالتنافسية كمفهوم متعدد الجوانب و الأبعاد ، و التي من اجله انشات مجالس وطنية للتنافسية ، و من أهمها مايلي :

1–تعريف مجلس السياسة التنافسية الأمريكية :

يعتبر مجلس السياسة التنافسية الأمريكية من أهم الهيئات في الولايات المتحدة الأمريكية ، التي تعنى بموضوع التنافسية ، و تربطه مباشرة بأجهزة صناعة القرار الأمريكية . و يظهر ذلك جليا في إصدارها سنويا تقريرا حول تنافسية الاقتصاد الأمريكي ، و جعله في متناول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .

و يعرف التقرير الأمريكي التنافسية على أنها : "قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية ، و في نفس الوقت تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل. "[3]

هو تعريف مازال يبقي عليه مجلس السياسة التنافسية الأمريكية كما هو دون أي تغيير في تقاريره السنوية ، لكن أصبح ينظر لمفهوم التنافسية من ناحية أخرى أكثر تحديدا ؛ و هو ناحية الأولويات ، أي

---

[1] *http://www.weforum.org / site/homepublic.nsf/content/Global+competitveness+programme /Africa report.*
http://www.weforum.org[2] / site/homepublic.nsf/content/Global+information+technology+repor consulte le 15/04/2005t
[3] *Council on Competitiveness ," US competitiveness report" , 2001 , p :02.*

أولويات السياسة الأمريكية لترقية تنافسية الاقتصاد ، و هي تلك الخاصة بالجانب المعرفي و التقاني الذي يعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مصدر تفوقها و تميزها عن الدول الأخرى . لذلك دعا تقريرها الصادر عام 2001 ، إلى جدوى الاهتمام بالسياسات الابتكارية و المبادرات الخلاقة و دعمها من خلال التشجيع المستمر للبحوث العلمية و المهارات الفردية .

2-تعريف منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي *OCDE*

أما منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي ***OCDE*** ، فقد عرفت التنافسية على أنها : " القدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا ، بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج ، و في الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية [1]

كما تعرفها أيضا : "قدرة المؤسسات ، الصناعات و المناطق على توليد و بصورة مستديمة دخل و مستوى تشغيل عوامل الإنتاج ذوي مستوى عال نسبيا ، مع التعرض للمنافسة الدولية [2]

كذلك عرفت ***OCDE*** التنافسية على أنها :" الدرجة التي يمكن وفقها و في شروط سوق حرة و عادلة ، إنتاج السلع و الخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه على المداخيل الحقيقية لشعبها و توسع فيها على المدى الطويل " [3]

3-تعريف الاتحاد الأوروبي :

بدوره اعتنى تقرير التنافسية للاتحاد الأوروبي بإيجاد تعريف للتنافسية و عرفها على أنها : " القدرة على تحسين مستوى المعيشة بصفة مستديمة للمواطنين ، و توفير مستوى عال من الشغل و الترابط الاجتماعي [4]

و يهدف الاتحاد الأوروبي إلى الوصول إلى درجة تمكنه من أن يكون الأكثر تنافسية ، و يتمتع باقتصاد ديناميكي مبني على المعرفة و الوسائل التقانية الأكثر حداثة ، مع توفير وظائف أكثر و أحسن و ترابط و تكافل اجتماعي أمثل .

و كمثال عن دولة أوروبية هناك ايرلندا ، التي سعت بدورها إلى إصدار تقرير سنوي حول تنافسية اقتصادها . يعرف التقرير الايرلندي الصادر عن مجلس التنافسية الوطني التنافسية على أنها : " المقدرة على تحقيق النجاح في الأسواق الدولية ، من اجل تحقيق مستويات معيشية أفضل للجميع ، و هي تعتمد على المستوى

---

[1] كمال رزيق و ياسين قاسي ،" تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،2005.

[2] *CNUCED ", Liens entre la concurrence , la compétitivité et le développement" , note thématique , Genève , 23/05/2002 , p : 03..*

[3] يوسف سعيداوي ، "القدرات التنافسية و مؤشراتها "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة .

[4] *Michèle DEBONNEUIL et Lionel FONTAINE , " Compétitivité" , la documentation française , Paris , 2003 , p: 13*

التنافسي للمؤسسة و بيئة أعمال مساعدة على الإبداع و الانتشار ، مما يؤدي إلى اقتصاد قوي بمداخيل حقيقية عالية و نمو مستمر. "[1]

4- تعريف حسب مستوى التحليل :

في هذه المجموعة من التعاريف تم التعرض إلى التنافسية على أن تعريفها يختلف باختلاف محل الحديث أو مستوى التحليل ، فيما إذا كان منشـــأة (مؤسسة ، مشروع اقتصادي) ،نشاط اقتصادي (قطاع) أو دولة .و فيما يلي سيتم التعرض إلى تعريف كل من تنافسية المشروع الاقتصادي و تنافسية النشاط الاقتصادي . باعتبار تم التعرض لأهم التعاريف التي تخص تنافسية الدولة (الأمة).

أ-تعريف التنافسية على مستوى المشروع الاقتصادي:

يعرف فريق التنافسية الأردني التنافسية على مستوى المشروع الاقتصادي على أنها :" القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات و خدمات بشكل أكثر كفاءة ،و فاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية . "[2]

مما يعني نجاحا مستمرا لهذا المشروع الاقتصادي على الصعيد العالمي ، في ظل غياب الدعم و الحماية من قبل الحكومة . و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاجية الموظفة في العملية الإنتاجية . و تعد تلبية حاجات الطلب المحلي المتطور خطوة أساسية في تحقيق القدرة على تلبية الطلب العالمي ، و المنافسة دوليا [3]

ب- تعريف التنافسية على مستوى فرع النشاط الاقتصادي :

أما تنافسية النشاط الاقتصادي تعرف على أنها : "تلك التي تتمتع بالقدرة التنافسية هي التي تتضمن شركات قادرة على التنافس في الأسواق المحلية و العالمية ، و تحقق أرباحا على أساس مضطرد. [4]

و بالتالي فان الدولة التي تتمتع بصناعات تنافسية على المستوى العالمي ، هي التي تتمتع بتنافسية دولية لان قوتها تكمن في قوة نشاطاتها الاقتصادية.

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التنافسية ، و الذي يتم التركيز عليه هنا ، هو التنافسية على المستوى الكلي ، أي تنافسية الدولة ، و التي يمكن تعريفها على أنها قدرة الدولة على الوصول إلى درجة تحقيق أداء متميز في مختلف المجالات ، سواء كان دلك اقتصاديا ، اجتماعيا أو ثقافيا ، من خلال انتهاج السياسات و الاستراتيجيات التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لإمكاناتها و مواردها ، و القدرة على توجيه جيد للجهود و المبادرات ، مع التركيز على الجانب المعرفي و التقاني الدين من شأنهما المساهمة في المحافظة على تنافسية الدولة و في نفس الوقت تطوير و ترقية

---

[1] *National Competitiveness Council ", Annual competitiveness report" , Ireland , 2003 , p : 04*
[2] *http://www.competitiveness.gov.jo/competitiveness_concept.php#consulte le 15/04/2005*
[3] نسرين شهان و عادل العلي ،" مفهوم التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية "، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص-ص :2-3
[4] وصاف سعيدي و محمد قويدري ،" مرتكزات تطوير الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري "، مقالة في مجلة :مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة باتنة ، العدد 09 ، ديسمبر 2003 ، ص : 118.

الوضع التنافسي لها في ظل ظروف المنافسة الدولية ، إتباع هده السبل يمنح للدولة إمكانية تحقيق مستوى معيشي أمثل و نوعية حياة جيدة لمواطنيها .

المطلب الثاني :أنواع التنافسية

اختلفت الكثير من الأدبيات على إيجاد تصنيف محدد للتنافسية ، و يميز الكتاب بين العديد من الأنواع يمكن ذكر هنا أهمها :

أولا :التنافسية السعرية :

تعرف التنافسية السعرية على أنها : " القدرة على إدماج أو إدخال منتجات اقتصاد دولة معينة الأسواق الدولية بطريقة مربحة ، و التي تعتمد بشكل كبير على الميزتين النسبية و التنافسية لها "[1].و تحدد التنافسية السعرية لدولة معينة انطلاقا من ثلاثة محددات رئيسية هي سعر الصرف ، معدل الأجور و الأسعار النسبية للمنتجات المحلية مقارنة بالدول المنافسة .

و بالرجوع إلى الميزتين النسبية و التنافسية فإنهما تسمحان لدولة ما على الاندماج بطريقة جيدة في التجارة الدولية ، و الأهمية الثانية للتنافسية السعرية هي أنها تعتبر مقياسا أو كمؤشر جيد لتطور أسعارها النسبية في المديين القصير و المتوسط [2]

ثانيا : التنافسية الهيكلية :

تتمثل التنافسية الهيكلية في مجموعة العوامل غير المتغيرة نسبيا ، و ذات طبيعة هيكلية و التي تؤثر بصفة مستديمة على نمو الحصص السوقية ، و بالتالي تأخذ طابعا طويل الأمد[3]هذا النوع من التنافسية أصبح الأكثر الأهمية لدى الدول المتقدمة الأكثر تصنعا ، و التي تعطي المنتج ذي الجودة العالية الأولوية مهما كان سعره مرتفعا.

ثالثا–أنواع أخرى:

هذه المجموعة تضم أنواعا أخرى من التنافسية و التي يمكن أن تطبق على المستوى الجزئي أو المشروع الاقتصادي ، و التي تتمثل في مجموع الكفاءات و القدرات (التنظيمية، التسييرية، والتكنولوجية،...الخ) الضرورية التي تمكنها من تحقيق أهدافها ، و هما : [4]

---

[1] *Tahar BENMERZOUKA ," Ouverture et compétitivité des pays en développement" , édition l'harmatan , 2005 , p: 279.*

[2] *CEPII ," Compétitivité des nations" , economica , Paris , 1998 , p: 129.*

[3] *Commissariat General du Plan ," La compétitivité globale Une perspective franco allemande" , la documentation française , Paris , 2001 , p :42.*

[4] بغداد كربالي ،" تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، 21-22 ماي 2002 ، جامعة البليدة .

1-التنافسية التقانية :

تتمثل في قدرة المؤسسة في التحكم في الأساليب التقنية المرتبطة في إنتاج منتجات ذات جودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة.وإن ذلك يتحتم عليها أن تساير التطور التقني، مع وجود تنسيق محكم بين مختلف مراحل سيرورة الإنتاج.كما أن درجة تأهيل العمال، وتوفر جو يشجع على القيام بمختلف الأنشطة، وأخذ مختلف القوى الداخلية والخارجية بعين الاعتبار، مما يدعم قدرتها التنافسية التقنية.

2-التنافسية التنظيمية والتسييرية :

يتعلق الأمر في تنظيمها لوظائفها بدرجة تسمح لها بتحقيق أهدافها بصورة فعالة.إن ذلك يتوقف على نوعية الأنشطة، وطبيعة التنظيم والقرارات، ودرجة الاندماج.أما قدرتها التسييرية تتضح من خلال كفاءة مسيرها، وعلاقتهم بالمرؤوسين.إن مصدر التنافسية التسييرية تتعلق بالقيم التي يتميز بها مسؤولو المؤسسات، حيث تمس الصفات التي يتحلون بها .

المطلب الثالث :قياس التنافسية

حاولت العديد من الدراسات و الأبحاث أن تطور مؤشرات مختلفة لقياس التنافسية ، ولما اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف محدد و دقيق لمصطلح التنافسية ، فقد تباينت أيضا الآراء حول إيجاد مؤشرات تقيس القدرة التنافسية ، خاصة و انه تم الأخذ بعين الاعتبار مسالة قياس التنافسية حسب مستوى التحليل، أي على مستوى المشروع الاقتصادي ، النشاط الاقتصادي و الدولة ككل . هذه المؤشرات تضع العديد من المتغيرات و العوامل الكمية و النوعية . و فيما يأتي ذكر لأهم تلك المؤشرات على مستوى كل من المشروع الاقتصادي ، النشاط الاقتصادي و الدولة .

أولا:قياس تنافسية المشروع الاقتصادي :

تتضمن أهم مؤشرات قياس التنافسية على مستوى المشروع ما يلي [1]

1-الربحية :

تشكل الربحية مؤشرا كافيا على التنافسية الحالية ، كما تمثل الحصة من السوق مؤشرا أيضا . و لكن تطرح هنا مشكلة ، أن المشروع الاقتصادي يمكن أن يكون تنافسيا في سوق تتجه نحو التراجع ، و بذلك فإن التنافسية الحالية لن تكون ضامنة لربحية مستقبلية ، و هنا برز مؤشر ***TOBINS*** ليعد مؤشرا هاما لقياس تنافسية المشروع ، و الذي يصاغ كما يلي :

النسبية السوقية للدين ورؤوس الأموال الخاصة بالمشروع/ تكلفة استبدال الأصول

فإذا كانت النسبة < 1 فهذا يعني أن المشروع غير تنافسي .

[1] يوسف مسعداوي ، مرجع سابق .

2 –تكلفة الصنع:

تعد تكلفة الصنع أو التصنيع بالنسبة للمشروع الاقتصادي أهم محدد لمدى ربحيته ، خاصة بمقارنة ذلك مع المنافسين . لذلك قد يعتبر مؤشرا كافيا في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس .

3–الإنتاجية الكلية للعوامل :

هو مؤشر يقيس القدرة على تحويل المشروع من مجموع عوامل الإنتاج إلى منتجات .

4 – الحصة من السوق:

يمكن أن يكون المنتج أو الخدمة مربحا وله حصة سوقية أكبر ، دون أن يكون تنافسيا في السوق الدولية . لهذا وجب مقارنة تكاليف المنتج المحلي مع منتجات المنافسين الأجانب .

ثانيا : قياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي :

أهم المؤشرات المستخدمة لقياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي هي [1]

1– مؤشرات التكاليف و الإنتاجية :

يعد المشروع تنافسيا ، إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة لها . أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن مستوى تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

2–مؤشرات التجارة و الحصة من السوق الدولية

تستعمل في هذا المجال الميزان التجاري و الحصة من السوق الدولية ، كمؤشرين لقياس تنافسية فرع النشاط الاقتصادي ، و هنا تعبر حصة فرع النشاط الاقتصادي من إجمالي الصادرات الوطنية عن مدى تقدم أو تراجع تنافسيته ، بالإضافة إلى حصته من حجم الصادرات الدولية الكلية لمنتج أو خدمة معينة .

ثالثا : قياس تنافسية الدولة

سيتم هنا ، التركيز على مؤشرات التنافسية التي صممتها هيئات و معاهد دولية ، و التي تصدر من أجل هذا الغرض أي تحديد و صياغة مؤشرات قياس تنافسية الدول و الاقتصادات . و من أهم مؤشرات قياس تنافسية الدول : مؤشرات المعهد الدولي للتنمية الإدارية و مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي .

1–مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي :

اعتمد المنتدى في قياسه لتنافسية الدول و الاقتصادات ، إلى انتهاج منهجية استعمال أو إدخال معلومات كمية و هي عبارة عن إحصاءات و بيانات رقمية وفرت من طرف معاهد وهيئات و مؤسسات دولية و أخرى كيفية ، شملت على مسوحات رأي أكثر من 8000 متعامل اقتصادي و رجل أعمال .

---

[1] محمد عدنان وديع ،" القدرة التنافسية و قياسها "، سلسلة جسر التنمية ، العدد 24 ، ديسمبر 2003 ، السنة الثانية ، المعهد العربي للتخطيط ، ص – ص : 14-17.

أ- مؤشر نمو التنافسية :

قام المنتدى الاقتصادي العالمي بتصميم هذا المؤشر سنة 2001 من طرف جيفري ساكس ***Jeffery SACHS*** وجون ماك آرثر ***John Mc Arthur***، اللذين قاما أيضا بتقسيم الدول تحت الدراسة إلى مجموعتين رئيسيتين هما :الدول الرائدة في الإبداع التكنولوجي ***core –innovators economies*** و الدول غير الرائدة في الإبداع التكنولوجي ***non – core innovators economies*** ، و الهدف من ذلك هو تحديد أوزان المؤشرات لكل من المجموعتين [1]

يساهم مؤشر نمو التنافسية ***Growth Competitiveness Index*** في توفير مفاهيم مكملة و التي تسهم بدورها في إيجاد معلومات و بيانات كمية ، تقيس تنافسية الدولة من خلال ثلاثة محاور أساسية و هي بدورها مؤشرات فرعية تتمثل في : [2]

أ-1-مؤشر البيئة الاقتصادية الكلية :

هو مؤشر الهدف منه قياس آداء الاقتصاد الكلي من خلال مكوناته الأساسية التي عبر عنها بمؤشرات تحت فرعية و هي : مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي ، مؤشر التقويم الائتماني السيادي للدولة و مؤشر مستوى الإنفاق الحكومي .

أ-2- مؤشر المؤسسات العامة :

الغرض من هذا المؤشر هو قياس دور المؤسسات و مدى تطور البيئة القانونية و التشريعية ، و يندرج تحته مؤشران تحت فرعيين هما مؤشر العقود و القانون و مؤشر الفساد .

أ-3- مؤشر التكنولوجيا :

نظرا للأهمية الكبرى لعامل التكنولوجيا في النشاط الإنساني ، جاء هذا المؤشر لقياس قدرة الدولة أو الاقتصاد على الابتكارية ، و درجة الاعتماد على التكنولوجيا و وسائلها المختلفة . ينقسم هذا المؤشر إلى مؤشرين تحت فرعيين لكل من الدول الرائدة في الإبداع التكنولوجي و الدول غير الرائدة في الإبداع التكنولوجي ، و هما على الترتيب : مؤشرا الإبداع و تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و مؤشرا الإبداع ، تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و توطين التكنولوجيا .

ب-مؤشر تنافسية الأعمال:

هو مؤشر يشمل على العوامل الاقتصادية الجزئية أو الاستقرار الاقتصادي الجاري ، و هو يناقش مجالين أساسين هما بدورهما مؤشريـــن فرعيين : مؤشر عمليات و إستراتيجية الشركات و مؤشر نوعية بيئة الأعمال [3]

---

[1] *WEF ,"The global competitiveness report" , 2005 , p: 14.*
[2] *WEF ," The global competitiveness report" , 2004 , p – p : 17- 18*
[3] *WEF(2005) , Op – Cit ,p : 16 .*

ج– آخر بحوث التنافسية :مؤشر التنافسية الكوني :

هو مؤشر قام بتصميمه المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره الأخير ، و يعتبر آخر مؤشر في التنافسية صمم من طرف المنتدى . هذا المؤشر الجديد يسمح بقياس العديد من المسائل و العوامل الضرورية و المهمة الغائبة في المؤشرين السابقين .

مؤشر التنافسية الكوني مبني على تسعة محاور أساسية ، و يعمل على أساس أن الدول تختلف من حيث مستوى النمو الذي وصلت إليه ، لذلك فإن الأهمية النسبية لعوامل محددة لترقية التنافسية بدولة معنية تعتمد على مستوى التنمية ، و آداء النمو الاقتصادي لها . فالشيء الذي يساهم في نمو دولة أخرى و تنمية اقتصادها لا يســـاهم بالضرورة في نمو اقتصاد دولة أخرى [1]

و أصبح هذا المؤشر من أولويات المنتدى ضمن أساسيات العمل التحليلي في برنامج التنافسية العالمي ،و الجدول التالي يبين المتغيرات الكمية و الكيفية بأوزانهما و المكونة لهذا المؤشر.

جدول رقم 01/01: تركيبة المؤشر GCI

المؤشرات الفرعية	عدد المتغيرات			وزن المتوسط الحسابي لمتغيرات المجموعة		وزن المركبة في المؤشر الإجمالي	
	كمي	كيفي	المجموع	كمي	كيفي	دول خارج القلب	دول القلب
بيئة الاقتصاد الكلي						**3/1**	**4/1**
– الاستقرار							
– ترتيب خطر القروض	5	2	7	7/5	7/2	**3/1*2/1**	**4/1*2/1**
– النفقات العمومية	0	1	1	0	1	**3/1*4/1**	**4/1*4/1**
الهيئات العمومية	1	0	1	1	0	**3/1*4/1**	**4/1*4/1**
– عقود وقوانين						**3/1**	**4/1**

[1] *WEF (2005) , Op – Cit , p : 20.*

– الفساد	0	4	4	0	1	**3/1*2/1**	**4/1*2/1**
التكنولوجية	0	3	3	0	1	**3/1*2/1**	**4/1*2/1**
– الإبداع						**3/1**	**2/1**
– التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال	2	4	6	3/4	4/1	**3/1*8/1**	**2/1*2/1**
– نقل التكنولوجيا	5	5	10	3/2	3/1	**3/1*2/1**	**2/1*2/1**
	1	1	2	1/2	2/1	**3/1*8/3**	**0**
المجـــــموع	**14**	**20**	**34**			**1**	**1**

***Source** : Stephane Grégoire et Françoise Maurel , "Les indices de compétitivité des pays:interprétation et limites", INSEE, Octobre 2002, P4*

أما الجدول التالي ، فيوضح قائمة للمتغيرات المستعملة في حساب المؤشر.

جدول رقم 01/02: قائمة المتغيرات المستعملة في حساب GCI

	المـــــتـــــــــغيرات	
	كمية(آخر تاريخ معروف محولة إلى 1–7)	**كيفية(مقياس 0 إلى7 للإجابات الفردية)**
البيئة الاقتصادية الكلية		
الاستقرار	– التضخم – الفرق بين معدل القارض–المقترض – معدل الصرف الحقيقي بالنسبة للدولار الأمريكي(أساس 100 كمتوسط بين 1990-1995)	– بلادك يمكن أن تعرف ركود السنة القادمة؟ – هل كان ميسر على مؤسستك الحصول على قروض السنة الماضية؟

	– فائض APU – معدل الادخار للأمة	
ترتيب خطر القروض		– المصدر: الهيئات المستثمرة
نفقات APU	بالنسبة المئوية من الدخل القومي الصافيPIB	
الهيئات العمومية		
عقود وقوانين		– هل العدالة مستقلة عن الحكومة أو مرتبطة بها؟ – هل الأصول المالية والثروة معرفة بوضوح ومحمية بالقانون؟ – هل حكومتك غير متحيز في منح الصفقات العمومية؟ – هل تفرض الجريمة المنظمة تكاليف معتبرة في عالم الأعمال؟
الفساد		– ما هو معدل الرشوة في منح رخص الاستيراد والتصدير؟ – ما هو معدل الرشوة في منح رخص الشبكات العمومية؟ – ما هو معدل الرشوة في دفع الضرائب السنوية؟
التكنـــــــــولوجيا		
الإبداع التكنولوجي	– عدد براءات الاختراع – نسبة التمدرس في التعليم العالي	– ما هي وضعية بلدك بالنسبة للتكنولوجيا مقارنة بالدولة الرائدة؟ – هل الاختراع المستمر مصدر مداخيل في نشاطك؟ – هل تنفق كثيراً مؤسسات بلدك في البحث والتطوير مقارنة بالدول الأخرى؟ – هل التعاون مع الجامعات في البحث والتطوير مهم؟
NTIC	– عدد الهواتف النقالة	– هل الاتصال بالانترنت في المدارس باهض الثمن؟ – هل المنافسة بين مزودي خدمة الانترنت كافية لضمان نوعية

التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال	– عدد مستعملي الانترنت – عدد متصلي الانترنت – عدد خطوط الهاتف – عدد أجهزة الكمبيوتر[19]	خدمة جيدة؟ – هل NTIC من الاهتمامات الكبرى للحكومة؟ – هل القوانين المتعلقة بـــ NTIC (حماية المستهلك، التجارة الالكترونية،...) متطورة ومحترمة؟
نقل التكنولوجيا (تخص الدول خارج القلب)	– باقي التكنولوجيا من التبادلات	– هل الاستثمارات المباشرة الداخلة مصدر مهم للتكنولوجيا الجديدة؟

Source : *Stephane Grégoire et Françoise Maurel,Op – Cit , p :04.*

2– مؤشرات معهد التنمية الإدارية :

يتم قياس التنافسية من طرف المعــــهد الدولي للتنمية الإدارية من خلال تقسيم البيئة الوطنية لدولة ما إلى عــــوامل التنافسية سالفة الذكر و هي : الآداء الاقتصادي ، الفعاليــــة الحكومية ، كفاءة قطاع الأعمال و البنية التحتية .هذه العوامل قسمت إلى خمسة عوامل تحت فرعية ، و التي تندرج تحتها عوامل عديدة أخرى . و بالتالي هناك ما يعادل 314 معيارا ، بحيث تمثل البيانات الكمية و الكيفية معا . و ترتب الدول و الاقتصادات بعد أن تحول كل قيم المعايير المختلفة إلى قيم معيارية . و الشكل البياني التالي يمثل كيفية حساب ترتيب تنافسية الدول و الاقتصادات [1]و الشكل البياني التالي يوضح مراحل حساب ترتيب تنافسية الدول و الاقتصادات حسب المعهد الدولي للتنمية الإدارية .

[1] *IMD (2005) , Op – Cit , p : 621 .*

المبحث الثالث :رؤية عربية حول التنافسية

لم تعد التنافسية موضوعا يهتم به الغرب فقط ، بل أصبح يحظى باهتمام واسع النطاق على الصعيد العربي ، و باتت الدول العربية توجه اهتماماتها نحو دراسة هدا المفهوم ذي الطابع العالمي و اعتباره أداة للنهوض باقتصاداتها و مجتمعاتها . لهدا يحاول هدا المبحث طرح النظرة العربية على التنافسية كمفهوم ، مظاهر الاهتمام العربي به ، من خلال عرض بعض المبادرات و التجارب العربية بخصوصه ، مع التركيز على الجانب الأكاديمي العربي و إسهاماته المختلفة .

المطلب الأول:اهتمام الحكومات العربية بالتنافسية

كغيرها من دول العالم دأبت بعض الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى ضرورة الاهتمام بجانب التنافسية خاصة تنافسيها منفردة كانت أم مجتمعة ،و البحث عن مركزها و مكانتها ضمن التنافسية العالمية.

في هذا المطلب ، سيتم التطرق إلى دول عربية ثلاث تعنى بالتنافسية و هي: الأردن ، تونس و مصر

أولا :الأردن

برز اهتمام الأردن بموضوع التنافسية من خلال التفكير الجدي له و تأسيس ما يعرف بفريق التنافسية الأردني ، وذلك من أجل النهوض بتنافسية القطاعات الاقتصادية ، و المساعدة في اتخاد القرار و في التالي ذكر أهم مميزات عمل هذا الفريق .

1-نبذة عن فريق التنافسية

تم إنشاء فريق التنافسية الوطني عام 1997 ،و هو يتكون من ستة باحثين ومقره وزارة التخطيط و التعاون الدولي . و قد قام هذا الفريق بالعديد من الدراسات في السياحة ، التعدين ، أملاح البحر الميت، الاسمنت و التعليم العالي. ويعكف الفريق حاليا على دراسة مجال تكنولوجيا المعلومات و الزراعة [1]

يعتمد الفريق في بحثه على المقابلات الشخصية و الزيارات الميدانية كمصدر رئيسي لسياساته ، و يستهدف دراسة الاستراتيجيات الحالية المتبعة ،و بيان مواطن القوة و الضعف فيها ، و تقييم دور الحكومة في بناء الإطار العام للتنافسية ،و إظهار الفرص و البدائل المتاحة و المساعدة في رسم الاستراتيجيات المستقبلية و التعاون مع الجهات المحلية و الدولية .

2- المهام و الأهداف :

[1] نسرين شهان و عادل العلي ، مرجع سابق ، ص :1 .

تأسس هذا الفريق و مهامه الرئيسية ممثلة في إيجاد سياسات و استراتيجيات تسعى إلى الحصول أو تحقيق مستوى عال و ثابت ، و بشكل مستديم مستوى معيشي ، و السعي إلى بناء ميزة تنافسية للأردن [1]

3-كتاب التنافسية :

نشر سنة 2004 ،كخطوة ايجابية نحو التعامل مع المعلومة ونشرها من قبل وزارة التخطيط و التعاون الدولي ، التي تعتبر كجهود لشفافية المعلومة . و صدر من هذا الكتاب 1000نسخة أرسلت إلى الأكاديميين و الباحثين و المهتمين و المعاهد المتخصصة ، التي تعنى بهذا الموضوع كالمعهد الدولي للتنمية الإدارية و المنتدى الاقتصادي العالمي [2]

ثانيا : تونس:

بحثا منها إلى تحقيق اقتصاد قوى و تنافسي ذي معدل نمو متزايد و مستديم ، سعت تونس كدولة عربية راغبة في تحقيق مركز اقتصادي عالمي إلى تأسيس مرصد وطني لتحليل ، تقييم ومتابعة تنافسية الاقتصاد التونسي ، و الذي أوكل إنشاؤه إلى معهد الاقتصاد الكمي التونسي [3]

و الذي يعتبر كأداة جد فعالة لتوفير المعلومة الاقتصادية لأصحاب القرار و الفاعلين الاقتصاديين سواء كان ذلك محليا أو دوليا .

ثالثا :مصر

صدر في مصر التقرير الأول للتنافسية في نوفمبر من عام 2004 ، و يعتبر هذا التقرير القطري الثاني بعد الأردن (2003) . يتضمن التقرير تحليلا للاقتصاد المصري و الخصوصيات الخاصة بالإصلاحات اللازمة لدعم قدرته التنافسية . نوه التقرير بأهمية المشاركة بين الحكومة و قطاع الأعمال كأساس لتحفيز القدرة التنافسية و مناخ الاستثمار . وأشار التقرير إلى أهمية إصلاح بيئة الأعمال من جانب الحكومة ،خاصة فيما يتعلق بإزالة العوائق التنظيمية و التأسيسية ، و الارتقاء بالقدرة على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي ، و دعم القطاع الخاص، والحد من تراجع مركز مصر في تقارير التنافسية العالمية . وقد أسست مصر المجلس الوطني للتنافسية الذي تولى إصدار تقارير باللغتين العربية و الإنجليزية [4]

---

[1] وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردنية ، الفريق الوطني للتنافسية ،منشورة على الموقع الالكتروني :
org.jo/mission.php http://www.competitiveness. تم الاطلاع عليها في 2005/04/15.

[2] وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردني ، الفريق الوطني للتنافسية : عمل الفريق ، منشورة على الموقع الالكتروني :
http://www.competitiveness.org.jo/competitiveness_book.php# تم الاطلاع عليها في 2005/04/15.

[3] *Institut d'économie quantitative ," Les cahiers de l'IEQ" , avril , 2001 , p:05.*

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية" ، السنة 22 ، العدد 2004/4 ، ص : 17.

و من جانبها قالت الخبيرة الاقتصادية **جنيفر بلانك** و هي من أهم معدي تقارير التنافسية العالمية : أن المنتدى سيوفر الدعم المطلوب لكل المجالس الوطنية ، بهدف إصدار التقارير السنوية لقياس القدرة التنافسية مشيرة إلى أن تجربة المجلس الوطني المصري أثبتت فاعلية التعاون بين المنتدى الدولي الاقتصادي و الخبرات المحلية ، لدفع عجلة الإصلاح الاقتصادي المنشود .[1]

و حسب سيف فهمي الأمين العام للمجلس الوطني المصري للتنافسية ،أن الحكومة المصرية استفادت من تقارير المجلس المستقلة و استفادت منها بشكل ملحوظ لتحديد أولويات الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت مصر تشهد بعض نتائجه أخيرا [2]

و هذا بالإضافة إلى التشديد على أهمية وجود المجالس التنافسية في الدول العربية ، و هذه بدوره يمثل دور المجتمع المدني في زيادة معدل التنمية في المجتمع المصري ،و يأتي تشكيله في إطار المفهوم العالمي الحديث للتنافس .

المطلب الثاني :دراسة التنافسية العربية من وجهة نظر عربية

أصبح موضوع الاهتمام بالتنافسية حاجة ملحة لدى اغلب دول العالم خاصة الهيئات و المنظمات و المدارس المتخصصة في البحث عن سبل و استراتيجيات رفع التنافسية . و بالتالي اعتبارها كوسيلة أو أداة مساعدة لصناع القرار في مختلف دول العالم . و لم تعد الدول العربية بعيدة أو متجاهلة لقضية التنافسية باعتبارها قضية مهمة إلى حد ظهور مبادرات وطنية من خلال إصدار التقارير الوطنية بصورة سنوية في بعض الدول العربية كما تم تناوله سابقا .

لكن الأهم هو وجود هيئة أو معهد يعنى بدراسة و تقييم التنافسية العربية ككل ، و لم تعد حكرا على المعاهد الدولية التي سبقتنا نحن العرب في البحث عن نقاط قوة و ضعف تنافسيتنا .

أولا : مساهمة المعهد العربي للتخطيط

المعهد العربي للتخطيط هو مؤسسة إقليمية بحثية و علمية لا تهدف إلى الربح ، تنشط بغرض دعم المسيرة التنموية في الدول العربية من خلال التدريب ، البحوث ، الاستشارات و اللقاءات العالمية و النشر .تأسس سنة 1972 بالكويت و يضم 15 دولة عربية [3]و تولى مهمة البحث في موضوع تنافسية الدول العربية و تقييمـــها و اقتراح الاستراتيجيات أو الأساليب المناسبة لدعمها و الرفع منها ، خاصة و أن موضوع التنافسية بات من أهم مؤشرات و محددات لنجاح و تفوق دولة أو إقليم معين في البيئة الدولية المعاصرة .

---

[1] *http://www.alwasatnews.com/index.asp?mydate:06-22-05&old=0*
[2] *http://www.ahram.org.eg/archive/2004/12/27ecno.htm.*

[3] المعهد العربي للتخطيط ، نبذة عن المعهد ، منشورة على الموقع الالكتروني :
http://www.arab-api.org/about_a.htm. *صفحة مطلع عليها في 2005/08/19*

و تبرز الخاصية الأساسية لمبادرة المعهد العربي للتخطيط ، في إصداره لتقرير دوري عن الوضع التنافسي العربي و لا تكون هذه العملية من نصيب المنظمات و المؤسسات العالمية . وجاءت كرد فعل عن وجوب اهتمام العرب بموقعهم و مكانتهم في النظام العالمي ككل باعتبارهم المستفيدين الحقيقيين من مثل هذه الدراسات بوجهة نظر عربية بحته باعتبارها وحدها العقول العربية التي تعايش الواقع العربي و تعي مميزاته و ظروفه ، و بتالي الأجدر لأن تقترح حلولا و سياسات تناسب البيئة العربية و إمكاناتها في مختلف الأنشطة ، واستهداف صانع القرار العربي للعمل و تطويرها من أجل دعم و تعزيز القدرة التنافسية العربية ، دون تجاهل أهم تحديات و رهانات نظام جديد البقاء فيه للأقوى و الأكثر جدارة و فعالية .

لهذا جاء التقرير العربي لسد الثغرة التي تعاني منها الدول العربية ، و هي الاهتمام الأكاديمي بمفهوم متعدد الأوجه و الأبعاد ذي الأهمية ألا وهو مفهوم التنافسية.

ثانيا : تعريف التنافسية لدى المعهد العربي للتخطيط

اعتمد المعهد العربي للتخطيط في تقريره الأول و الصادر كما تم ذكره آنفا إلى الاهتمام بالتنافسية العربية من ناحية قطاعين أساسين هما : قطاع التجارة الخارجية و قطاع الاستثمارات الأجنبية فحسب التقرير ، هذان القطاعان يعتبران أكثر القطاعات المعنية مباشرة و التي تظهر فيه تنافس الدول فيما بينها و بالتالي يهدف التقرير أساسا إلى إيجاد إطار نظري و مفهوم محدد لمصطلح التنافسية يأخذ بعين الاعتبار ميادين التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية و يعرف تقرير التنافسية العربية مفهوم التنافسية : على أنه الأداء النسبي الحالي و الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات و الأنشطة التي تتعرض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية [1]

وبهذا ركز التقرير في تعريفه للتنافسية على العوامل الظرفية و العوامل المستديمة في نفس الوقت و بالتالي دمج المدين القصير و الطويل معا هذه العوامل هي في نفس الوقت محددات للتنافسية العربية جعلت من هذا المفهوم مفهوما ديناميكيا يعنى بدراسة العوامل المحفزة و المسؤولة عن الأداء الحالي و الجاري للدول العربية من جهة و من جهة أخرى البحث عن محددات استدامة القدرة التنافسية للدول العربية و بالتالي خطط و برامج تحقيق الرفاه الاجتماعي كهدف رئيسي من أهداف التنمية.

ثالثا : الدول المدرجة في تقرير المعهد العربي للتخطيط

تقرير التنافسية العربية أكد مرة أخرى أن السبب الرئيسي في عدم كفاءة الأجهزة و الهيئات على مستوى الحكومات خاصة العربية منها يتمثل أساسا في ندرة البيانات و المعلومات و في غالب الأحيان غيابها فتوفر البيانات المطلوبة والضرورية لأي بحث أو دراسة علمية يساهم بشكل كبير في تصحيح الاختلالات و الانحرافات من خلال تبني السياسات المناسبة و المصححة لذلك المعلومة أو البيانات التي

---

[1] المعهد العربي للتخطيط ،" تقرير التنافسية العربية "، الكويت ، 2003 ، ص : 26.

تصف وتحدد مختلف العوامل المكونة للتنافسية و لسلسلة زمنية طويلة و الخاصة بكل الدول العربية أو أغلبها تسهم دون شك في تقييم و تحليل الوضع التنافسي العربي على أسس علمية واضحة و دقيقة .

لذلك المشكل الأساسي الذي واجه معدي التقرير هي معضلة المعلومات التي تسببت في عدم إدراج بعض الدول العربية خاصة في التقارير الدولية و استبعادها تماما و الدول العربية التي أدرجت في التقرير هي تلك الدول التي تتوافر على معظم البيانات الإحصائية خاصة التي تدخل في حساب المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية و هي 16 دولة : المغرب الجزائر ،تونس، مصر ،الأردن ، موريتانيا ،لبنان ،السودان،قطر، السعودية ، الكويت ،الإمارات ،اليمن ،سوريا ،البحرين ،عمان [1]

المطلب الثالث : مؤشر التنافسية العربية المكونات و النتائج

المساهمة الأكثر أهمية بالنسبة للمعهد العربي للتخطيط ، هي محاولته إيجاد الطريقة المناسبة لقياس تنافسية الدول العربية ، و بالتالي صياغة مؤشر شامل يعبر جيدا على الوضع التنافسي للدول العربية كإقليم . و هنا يبرز المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية .

أولا: مؤشر التنافسية العربية

رأى المعهد العربي للتخطيط أن من أهم مهامه و أهدافه الأساسية هي الوصول إلى صياغة وإيجاد مؤشر يتمتع بخاصية تقييم الإمكانات العربية و حدودها ، في إطار يجمع بين العوامل أو المحددات الظرفية والعوامل المستديمة للتنافسية العربية في آن واحد . و بشكل يراعي حجم و نوع المعلومات و البيانات المتوفرة .

1- نظرة على المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية :

المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية هو مؤشر مركب ن يعتمد على ما جاء به تعريف المعهد للتنافسية كإطار ذي أوجه عديدة تخص مختلف الجوانب التي تميز وتؤثر على الأداء الاقتصادي لكل دولة. ومرحلة صباغة المؤشر تعتبر من أصعب المراحل و أكثرها تعقيدا، و يرجع هذا أساسا إلى تعيين وتحديد المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الإجمالي و مكوناته ، بالإضافة إلى اختيار النموذج أو الأساليب الإحصائية الكمية خاصة المناسبة لعملية تحديد الأوزان للمؤشرات الفرعية والأساسية المختارة .

و لان المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية يهدف إلى تحديد الأداء النسبي للاقتصادات العربية على المديين القصير و الطويل و ذلك في ظروف المنافسة الدولية ، فإنه تم إدراج ثلاث دولة مقارنة هي : تركيا ماليزيا و كوريا الجنوبية ، و ذلك باعتبار إمكانية اعتبار مؤشراتها التنافسية القوية و العالية مرجعا للدول العربية للمقارنة وذلك على المستوى الدولي .

[1] الرجع نفسه ، ص : 03.

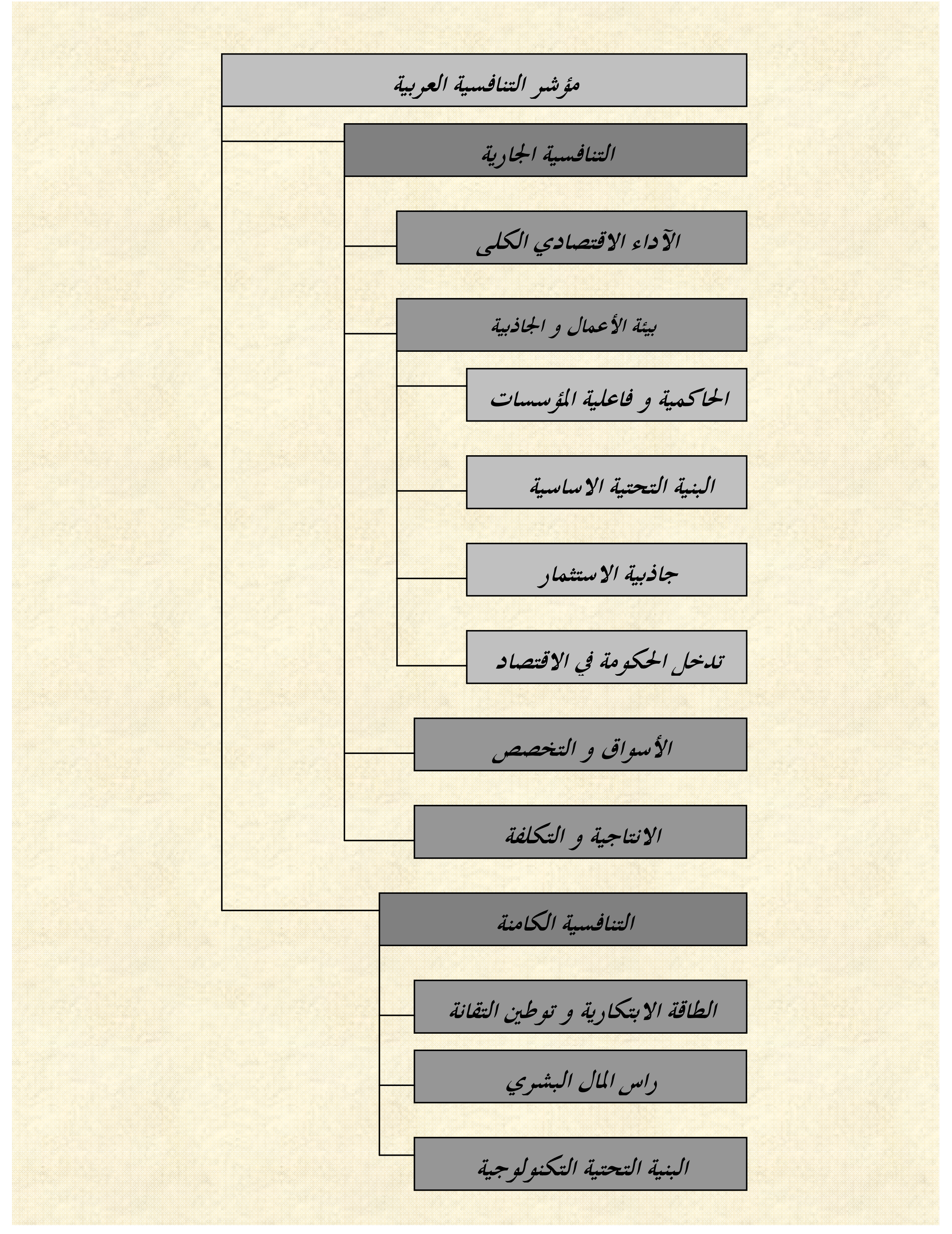
و فيها يخص كيفية قياس و تحديد المؤشرات الأولية المكونة للمؤشر الإجمالي ، و التي بدورها تتكون من مؤشرات فرعية ن و أساسية . فلقد تم إتباع طريقة دلفي لتطوير المؤشر و بناءه ، و عليه قسم المؤشر إلى مؤشرين اثنين هما : مؤشر التنافسية الجارية و مؤشر التنافسية الكامنة [1]

2-الهيكل العام للمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية :

الشكل التخطيطي التالي يوضح بشكل عام المكونات الرئيسية للمؤشر الإجمالي ، و هي أساسا مؤشرا التنافسية الجارية و الكامنة ، و كل منهما يندرج تحتهما مؤشرات فرعية أخرى .

[1] المرجع نفسه ، ص : 229.

شكل رقم 01/04 : الهيكل العام لمؤشر التنافسية العربية



المصدر : المعهد العربي للتخطيط ،" تقرير التنافسية العربية "، الكويت ، 2003 ، ص :27 .

ثانيا: مكونات مؤشر التنافسية العربية :

يتكون مؤشر التنافسية العربية من مؤشرين أساسيين هما :

1- مؤشر التنافسية الجارية :

مؤشر التنافسية الجارية يهدف حسب تقرير المعهد العربي للتخطيط ،الى قياس ، تقييم و رفع آداء دول المنطقة العربية في المدى القصير ، أي من خلال دراسة و تحليل مختلف المكونات او العوامل التي تؤثر على جاذبية الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة .بالإضافة إلى عوامل إمكانية نمو حصتها في السوق الدولية ، و بالتالي مجال تنافسها عالميا .

و قد قسم هذا المؤشر إلى ثلاثة مؤشرات فرعية التي تتكون بدورها من مؤشرات أولية ، و المؤشرات الفرعية تتمثل في الآتي : مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي و مؤشر بيئة الأعمال و الجاذبية .

2-مؤشر التنافسية الكامنة :

هو مؤشر يصف قدرة الاقتصاد على استدامة تنافسيته ، و بالتالي فان التنافسية الجارية لا تكفي لوحدها ، بل تحتاج الدولة إلى الاهتمام أكثر بالجانب المعرفي الذي يعتبر عنصرا محركا للنمو و استمراره . فمؤشر التنافسية الكامنة يقيس مدى توافر الدولة على إمكانات علمية و تقانية بالإضافة إلى البنى التحتية المعرفية و التقانية .

و مؤشر التنافسية الكامنة ينقسم إلى ثلاثة مؤشرات و هي :الطاقة الابتكارية و توطين التقانة ، رأس المال البشري و البنية التحتية التقانية .

ثالثا:التنافسية العربية حسب هذا المؤشر

توصل المعهد العربي للتخطيط إلى أن أداء الدول العربية يتباين من حيث انه أفضل في التنافسية الجارية عنه من التنافسية الكامنة ، و هو ما يؤكد مرة أخرى أن المنطقة العربية تعاني من عجز في البيئة العلمية و التقانية و عدم اعتمادها بشكل كبير على استعمال المعرفة و وسائلها التقانية في مسيرتها التنموية بوجه عام ، و هو ما يجعلها متأخرة مقارنة بالدول التي أدرجت كدول مقارنة و أهمها كوريا الجنوبية .

و سيتم دراسة الجانبين الجاري والكامن للتنافسية العربية بشيء من التفصيل ، التقييم و التحليل ، مع الاعتماد على نتائج المعهد العربي للتخطيط في الفصل الموالي ، الذي يسلط الضوء على الإمكانات العربية و حدودها ،بالإضافة إلى أهم السياسات و الطرق المصححة .

لدلك ، فانه سيتم لاحقا مراجعة نتائج التقرير العربي و غيره بتعمق أكثر ، و النظر في مختلف مكونات المؤشرين السابقين الفرعية و الأولية المختلفة .

خلاصة الفصل الأول

أصبحت التنافسية هاجسا على الصعيد العالمي ، و ذات وقع متزايد الأهمية في عالم اليوم ، عالم لا قـوة فيـه و لا اقتدار إلا لتلك الدول التي تتمتع بالتفوق و التميز في شتى المجالات ، خاصة المجال العلمي الذي له التأثير القوي علـى أداء الدول و نجاحها و بالتالي دفعا قويا في ارتقاء الأمم و شعوبها .هنا تأتي التنافسية كطوق نجاة للدين يعون أهميتها و دورهـا الفاعل في البيئة العالمية ، و هم بدلك يريدون فهم هدا المفهوم المتعدد الأبعاد ، و تحليله بطريقة تمكنهم من النمو ، الرقي و الازدهار و لم تعد الميزة النسبية لها الأهمية ، بل وقع هناك تحول جدري في المفاهيم ، تحول أدى إلى البحث عن الميزة التنافسية التي بواسطتها يقاس نجاح الدول و المنظمات على حد سواء ، و لم يعد المهم امتلاك الثروات و الموارد الطبيعية السـائرة إلى النضوب ، بل الأهم هو التسلح بالتقنيات الحديثة و التطوير و البحث العلميين .

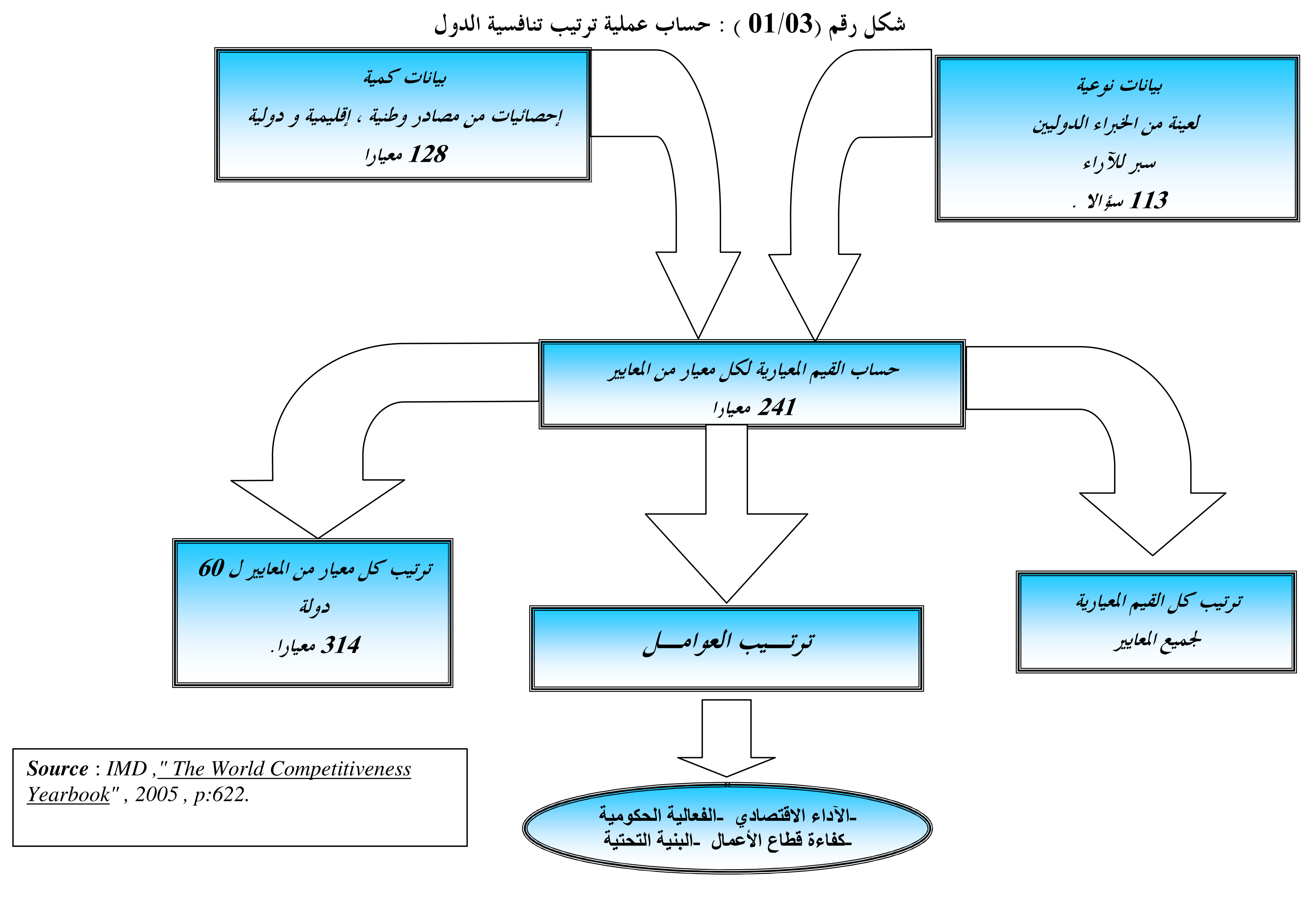
و في هذا السياق ، جاء الفصل الأول ليركز على تلك المستجدات المعاصرة التي لها الدور الأكبر في تغيير مـوازين القوى العالمية ، و التي بينت أنه بالفعل العالم في حركية دائمة ، و أن المتغيرات الدولية تتميز بالديناميكية ، و باتـت بحـق تشكل تهديدا لجميع الدول ، المتقدمة منها و المتخلفة . هده التهديدات أضحت تشكل تحديات ، تبحث فيها الدول الساهرة على أمنها في شتى الجوانب ، على أنجع السبل لرفعها و جعلها تخدم لصالحها بشكل عام .

فالأسباب الجوهرية التي أدت إلى تزايد اهتمام المنظمات و الدول معا على ضرورة البحث عن الوسـيلة الناجعـة لتذليل تحديات البيئة العالمية المعاصرة ، و من أهم هذه الأسباب التأكيد المتزايد على ظاهرة التبادلية الدولية التي عززت من ظاهرة أخرى و المتمثلة في التبعية الدولية في مختلف المجالات مع تباين حدة الاستفادة من مزاياها بين دولة و أخرى .بالإضافة الى التوجه العالمي نحو الإقليمية التي تعتبر كسبيل نحو التخفيف من تحديات البيئة العالمية المعاصرة ، و يأتي عصر التكنولوجيـا جد المتقدمة كأبرز مميزات البيئة المعاصرة فبمعالجة المعلومات و الاتصالات و دورها في رقمنة الاقتصاد و تغـيير الجانـب التقليدي منه ، و اعتبارها من أهم مكونات اقتصاد المعرفة و سببا مباشرا في تفوق المنظمات و الأمم .

هي أسباب ساهمت بشكل رئيسي إلى بروز مفهوم جديد على المستوى الدولي ألا و هو مفهوم التنافسية الـذي يعد مفهوما متعدد الأبعاد و الجوانب ، حيث ساهمت عدة جهات و معاهد دولية في محاولة تعريفه و التعرض إلى أهم أنواع التنافسية و مؤشرات قياسها حسب مختلف المستويات . أما وجهة النظر العربية في التنافسية فهي حاضرة كمجال اهتمـام حديث على غرار الدول الأخرى ، فهناك مجموعة من الدول العربية التي بادرت الى الاهتمام بالتنافسية من حيث الدراسة و البحث و هي : الأردن ، تونس و مصر . و لقد جاء المعهد العربي للتخطيط بالكويت لإبراز وجود هيئـة عربيـة تعـنى بالتنافسية من خلال الإصدار السنوي لتقرير التنافسية العربية ، و صياغته للمؤشر الإجمالي للتنافسية العربية الذي يقيس الأداء العربي في مختلف القطاعات .

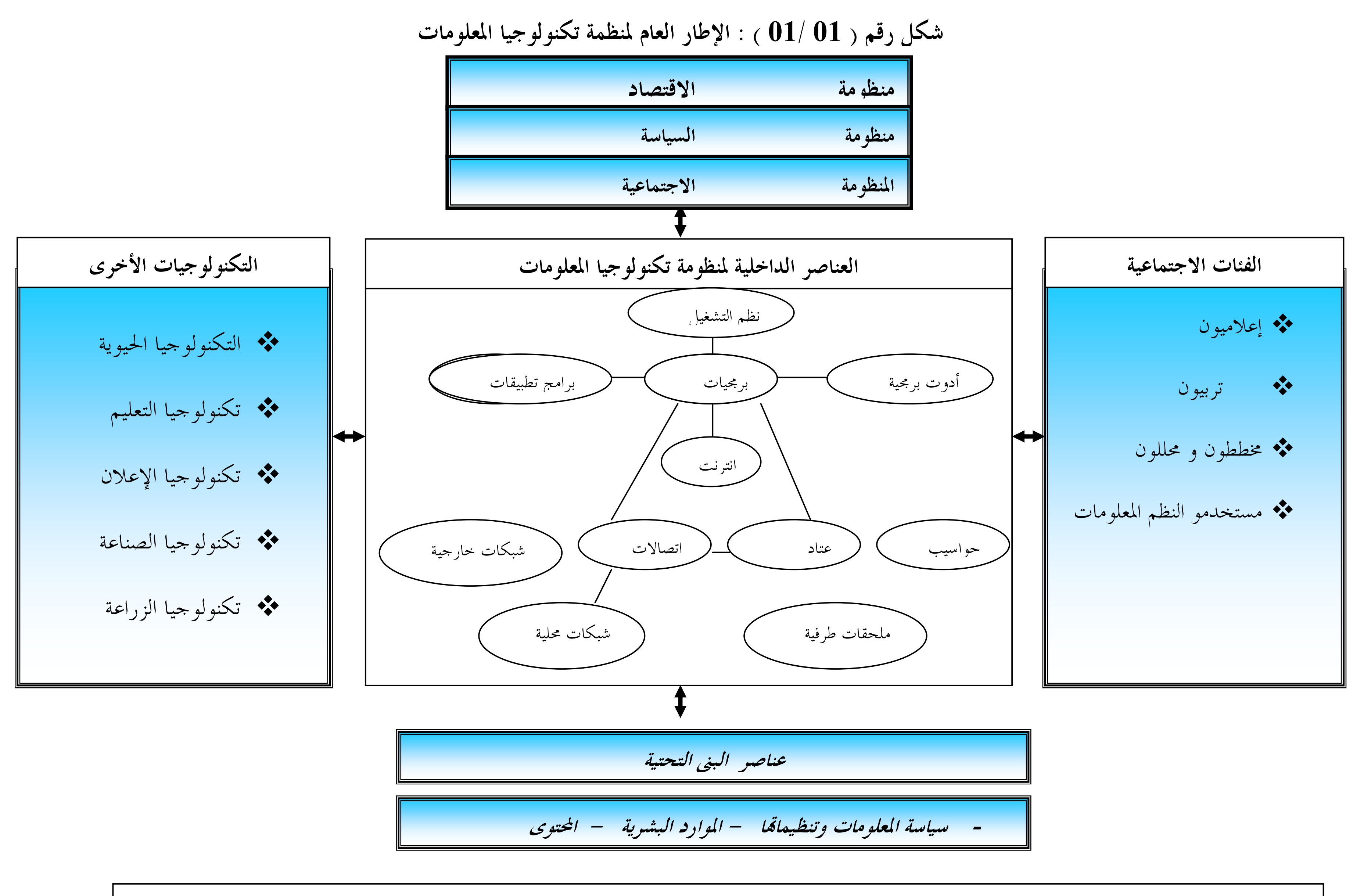
و الدول العربية كمنطقة مهمة في المنظومة العالمية ، بدأت تعير اهتماماتها إلى التنافسية و اللحاق بركب المتميزين ، بإمكاناتها و مواردها ، بالإضافة إلى محاولة تصحيح الاختلالات التي تعاني منها ، و الحد من العراقيل التي تعمل دون تحقيـق الأهداف العامة للدولة .و يأتي الفصل الثاني ، ليلقي الضوء على الواقع العربي مع ما يتمتع به من قدرات و ما يعاني منه مـن معوقات و تحديات مختلفة ، و الهدف منه هو الوقوف على أهم تحديات و آفاق العالم العربي و التساؤل الذي سـيحاول الفصل الموالي الإجابة عنه هو : لماذا لم ينجح العرب؟

شكل رقم (01/03) : حساب عملية ترتيب تنافسية الدول



Source : *IMD ," The World Competitiveness Yearbook" , 2005 , p:622.*

شكل رقم (01 /01) : الإطار العام لمنظمة تكنولوجيا المعلومات



المصدر : نبيل علي ،" التقانة العربية وعصر المعلومات "، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب عدد 265 ، الكويت ،جانفي 2001 ،ص : 81 .

تمهيد

لماذا لم ينجح العرب ؟ هو سؤال كثيرا ما يتبادر إلى ذهن كل عربي، و يطرح نفسه على حاضر الدول العربيـــة و مستقبلها، خاصة في ظل الصورة القاتمة التي يعيشها الوطن العربي.فلقد كان القرن العشرين بالنسبة للعرب قـــرن الفـــرص الضائعة، إن لم يكن قرنا ضائعا كله.و من اجل أن لا تتكرر أحداث القرن العشرين فلابد من تشخيص التحديات القديمـــة و الجديدة التي تواجه التنافسية العربية [1].

فالنظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، يطرح تحدياً كبيراً وخطراً محـــتملاً لـــدول المنطقة العربية، إلا أن هذا النظام في الوقت ذاته يشكل فرصة كذلك، إن أمكن الاستفادة منه. فأهمية التنافسية تكمـــن في تعظيم الاستفادة ما أمكن من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته. وسواءً اتفقنا مع هذا القول أم لا، فإنه لا بد في نهاية المطاف من مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى حتميات القرن الحادي والعشرين.

البحث عن مداخل التنافسية في العالم العربي ، عن واقعها و إمكاناتها المستقبلية يعتبر الهدف الرئيسي لهذا الفصل ، فمن خلال المبحث الأول منه ، سيتم التعرض إلى أهم المرتكزات التي تخلق التنافسية و تدعهما ،و هي التجـــارة العربيـــة البينية و الخارجية ، بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة و العربية البينية ، مع ذكر أهم ما يعيق التنمية الاقتصادية و بالتالي تحليل التنافسية العربية اقتصاديا .أما المبحث الثاني فسيبحث عن موقع التنافسية العربية من جانب المعرفة و التقانـــة ،من حيث الإمكانات و المعوقات أو المشكلات التي تعاني منها الدول العربية . و المبحث الثالث من هذا الفصل سيســـلط الضوء على التكامل الاقتصادي العربي كأداة لترقية التنافسية العربية ، مع التركيز على أهم أشكال العمل العربي المشترك و تقييمها من حيث الانجازات و الإخفاقات.

[1] فلاح كاظم المحنة ، " العولمة و الجدل الدائر حولها " ، الوراق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2002 ، ص : 205.

المبحث الأول : تنافسية الآداء الاقتصادي العربي : قلة الجهود و وفرة الإمكانات

دراسة تنافسية الدول العربية من الجانب الاقتصادي يقتضي التعرف على تلك السبل و المداخل الإستراتيجية التي من شانها أن تجعل الاقتصاد العربي له القدرة الكافية و المناسبة لمواجهة رهانات اقتصاد عالمي منفتح بدرجة عالية و مع تحرير كامل للمبادلات التجارية الدولية ، بالإضافة إلى ضرورة التعرف و تقييم الإمكانات الاقتصادية العربية لتبح الدول العربية إقليما تنافسيا .

لذلك جاء المبحث الأول ليحقق هدف معالجة مدخلين مهمين للتنافسية العربية اقتصاديا ، و هما التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مطلبين اثنين ؛ تناول المطلب الأول التجارة العربية البينية و الخارجية في حين تعرض المطلب الثاني إلى الاستثمارات العربية البينية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول: التجارة العربية البينية و الخارجية

ما شهده العالم من أحداث وتطورات اقتصادية هامة خلال العقد الأخير من القرن العشرين والمقترنة بقيام منظمة التجارة العالمية ، إنما يمثل تحديا كبيرا أمام الدول العربية في مجال التبادل التجاري في ضوء تحرير التجارة والمنافسة بين الدول الأعضاء في المنظمة .وتعتبر تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي سعت إلى تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية ،ولقد اتخذت الدول العربية عددا من المبادرات العملية لتحرير التجارة العربية البينية .

و لان التجارة العربية الخارجية عموما و التجارة العربية البينية خصوصا تعتبران من أهم المداخل الاقتصادية التي من شانها أن تنمي القدرات التنافسية للاقتصادات العربية ، يأتي المطلب الأول من هذا المبحث ليتناول التبادل التجاري العربي البيني و الدولي ،التطورات من حيث الهيكل السلعي ، الآداء و أهم العقبات التي تعيق التبادل التجاري العربي البيني .

أولا – هيكل التجارة العربية :

و سيتم تناول هيكل التجارة العربية من جانبين اثنين هما هيكل التجارة العربية البينية و هيكل التجارة العربية الخارجية :

1- هيكل التجارة العربية البينية :

تشير الإحصائيات التي يوفرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 ، إلى توفر نفس البنود السلعية مع اختلاف نسبة كل بند سلعي ، ففي جانب الصادرات العربية البينية احتل البند السلعي المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى و الذي قدر بنسبة تصل إلى54.8 %، تلاه بند الأغذية والمشروبات بنسبة 17.8%، هذان البندان سجلا ارتفاعا مقارنة بسنة 2003 في حين البنود السلعية : المواد الكيماوية ، المصنوعات والآلات ومعدات النقل بالنسب

التالية :14.6% ،5.0% و 7.8%،على الترتيب [1] ، سجلت انخفاضا بالمقارنة مع نفس السنة ، و هو ما يوضحه الجدول التالي :

أما الواردات العربية البينية ، فهيكلها السلعي لا يختلف عن نظيره في جانب الصادرات البينية مع الاحتفاظ بنفس الترتيب ، وهذا ما يوضحه أكثر الجدول التالي:

الجدول رقم (02/01) : هيكل الصادرات و الواردات البينية العربية

(نسبة مئوية)

السلعة	الصادرات		الواردات	
	2003	2004	2003	2004
المواد الخام و الوقود المعدني	52.8	54.8	47.6	49.1
الأغذية و المشروبات	17.5	17.8	17.7	17.8
المواد الكيماوية	15.9	14.6	17.3	15.8
الآلات و معدات النقل	5.9	5.0	7.2	6.4
المصنوعات	7.9	7.8	10.2	10.9
الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر : صندوق النقد العربي ،"التقرير الاقتصادي العربي الموحد "، الكويت ، 2005 ، ص : 11.

2- هيكل التجارة العربية الخارجية

تمثل فئة الوقود المعدني ، الحصة الأكبر في الصادرات العربية بنسبة 66.9%من إجمالي الصادرات العربية لعام 2004 ،أما في المرتبة الثانية يأتي بند المصنوعات بنسبة 17.8%سنة 2004 ، و هي مرتفعة مقارنة بسنة 2003، حيث وصلت إلى 16.5% ،أما المواد الكيماوية ،الأغذية والمشروبات ، المواد الخام ،الآلات ومعدات النقل والسلع غير المصنفة فكانت نسبتها عام 2004 كما يلي :4.6 % ، 3.0% ، 4.8% ، 1.1% و0.5% . [2] الجدول التالي يعطي صورة أوضح لتطور الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية : في الفترة الممتدة بين 2000 و2004 .

[1] صندوق النقد العربي ،" التقرير الاقتصادي العربي الموحد" ، 2005 ، ص : 10.
[2] المرجع نفسه ، ص 05 .

جدول رقم(02/02) ، الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية2000-2004

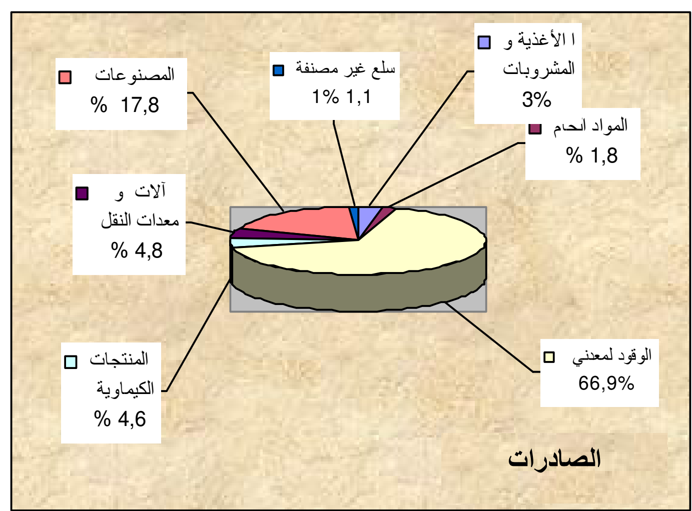
(نسبة مئوية)

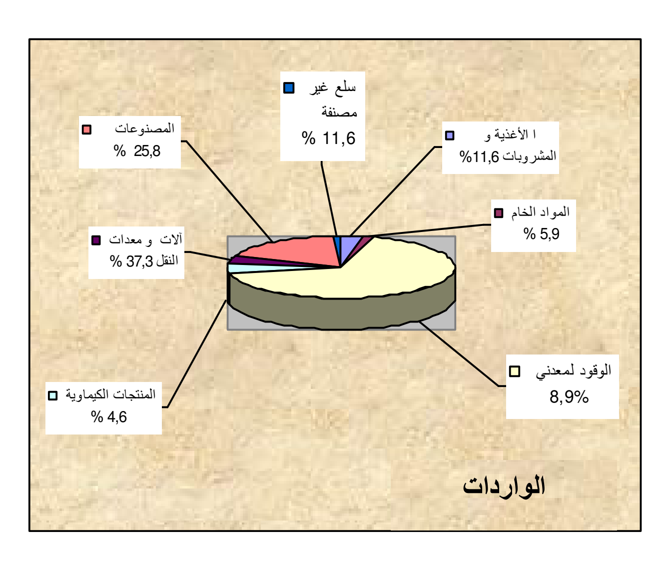
	الصادرات العربية					الواردات العربية				
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2000	2001	2002	2003	2004
الأغذية والمشروبات	2.9	3.2	3.7	3.4	3.0	13.7	13.6	14.2	13.7	11.6
المواد الخام	2.2	2.4	2.5	2.3	1.8	5.1	4.9	5.3	5.3	5.9
الوقود المعدني	70.4	68.2	67.5	69.3	66.9	6.0	5.8	5.1	5.7	8.9
المنتجات الكيماوية	4.8	6.2	5.2	4.9	4.6	7.9	7.5	7.7	7.4	7.0
آلات ومعدات النقل	3.9	4.1	4.2		4.8	37.7	38.7	37.8	38.0	37.3
المصنوعات	15.2	15.4	16.2	15.7	17.8	26.5	26.5	26.7	26.9	25.8
سلع غير مصنفة	0.6	0.5	0.7	0.5	1.1	3.1	3.0	3.2	3.0	3.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر : المرجع نفسه ، ص : 06.

أما الشكل البياني الآتي فيوضح الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام 2004، بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

شكل رقم (02/01) : الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام 2004 .





المصدر : المرجع نفسه ، ص 05 .

من الجدول والشكل السابقين ، يتضح أن هيكل الواردات العربية الإجمالية يشكل فيه بند الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى بنسبة 37.3 % سنة 2004 و التي حافظت على استقرارها ، ثم يأتي بند المصنوعات بنسبة 25.8% و الذي سجل ارتفاعا مقارنة بسنة 2003 بنسبة 25.7 % ، ، و تضم الى قائمة البنود التي شهدت ارتفاعا مقارنة بسنة 2003 كل من بند الوقود المعدني من 6.5 % الى 8.9 % سنة 2004 ،.ولقد مس الانخفاض مقارنة بنسبة 2003 كل من بند المواد الكيماوية من 7.8% سنة 2003 إلى 7.0% سنة 2004 ، بند الأغذية والمشروبات من 13.5% الى11.6% .فيما حافظت البنود الأخرى على استقرارها و هي :بند السلع غير المصنفة بنسبة 3.4% و بند المواد الخام بنسبة 5.9 % .*

ثانيا: التجارة العربية البينية :

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية سواء بتأثير استحقاقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ،أو ظهور تكتلات اقتصادية وإقليمية ، فضلا عن معطيات ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، جعل من موضوع التجارة العربية البينية ضرورة تربط بالمستقبل القادم لأقطار وبلدان الوطن العربي بأهمية الموضوع ، لذا تعد التجارة البينية العربية أداة أساسية ومدخلا هاما للتعاون من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي .

1- الملامح الأساسية لأداء التجارة البينية العربية :

لقد بذلت الدول العربية جهودا كبيرة لتحرير التجارة البينية وتنميتها ،فباستطاعة التجارة العربية البينية أن تكون بديلا اقتصاديا أفضل من الدعم و المعونات التي تقدمها الدول العربية الغنية المعتمدة على النفط بشكل رئيسي للدول العربية الفقيرة غير النفطية و ذلك لان التجارة مبنية على أساس المنافع المشتركة.[1] إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى تواضع حقائق التبادل العربي البيني بل وأنها مخيبة للآمال ، بالرغم من أنها سجلت تحسنا و ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة بسنة 2003 .فلقد حققت التجارة البينية العربية قيمة 64.5 مليار دولار سنة 2004 في حين كانت قد سجلت قيمة 47.3 مليار دولار سنة 2003 ، مسجلة بذلك نسبة نمو قدرها 36.3 % .

و قد ارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية لتصل الى 34.7 مليار دولار ، بالإضافة الى ارتفاع قيمة الواردات العربية البينية مسجلة قيمة 29.8 مليار دولار و هو ما يبرزه الجدول الآتي:

* لمزيد من البيانات الخاصة بالتجارة العربية البينية و الخارجية يمكن الاطلاع عليها في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006 و الصادر عن صندوق النقد العربي .

[1] محمد حامد عبد الله ،" الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية "، جامعة الملك سعود للنشر العلمي و المطابع ، الرياض ، 1998 ، ص : 143.

الجدول رقم 02/03 : آداء التجارة البينية العربية 2000-2004

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2000	2001	2002	2003	2004	2000	2001	2002	2003	2004
التجارة البينية العربية	31.8	34.4	41.1	47.3	64.5	14.5	8.1	19.7	15.0	36.3
الصادرات البينية العربية (فوب)	16.1	17.3	20.9	25.5	34.7	13.7	7.5	21.3	21.7	36.1
الواردات البينية العربية (سيف)	15.7	17.1	20.2	21.8	29.8	15.3	8.8	18.0	8.0	36.6

المصدر : المرجع نفسه ، ص : 07.

و على صعيد مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية فقد تجاوزت نسبة النمو في الصادرات العربية البينية نسبة النمو في الصادرات العربية الإجمالية و هو ما أدى الى ارتفاع حصة الصادرات العربية البينية الى إجمالي الصادرات العربية من 8.4 % سنة 2003 الى 8.7 % سنة 2004 و يعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع أسعار النفط. و ارتفعت أيضا حصة الواردات العربية البينية الى إجمالي الواردات العربية من 11.2 % سنة 2003 الى 12.2 % سنة 2004 . و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم 02/04 : مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

(نسبة مئوية)

	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة الصادرات البينية الى الصادرات العربية الإجمالية	6.2	7.3	8.5	8.4	8.7
نسبة الواردات البينية الى الواردات العربية الإجمالية	10.5	10.6	11.8	11.2	12.2

المصدر : المرجع نفسه ،ص : 02.

هذا و تتميز التجارة العربية البينية بظاهرة التركيز الجغرافي * سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك واحد أو اثنين ،[1] إذ أن التبادل التجاري العربي يتم في معظمه بين دول عربية متجاورة نتيجة لانخفاض تكلفة النقل و سهولة التسويق

* يعرف التركيز الجغرافي سواء من جانب الصادرات أو الواردات بنسبة تساوي أو تزيد عن 20 % .

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل ،" آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية "، مقالة في مجلة : مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 02 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2003 ، ص :75.

2- المشاكل والمعوقات أمام تنمية حركة التجارة العربية البينية :

تواجه التجارة العربية البينية واقعا سلبيا وجد متواضع حسب ما تشير إليه الأرقام والدراسات المختلفة ، ولعل ضآلة حجم التجارة العربية البينية بالرغم من تحسنها، تعود إلى العديد من الأسباب ، والتي يمكن إجمالها تحت ثلاثة أسباب رئيسية هي :

أ- السياسات التجارية العربية :

تمثل القيود الجمركية أهم ما يميز السياسات التجارية العربية ، والتي جعلت من الدول العربية كإقليم من أكثر الأقاليم تقييدا للتجارة ،ومنها التجارة العربية البينية .هذه العقبات سيتم التعرض إليها لاحقا في المبحث الثالث من هذا الفصل .

ب- العوائق الهيكلية :

التشابه النسبي للتشكيلات السلعية العربية ، سبب بدوره في خلق تباطؤ في التبادل التجاري العربي البيني ، وهذا باعتبار أن الميزة النسبية للإقليم ككل متشابهة ، كما أن العامل الجغرافي يلعب دورا في تحديد كلفة التجارة بين الدول العربية ، والتي من أهم مكوناتها تكلفة النقل والاتصالات ، فدول المغرب العربي مقارنة بدول الخليج العربي تكلفة التجارة أقل منها في الدول الخليجية لقربها جغرافيا من القارة الأوروبية .

ثالثا : التجارة العربية الخارجية :

أدى الارتفاع المهم في أسعار النفط العالمية إضافة إلى أسعار بعض السلع والمواد الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات للدول العربية مجتمعة ،حيث وصلت قيمتها من 304 مليار دولار سنة 2003 إلى 396.5 مليار دولار لسنة 2004 ، لتسجل نسبة نمو قدرها 30.4% ، وبذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية من الصادرات العالمية لتصل إلى 4.4% سنة 2004 ، بعد أن سجلت سنة 2003 نسبة قدرها 4.1 % .أما الواردات العربية فقد ارتفعت مقارنة بسنة 2003 من 194.9 مليار دولار الى 243.1 مليار دولار سنة 2004 و هو ما يعادل نسبة نمو 24.7 % سنة 2004 ، و لم يسجل تغييرا كبيرا في وزن الواردات العربية من الواردات العالمية حيث سجلت الواردات العربية نسبة 2.6 % من الواردات العالمية ، وهذا ما يبينه أكثر الجدول التالي :[1]

[1] المرجع نفسه ،ص : 02 .

الجدول رقم 02/05 : التجارة الخارجية العربية الإجمالية

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)					
	2000	2001	2002	2003	2004	2000	2001	2002	2003	2004	
الصادرات العربية	259.7	236.7	245.0	304.0	396.5	47.9	8.8-	3.5	24.1	30.4	11.2
الواردات العربية	149.7	161.0	171.5	194.9	243.1	6.4	7.6	6.5	13.6	24.7	12.9
الصادرات العالمية	6385.0	6140.4	6.427.7	7498.8	9099.3	12.7	3.8-	4.7	16.7	21.3	9.3
الواردات العالمية	6595.6	6392.3	6640.3	7757.8	9470.0	13.3	3.1-	3.9	16.8	22.1	9.5
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)	4.1	3.9	3.8	4.1	4.4						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)	2.3	2.5	2.6	2.5	2.6						

المصدر : المرجع نفسه ، ص : 02.

و في ما يتعلق باتجاهات التجارة الخارجية العربية فيلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يشكل أهم وأول شريك للدول العربية ، غير انه شهد انخفاض الصادرات العربية المتوجهة نحوه حيث تراجعت النسبة من 36.8 % سنة 2003 الى 32.3 % سنة 2004 ، أما اليابان و هو ثاني شريك تجاري للدول العربية ، فقد تراجعت نسبة الصادرات العربية من 14 % سنة 2003 الى 13 % سنة 2004 .الانخفاض طال أيضا الشريك التجاري الثالث و المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث سجل نسبة 11.7 % سنة 2004. في حين سجلت الصين ارتفاعا في نسبة الصادرات العربية لتصل الى 5.2 % سنة 2004 ، و باقي الدول الآسيوية سجلت هي الأخرى ارتفاعا في نسبة الصادرات العربية من 7.2 % سنة 2003 الى 7.7 % سنة 2004.

أما جانب الواردات العربية ، فهي تتجه نحو الانخفاض في كل من الاتحاد الأوروبي ، اليابان و باقي دول آسيا .في حين سجلت حصة الواردات العربية ارتفاعا في الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، و المعطيات حول اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية موضحة في الجدول التالي :

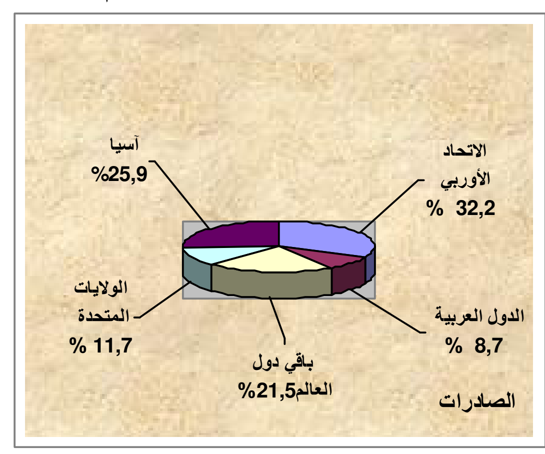
جدول رقم 02/06 : اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية 2000-2004.

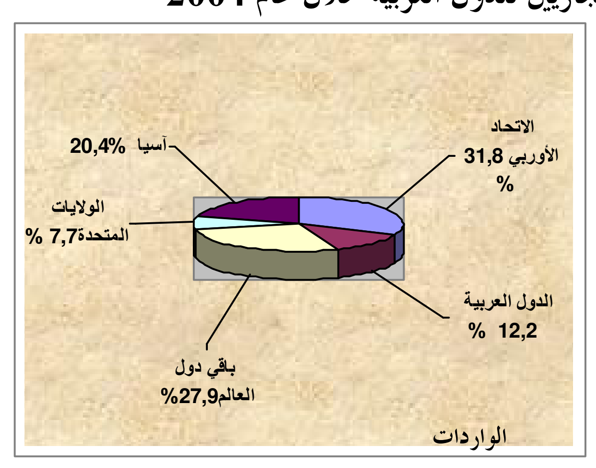
	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي (%)				
	2000	2001	2002	2003	2004	2000	2001	2002	2003	2004
الدول العربية	6.2	7.3	8.5	8.4	8.7	10.5	10.6	11.8	11.2	12.2
الاتحاد الأوربي	28.9	33.8	37.6	36.8	32.2	46.5	38.1	32.9	33.9	31.8
الولايات المتحدة	11.5	11.8	11.0	12.1	11.7	10.9	9.5	8.6	7.2	7.7
آسيا	25.7	25.6	25.3	25.8	25.9	16.4	17.7	18.9	19.9	20.4
اليابان	16.2	16.6	14.7	14.0	13.0	6.4	6.0	6.3	6.0	5.3
الصين	3.7	3.2	3.8	4.5	5.2	4.1	4.7	5.3	6.0	7.4
باقي دول آسيا	5.8	6.8	6.8	7.2	7.7	5.9	7.0	7.3	7.9	7.7
باقي دول العالم	27.6	21.5	17.6	17.0	21.5	15.7	24.0	27.8	27.5	27.9
العـــــالم	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر : المرجع نفسه ، ص : 04.

واقع التجارة العربية الخارجية يؤكد على أن الاقتصاد العربي لازال تابعا اقتصاديا للاقتصادات الدولية ، فهو يلعب دورا محدودا في حركة الصادرات العالمية و دورا نشطا في الاتجاه المعاكس.[1] والشكل البياني التالي يبرز أهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال عام 2004 :

الشكل (02/02) :أهم الشركاء التجاريين للدول العربية خلال عام 2004





المصدر : المرجع نفسه ، ص : 05.

[1] حمد احمد عقلة المومني ، "التنمية في الوطن العربي "، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن، 1998 ، ص : 76.

المطلب الثاني :الاستثمارات العربية والأجنبية ودورها في رفع القدرة التنافسية .

سوف يتم التركيز في هذا المطلب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية ، بالإضافة إلى أداء الاستثمارات العربية البينية ، و قبل التعرض إلى هذين الجانبين ، يأتي تناول مناخ الاستثمار أولا و هذا لما لهذه المعطاة الأهمية القصوى في ترقية التنافسية العربية .

أولا : مفهوم مناخ الاستثمار في البلاد العربية :

يعد مناخ الاستثمار معطاة جد هامة في اتخاذ و صنع القرار لدى العديد من رجال الأعمال و المتعاملين الاقتصاديين، و يعتبر من أهم محددات تقييم الدول و ترتيبها على المستوى العالمي ، و تأتي دراسة مناخ الاستثمار في الدول العربية كخطوة أساسية نحو معرفة تنافسيتها عربيا و عالميا ، و بالتالي تحديد نقاط قوة و ضعف الأداء العربي و منه انتهاج أنجع السياسات و البرامج الكفيلة بتحسن التنافسية العربية و تدعيمها .

1- تعريف مناخ الاستثمار :

يتضمن مناخ الاستثمار حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار" مجمل الأوضاع المكونة للمحيط التي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية ، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات .وهي تشكل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية. فالوضع العام والسياسي للدولة وما يتسم به من استقرار وتنظيمات إدارية ، وما به من فاعلية وكفاءة ونظامها القانوني ومدى وضوحه واتساقه ، وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها ، وطبيعة السوق وآلياتها وإمكانيته من بنى تحتية وعناصر إنتاج ." [1]

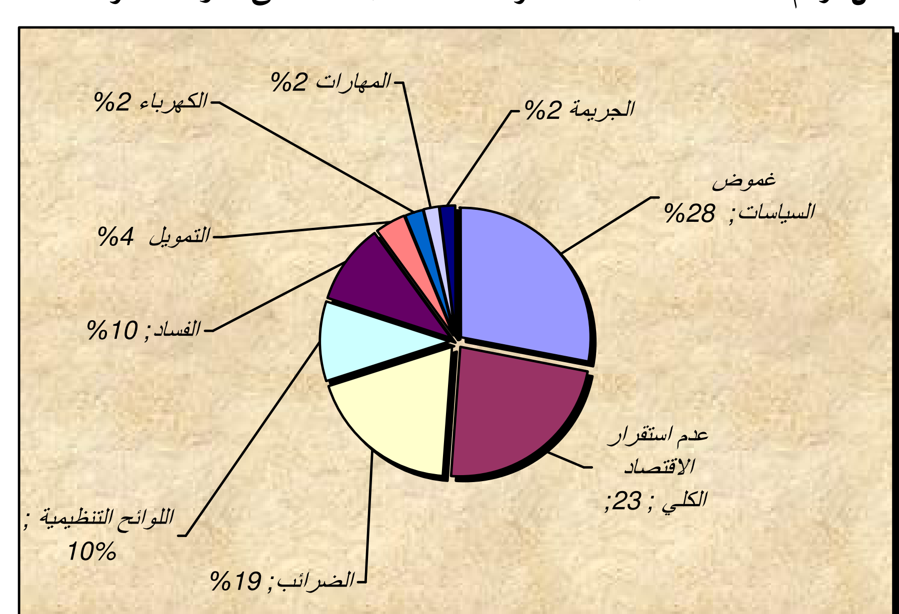
و لقد دأبت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على العمل سنويا في إصدار التقرير السنوي لمناخ الاستثمار و كان آخرها العدد الواحد و العشرون و المتمثل في التقرير السنوي لمناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005. و لقد تناول التقرير مختلف مكونات البيئة الاستثمارية العربية كان من أهمها التطورات السياسية ، و المؤشرات الاقتصادية ، بالإضافة إلى التطورات التشريعية و الجهود الترويجية المحفزة للاستثمار العربي و الأجنبي.

و لقد حدد البنك العالمي في تقريره للتنمية العالمية لسنة 2005 الى أن أهم الجوانب التي تؤخذ بعين الاعتبار لدى رجال الأعمال تتمثل بنسبة اكبر في غموض السياسات و عدم استقرار الاقتصاد الكلي بنسبتين تقدران ب 28% و 23 % على الترتيب ، و الشكل البياني التالي يبين أهم تلك المخاطر التي تثير مخاوف الشركات للاستثمار .

---

[1] سليمان المنذري ،" السوق العربية المشتركة في عصر العولمة "، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1999 ، ص : 122.

شكل رقم 02/03 : هيمنة المخاطر المتعلقة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار



***Source** : World bank," <u>A better investment climate for everyone , world development report</u>" , 2005 , p: 46.*

2–واقع مناخ الاستثمار في البلاد العربية

على الرغم مما شهدته السنوات الأخيرة من جهود معظم الدول العربية لتحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال محاولات جادة لتهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات في المنطقة العربية ، إلا أن العملية الاستثمارية في الدول المضيفة تواجه العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من حركة انسياب الأموال العربية للاستثمار في الدول ، وتتمثل هذه المعوقات في تعقيد وبطء الأجهزة البيروقراطية وفي القوانين المفروضة غير الملائمة للانسياب والتي تأثرت بالظروف الخاصة بالتنمية ،وعدم اطمئنان المستثمر في حماية حقه القانوني وتدخل أجهزة الحكم في تغيير التشريعات وتعديلها باستمرار ، كما نجد هذه المعوقات في الحاجز البنيوي المتمثل بعدم كفاءة هياكل البنى الأساسية ، وصعوبة الاتصالات ، ولعل صاحب قرار الاستثمار هو وحده الذي يستطيع أن يحدد الأسباب التي تعزى لضآلة مساهمة القطاع الخاص العربي في المشاريع الاستثمارية رغم كبر حجم إمكانياته .

فقد أظهرت استطلاعات لآراء رجال الأعمال والمستمرين العرب التي تجريها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار سنويا ،إن سبب تردد رجال الأعمال العرب عن الاستثمار في الوطن العربي مصدره حالة عدم اليقين التي تتصف بها السوق العربية .ويورد رجال الأعمال عددا من المعوقات المؤدية إلى حالة عدم اليقين تلك وهي إن تفاوتت في درجة حضورها من قطر لآخر ،إلا أنه يمكن تعميمها على أكثر الأقطار العربية .[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" <u>تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية</u> "، الكويت ، 2005 ، ص 32.

إلا أن هناك معوقات أهم تقع ضمن سلطات الجهات المعنية بتشجيع الاستثمار في الدول العربية ، ومن الأمثلة في الفئة الأخيرة من معوقات الاستثمار ؛ عدم وضوح مواقف بعض الحكومات من الاستثمار الوافد ودوره في تنفيذ السياسات الاقتصادية ،والقيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال وتحويل عوائد الاستثمار وتعدد أسعار صرف العملة وكذلك القيود المفروضة على الواردات والصادرات.

وبالإضافة إلى ذلك يقف قصور التشريعات المتعلقة بالاستثمار ،كأحد العوائق الرئيسية للتدفقات الرأسمالية ، بل وفي أحيان كثيرة عدم وضوح نصوصها ، ومما تتسم به تشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية كونها غير مستقرة بسبب ما يدخل عليها من تعديلات متوالية تخلق شعورا بعدم الاطمئنان لدى المستثمرين بغض النظر عن أسباب التعديلات.

لا شك أن تراكم هذه المعوقات والمشاكل يلحق أشد الضرر بمناخ الاستثمار في الدول العربية ، الذي بدوره يؤدي إلى خلق انطباع لدى المستثمر بأن الاستثمار في هذه الدول غير مجد اقتصاديا .

ثانيا : الاستثمارات البينية العربية

أدت الوفرة النقدية في الدول العربية و الناتجة على ارتفاع أسعار النفط و التحسن في التطورات التشريعية و تسهيل إجراءات مراحل الاستثمار المختلفة منها تلك المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة العربية منها في الدول العربية ، أدت هذه العوامل الى تنامي حجم الاستثمارات البينية العربية حيث بلغت في المشاريع المرخص لها خلال عام 2005 حوالي 38007 ملايين دولار ، مقابل 5958 مليون دولار سنة 2004 ، أي بزيادة نسبتها 638 % في اثنتي عشر دولة عربية مضيفة للاستثمار[1].

أما الدول التي تصدرت قائمة الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية فكانت المملكة العربية السعودية بنسبة 75 % من اجمالي الاستثمارات بقيمة بلغت 28797 مليون دولار خلال نفس العام ، ثم تلتها كل من السودان بنسبة قدرها 6.2 % ، ثم لبنان بنسبة 4.7 % و مبالغ قدرها 2341 مليون دولار و 1780 مليون دولار على الترتيب .

و هو ما يمثله الجدول التالي لتوزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة و المضيفة لعام 2005 ، أما الشكل البياني الموالي للجدول فيمثل التوزيع النسبي للدول المضيفة في عام 2005 أما بالنسبة للدول المصدرة للاستثمارات العربية البينية في نفس العام 2005 فقد تصدرت الامارات العربية المتحدة قائمة الدول المصدرة باستثمارات قدرها 29940.7 مليون دولار ، تليها السعودية بـ 2457.8 مليون دولار ثم الكويت بحجم استثماري قدره 1499.3 مليون دولار ، هذه الدول تشكل ما نسبته 89.2 % من اجمالي الاستثمارات العربية المصدرة .

[1] المرجع نفسه ، ص 33 .

الجدول رقم 02/07 : توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة و الأقطار المضيفة لعام 2005

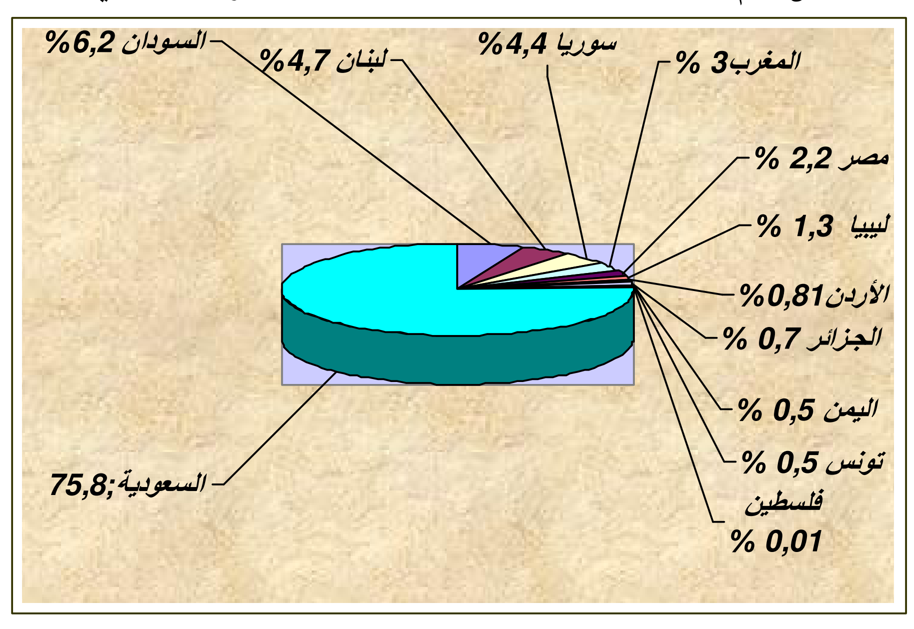
(مليون دولار أمريكي)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة												الإجمالي
	الأردن	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	فلسطين	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	-	-	12.0	95.0	75.0	24.2	0.5	53.4	7.2	18.0	-	1.4	**286.6**
الإمارات	-	6.0	5.7	27743	462.0	601.8	-	267.0	223.6	49.0	582.5	-	**29940.7**
البحرين	-	22.0	2.8	439.0	-	-	-	-	6.0	137.0	1.0	-	**606.8**
تونس	0.1	-	3.3	1.0	6.0	-	-	-	57.0	4.0	3.3	-	**74.7**
الجزائر	0.3	5.4	-	-	-	-	-	-	200.3	-	0.1	-	**206.1**
السعودية	11.9	37.8	12.9	-	678.0	696.0	-	391.0	-	221.0	211.8	197.6	**2457.8**
السودان	0.1	-	-	14.0	-	-	-	-	-	-	-	-	**14.1**
سوريا	3.6	0.3	0.3	94.0	372.0	-	-	54.0	-	25.0	2.8	0.7	**552.6**
العراق	66.0	0.3	-	2.0	36.0	1.1	-	-	-	8.0	11.5	0.5	**125.5**
سلطنة عمان	-	-	-	-	13.0	-	-	-	-	5.0	-	-	**18.0**
فلسطين	34.4	-	-	39.0	30.0	1.3	-	-	3.1	12.0	-	1.0	**120.9**
قطر	0.1	-	7.8	1.0	15.0	-	-	445.0	-	22.0	169.2	-	**660.1**
الكويت	19.3	53.8	105.0	25.0	78.0	343.1	-	569.4	-	262.0	43.1	0.6	**1499.3**
لبنان	5.5	-	2.9	117.0	324.0	-	-	-	-	37.0	1.1	1.7	**489.2**
ليبيا	-	1.0	3.1	-	-	-	-	-	-	16.0	89.5	-	**109.6**
مصر	160.9	24.4	104.9	176.0	164.0	5.2	-	-	3.6	-	6.5	0.5	**646.0**
المغرب	-	49.0	-	2.0	-	-	-	-	-	1.0	-	-	**52.0**
اليمن	-	-	-	49.0	88.0	-	-	-	-	10.0	-	-	**147.0**
الإجمالي	**302.2**	**200.0**	**260.6**	**28797**	**2341.0**	**1672.6**	**0.5**	**1779.8**	**500.8**	**827.0**	**1121.4**	**203.9**	**38006.8**

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"نشرة ضمان الاستثمار "، العدد الفصلي الثاني ، السنة 24 ، 2006 ، ص : 10.

معطيات الجدول السابق ترجمت في الشكل البياني التالي لتوضيح أكثر .

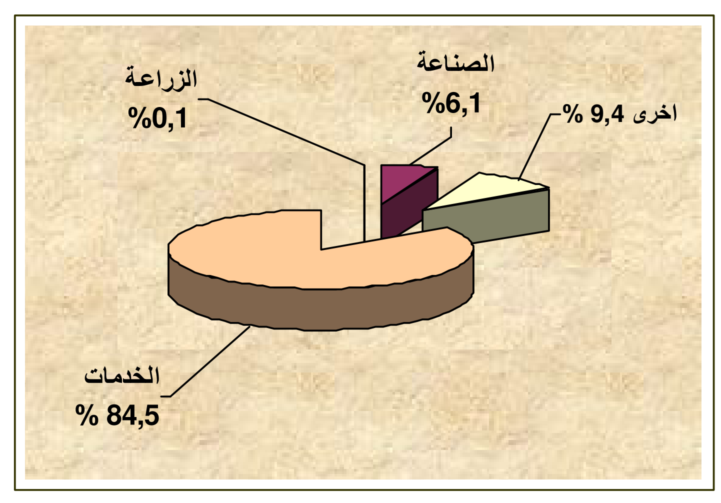
الشكل رقم 02/04 : الدول المضيفة للاستثمارات العربية البينية في 2005



المصدر : المرجع نفسه ، ص : 09.

أما القطاعات التي وجهت إليها هذه الاستثمارات ، فقد تحصل قطاع الخدمات على صدارة قائمة القطاعات بما نسبته 84.5 % ، حيث وجهت الى مشاريع تخص تطوير المدن الصناعية ، مشاريع في قطاع الاتصالات ، الخدمات المالية ، السياحة و القطاع العقاري ، فيما سجل قطاع الصناعة النسبة الثانية بقيمة قدرها 6.1 % ، و أهم المشاريع كانت متمثلة في صناعة الاسمنت و صناعات أخرى ، في حين تحصل قطاع الزراعة على نسبة 0.1 % من إجمالي الاستثمارات العربية البينية ، و استثمارات أخرى بنسبة 9.4 % كما هو مبين في الشكل الآتي :

الشكل رقم 02/05 :التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية 2005



المصدر : المرجع نفسه ، ص : 12.

لكن بالرغم من تزايد حجم الاستثمارات العربية البينية ، إلا أن أهم ما تحتاج إليه هو التمويل أو بالأحرى الأموال العربية هذه الأموال التي أصبحت توجه إليها دعوات و توجيهات عربية من أجل استقطابها و دعوة أصحاب رؤوس الأموال العرب الى توجيه سيولتهم النقدية الى الداخل من أجل مقابلة الاحتياجات التمويلية المتزايدة للدول العربية لاستثمارها في مختلف القطاعات الإنتاجية في أسواق الأسهم و العقار العربية و في قطاعات البنية التحتية و قطاعات الخدمات المختلفة .

تأتي هذه المبادرات من أجل محاولة عودة الأموال العربية المهاجرة و التي تتراوح ما بين 800 مليار دولار الى نحو 3 تريليون دولار و هي أموال تتركز جغرافيا : أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 70 % و في كل من الأسواق الأوربية و الأسواق الآسيوية على الترتيب .[1]

هذه الأموال لها أهمية كبرى كمصدر تمويل ضخم تساهم في كبرى المشاريع في الدول العربية ، ومن أجل استقطاب هذه الأموال على الدول العربية أن توفر مناخا استثماريا ملائما و محفزا من أجل رفع القدرة على استيعاب أموال رجال الأعمال العرب .

ثالثا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد العربية

أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا ديناميكيا و مكملا للاستثمارات العربية البينية في اقتصادات الدول العربية و الرفع من تنافسيتها . و لقد شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تناميا ملحوظا خاصة مع التحسن التدريجي في بيئة الأعمال للدول العربية خاصة تلك المتعلقة بالتشريعات المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر هذا بالإضافة الى فتح قطاعات جديدة للاستثمار غير تلك التقليدية و المتمثلة أساسا في قطاع الخدمات مثل الاتصالات و المشاريع الصناعية و السياحية و العقارية الضخمة .[2]

و يعزى هذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الدول العربية الى تنامي الاستثمارات العربية البينية بتأثير تزايد عوائد النفط مع ارتفاع أسعاره ، و فتح قطاعات جديدة للاستثمار خصوصا قطاع الخدمات

أما الدول العربية الأكثر تلقيا للاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي السعودية بـ 4.628 مليار دولار سنة 2005 و حصة 16.5% من إجمالي الاستثمارات الواردة، تليها كل من المغرب و السودان في المراتب الثلاثة الأولى ، و لقد سجلت 13 دولة عربية من بينها الجزائر تحسنا مقارنة لسنة 2004 في حين تراجعت في فلسطين . و الجدول التالي عرض لنصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال سنتي 2004 و 2005.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، "النشرة الفصلية "، العدد04 ، السنة 22 ، 2004 ، ص : 08.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقرير مناخ الاستثمار في البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص : 36.

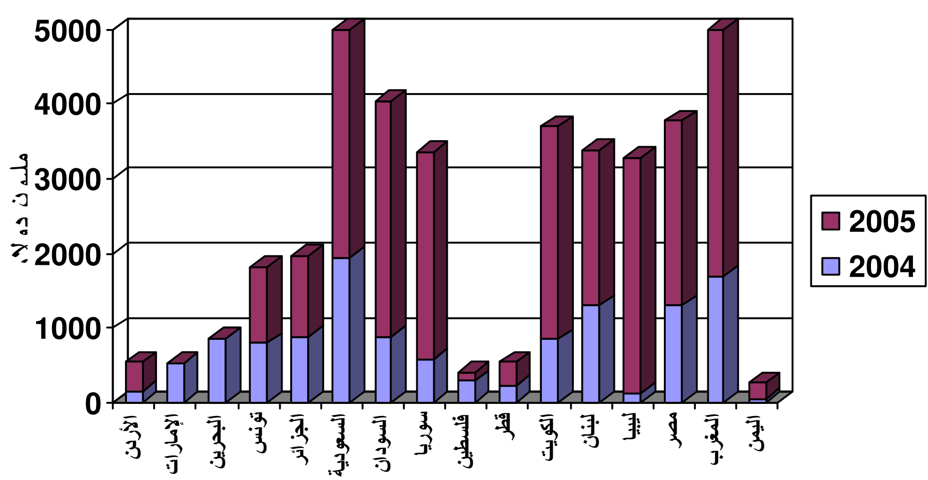
الجدول رقم 02/08 : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وفق القطر المضيف خلال عامي 2004 و 2005

الدولة	2004		2005	
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)
الأردن	154.1	1.2	389.7	1.39
الإمارات	525.0	4.2	-	-
البحرين	865.4	6.9	-	-
تونس	795.9	6.4	1015.7	3.63
الجزائر	881.9	7.1	1079.4	3.86
السعودية	1942.0	15.5	4628.0	16.54
السودان	879.0	7.0	3152.1	11.26
سوريا	577.3	4.6	2775.7	9.92
فلسطين	292.7	2.3	121.5	0.43
قطر	231.0	1.8	315.0	1.13
الكويت	848.3	6.8	2852.7	10.19
لبنان	1301.3	10.4	2077.7	7.42
ليبيا	134.2	1.1	3144.4	11.24
مصر	1303.0	10.4	2468.0	8.82
المغرب	1701.3	13.6	3761.1	13.44
اليمن	63.1	0.5	205.4	0.73
المجموع	**12.495.5**	**100.0**	**27.966.3**	**100.0**

المصدر : المرجع نفسه ، ص : 12.

معطيات الجدول السابق ترجمت في الشكل البياني التالي لتوضيح أكثر .


الشكل رقم 02/06 :الاستثمار الأجنبي المباشر 2004 و2005



المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من بيانات الجدول السابق.

المبحث الثاني : تنافسية البيئة المعرفية والتقانية العربية : الوضع الراهن والمستقبلي

إن التعليم هو الأساس في بناء مستقبل الدول وهو المدخل الأساسي لبناء القطاعات الأساسية للدول كالصناعة والزراعة وغيرها. وأن بناء المستقبل يكمن في تفوقه أساسا على مستوى التعليم ، و قبول مستوى متدني من التعليم سوف يكون له اثر في ضعف الأجهزة ويهدد المجتمع بفقدان مكانته.* لقد أصبحت المعرفة و التقانة تمثلان أهم دعائم منظمات الأعمال والاقتصادات ، وتشكلان عنصرين في موازناتها وأكثرها نموا ، ويعود سبب ذلك أو سبب الاندفاع المتزايد نحو الاستثمار في المعرفة والتقانة إلى أنها أهم محددات التنافسية.

المطلب الأول : الاستثمار العربي في العلم والتقانة

عربيا ، هناك مشاريع وبرامج استثمار في المعرفة والتقانة، إلا أن ندرة أو قلة البيانات الدالة على وضع الاستثمار المعرفي و التقاني العربي ، تجعل الباحث والدارس العربي عاجزا عن معرفة وتحليل منافع هذه الاستثمارات وتقييم جدواها .

والفكرة السائدة لدى المجتمع بان النشاط الاستثماري مرتبط فقط بالسلع ويعتبرونه العائد المادي (الربح) هو الاستثمار الحقيقي للمشروعات الصناعية والزراعية وغيرهما من الأنشطة الأخرى ، ولكن هذه النظرة التقليدية لا تعكس المفهوم الحقيقي للاستثمار الذي أصبح الآن نشاطاً علمياً واجتماعياً تقوم عليه مقومات الدولة .

* غاية الأهمية القيام بتعريف بعض المصطلحات التي تبدو قريبة ومتداخلة . من تلك المصطلحات : المعرفة *(knowledge)*, العلم *(Science)*, التقنية *(Technology)*, والبحث العلمي*(Scientific Research)*. . تُعتبر المعرفة المظلة الكبرى التي تجتمع تحتها جميع أوجه المعرفة البشرية, فهي أكثر شمولاً من بقية المصطلحات الأخرى ،بينما العلوم هي عبارة عن التخصصات العلمية التي تُدرس في الجامعات وتُناقش في التجمعات والمنتديات العلمية التي تأخذ شكل العلوم البحتة. أما التقانة فهي مجموع المعارف والخبرات والمهارات والوسائل اللازمة لتحسين حياة الإنسان عبر تصميم وتصنيع منتج أو عدة منتجات وعبر السيطرة العالية على التجهيزات والأدوات المصممة لتحقيق تلك الأهداف. وفي حين يعرف "العلم" بأنه دراسة الكون وظواهره، فإن التقانة هي الطرق التي يطورها الإنسان للسيطرة على هذا الكون والاستفادة منه، فالارتباط بين العلم والتقانة هو ارتباط عملية فهم طبيعة أمر ما بعملية القيام بتنفيذ عملية ما مرتبطة بفهمنا لطبيعة تلك العملية.

أولا : المدخلات العلمية والثقافية

يعتبر المخزون المعرفي و التقاني من أهم مقومات ومدخلات النمو الحالي و المستقبلي للاقتصادات العربية ، وبالتالي ، فهو من أهم ركائز التنافسية الكامنة للدول ، وهنا تأتي مرحلة إعداد الثروة البشرية المؤهلة والمدربة ، كمرحلة أساسية لتحقيق و نجاح دور هذا المخزون على أكمل وجه ، وهذا دون تجاهل مصدر هذه الكفاءات وهي الجامعة كصرح علمي يعنى بتنمية باحثي المستقبل .

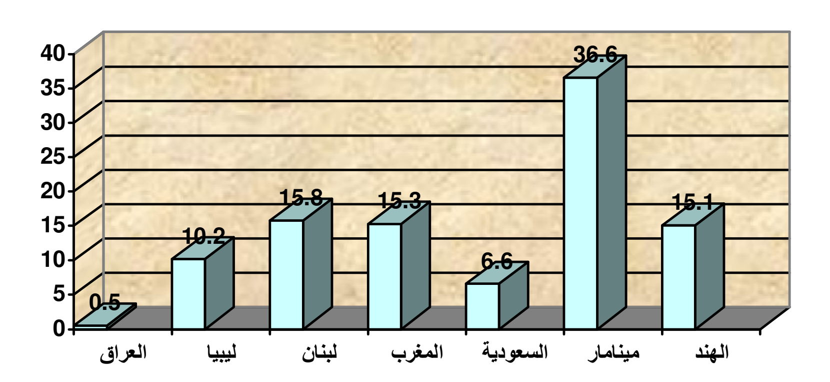
1– إعداد الثروة البشرية المعرفية والثقافية العربية :

تجمع أغلب الدراسات الحديثة على الأهمية الإستراتيجية للمعرفة و التقانة كمصدر للميزة التنافسية للاقتصادات والدول ، ومؤشر لخلق القيمة ، لكن بالرغم من التزايد المستمر في معدل انتساب الموارد البشرية العربية في المؤسسات العلمية والثقافية إلا أن هذا التأهيل في العالم العربي بشكل عام مدفوع من جانب العرض وليس الطلب.

أ –عدد الطلبة الملتحقين بالفروع العلمية :

كما يلاحظ أيضا في العالم العربي قصور في عملية توجيه الطلبة إلى الفروع العلمية والثقافية ، وهذا ما أشار إليه تقرير التنمية البشرية لسنة 2004 ، الذي بين أن الدول العربية مجتمعة تتسم بتنمية بشرية منخفضة .وقد جاء تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 بإحصاءات أخرى وإن كانت تصب في جانب القصور العربي في نسبة الالتحاق بالفروع العلمية وذلك في الفترة الممتدة بين 1990و1995 وهي ممثلة في الشكل البياني التالي :

شكل رقم (02/07) : نسبة الملتحقين بالفروع العلمية في التعليم العالي ، بلدان عربية مختارة و الهند و ميناما لسنة 2001.



Source: D´après les données du " <u>rapport mondial de suivi sur l´éducation pour tous"</u> , UNESCO , 2005 , p-p : 361-362.

هو شكل يؤكد بشكل واضح تدني نسبة الملتحقين بمجالات العلوم و التقانة في البلدان العربية ، وهي إن تفاوتت بينها إلا أنها نسبة منخفضة جدا مقارنة بدول آسيوية مختارة وهي الهند و مينامار واللتان تتمتعان بنسبة مرتفعة من الملتحقين بالفروع العلمية ،وترجع أسباب التدني هذا ، إلى ضعف الاستجابة لمتطلبات السوق في نظم التعليم العالي ذات العلاقة بالعلوم و التقانة، وغياب توجيه من القطاعات المعنية بالإضافة إلى القصور الملحوظ في متطلبات التعليم في هذه

التخصصات من توفير وتجديد المنشآت العلمية ، وتجهيزات تقانية . بالإضافة إلى نقص في الموارد المالية بالرغم من هذا تبرز دول عربية في هذا المجال في كل من لبنان و المغرب بنسبة تفوق 15 %.

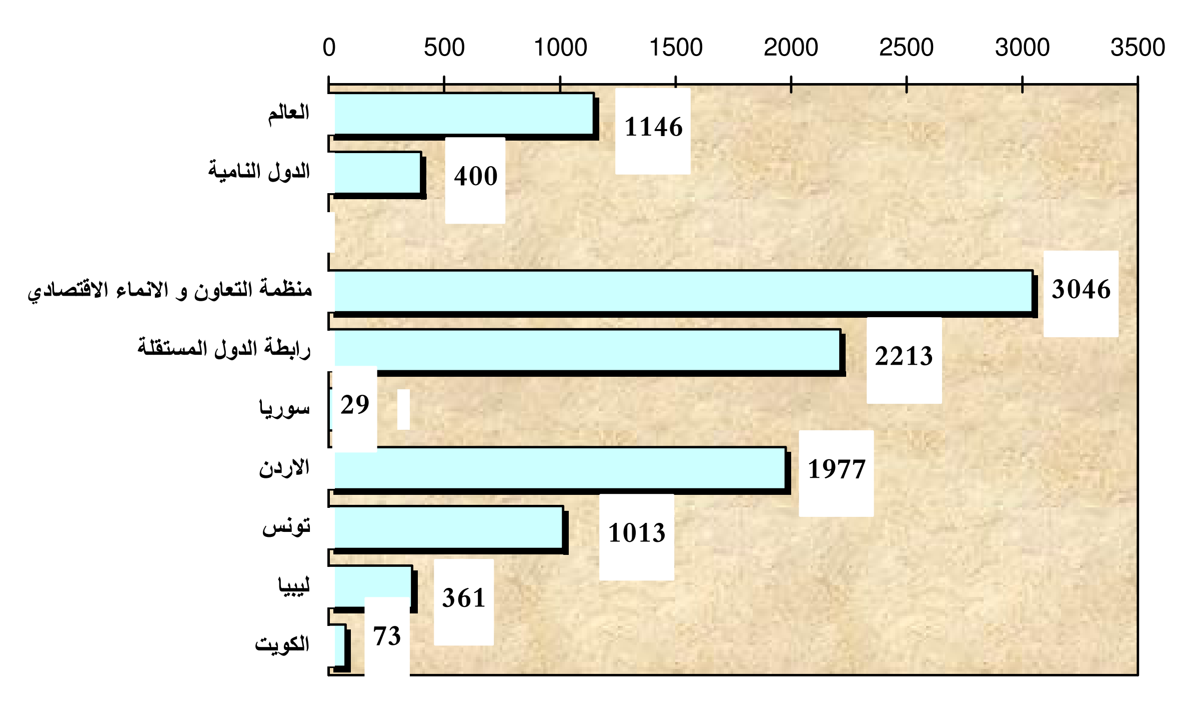
ب-. مؤشر عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي

من المعروف أن الطاقة العلمية هي الركيزة الأساسية للبحث العلمي والتكنولوجي في أي دولة ، وكلما زاد عـــدد العلماء والمخترعين والمبتكرين والمهندسين العاملين في البحث العلمي ، ارتفع مستوى البحث العلمي في الدولة.

ويعكس مؤشر عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلمي لكل مليون نسمة من السكان في كل دولة مـــدى التطور العلمي والتقدم التكنولوجي في مختلف دول العالم. إذ يزداد هذا العدد بدرجة ملحوظة في الدول الأكثر تقدماً علمياً وتكنولوجياً ، بينما يقل بدرجة كبيرة في الدول الأقل تقدماً ، وهي الدول التي توجه أنشطة البحث العلمي إلى قطاعـــات الإنتاج أكثر من قطاعات الخدمات.

أما بالنسبة لإعداد العاملين في مجالات البحث والتطوير ، نجد الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة ومنها الـــدول الآسيوية ، متأخرة جدا في هذا القطاع ، وهو قطاع إنتاج الباحثين والمهندسين العاملين في البحث والتطوير والشكل البياني التالي يبين مدى انخفاض نسب العلماء والمهندسين العاملين في قطاع البحث والتطوير مقارنة مع دول وأقاليم أخرى

شكل رقم 02/08) .عدد العلماء والمهندسين العاملين بالبحث والتطوير حسب مناطق العالم 2003-1990



المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ،2005 ، ص : 277.

2– الجامعة ودورها في إعداد المخزون المعرفي و التقاني العربي :

للتعليم العالي عموما والتعليم الجامعي خصوصا ، دور بالغ الأهمية في منظومة المعرفة بشكل عام، بما يساهم في عملية التنمية الشاملة للاقتصادات، وإمداد مختلف القطاعات بالرأسمال البشري* ذي كفاءة وتأهيل مناسبين ، والضروري لتسيير مختلف المنظمات والهيآت .[1] وبالتالي فإن التنمية الشاملة والمستدامة لدول المنطقة العربية تحتاج أو مرهونة بتوفر إطارات كفوءة قادرة على تحمل المسؤوليات والتمتع بروح المبادرة، وهو أمر يستلزم الاعتماد على أساليب حديثة ومرنة لتزويد رأسمال البشري العربي بالمعارف الضرورية ، أساليب تخلق الإحساس بالمسؤولية والقدرة على التحليل والاستقراء ، وتنمي روح المشاركة والمبادرة هذا ما يفسر توجه الجامعات في العالم المتقدم إلى تبني أساليب ومناهج حديثة تتماشى والتحولات العالمية .

والجامعة في العالم العربي بشكل خاص ، خاضت أشواطا عديدة لتصل إلى مستوى يمكنها من استغلال أمثل لطاقاتها البشرية الكامنة ، إذا وجدت السبل الكفيلة لذلك ، ومقومات نجاح دور الجامعات أو القطاع المعرفي التقاني في العالم العربي ، تتوقف على مرتكزات وضرورات ملحة بغية تحقيق فعالية الاستثمار في الرأسمال البشري ، هذه المرتكزات تتركز أساسا على إمكانات وقدرات الأستاذ الجامعي الذي يساهم بدرجة كبيرة في تأكيد دور الجامعة وتحقيق غاياتها ، ويعد الأستاذ الجامعي من أهم محددات تنافسية الدول العربية الكامنة ولما لا تنافسيتها الإجمالية .

فعلى الدول العربية أن تأخذ في عين الاعتبار موضوع تشجيع البحث العلمي وتهيئة المناخ المناسب لأعضاء هيئة التدريس، ليتمكنوا من الإنتاج الفكري والتقاني. بالإضافة الى تنسيق الجهود العربية في مجالات الدراسات العليا والبحث العلمي بالتعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث العربية ، لمواجهة التحديات المستقبلية عن طريق التنوع والتكامل والتغلب على المصاعب التي تواجهه[2].

ثانيا: الإنفاق على البحث والتطوير العلمي

يحتاج حفز البحث والتطوير إلى مخصصات وموارد مالية معتبرة لتوطين العلم وتأسيس البنية التحتية اللازمة له ، ومسألة تمويل التعليم العالي ، تعد ضمن أولويات الدول العربية لسن التشريعات والأنظمة ، و تنبع هذه الأهمية من قناعة راسخة بأن السبب المباشر في عدم لحاق الدول العربية بركب الدول المتطورة هو تخلفها التقاني ،وبالتالي فإن العلاقة طردية بين الإنفاق على البحث العلمي ومستويات النمو الاقتصادي ، وفيما يلي أهم مؤشرات الإنفاق وأهم سياسات تفعيل الإنفاق على البحث والتطوير .

---

* الرأسمال البشري هو مجموع المعارف و القدرات و المهارات و الخبرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل لدى فرد أو جماعة .

[1] رفيق زراولة ، "دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة" ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الاقتصاديات ، 12 و 13 نوفمبر ، جامعة بسكرة ، 2005 ، ص : 396.

[2] عبد الجليل احمد فطاني، "أهمية البحث العلمي في الجامعات العربية والتعرف على مشكلاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004.

1- مؤشرات ودلالات:

تعبر مؤشرات البحث العلمي والتكنولوجيا عن مستوى البحث العلمي في الدولة. وأصبح الفرق بين الدول المتقدمة والدول النامية هو تقدم البحث العلمي والتكنولوجيا. ويتناول الجزء التالي أهم المؤشرات التي تحكم على مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي في أي دولة. [1]

أ-مؤشر نسبة الإنفاق على البحث العلمي

تعتبر نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الهامة التي تدل على اهتمام الدولة بالبحث العلمي ،وعلى مدى إمكانية تقدم البحث العلمي .

ب- مؤشر نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي

من المؤشرات ذات الدلالة على اهتمام الدولة بالبحث العلمي، مؤشر نصيب الفرد من السكان من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي .

ج- مؤشر إجمالي الإنفاق على البحث العلمي

مع أهمية مؤشر نسبة الإنفاق على البحث العلمي، إلا أن مؤشر إجمالي حجم الإنفاق المطلق على البحث العلمي له أهمية ، وذلك للتباين الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للدول. وبذلك فإن مؤشر إجمالي حجم الإنفاق المطلق على البحث العلمي يعتبر أكثر دقة وتعبيراً عن اهتمام الدولة بالبحث العلمي ، وبالتالي ارتفاع مستوى البحث العلمي والتكنولوجيا.

د- مؤشر معدل ما يخص كل عالم ومهندس من الإنفاق على البحث العلمي

يوضح هذا المؤشر الإمكانات المادية المتاحة للعلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي، التي تساعدهم على إجراء البحوث والتطوير التكنولوجي والابتكار . وقد تم حساب هذا المؤشر بقسمة إجمالي الإنفاق على البحث العلمي على إجمالي عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث العلمي في كل دولة.

ومع التركيز على البلدان العربية فإن أغلب المؤشرات تشير إلى تواضع الأداء العربي في مجال توفير الموارد المالية المخصصة لإنعاش وترقية هذا القطاع جد الهام ، وهذا ما يتضح أكثر في بيانات الجدول التالي :

[1] محمد عبد الرحمن سلامة ، " الإنتاج العلمي والعائد منه العائد التكنولوجي للبحث العلمي في العالم العربي " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004.

جدول رقم (02/09) : معدل الإنفاق كنسبة من الدخل القومي الإجمالي ، ومصادر تمويل البحث والتطوير في عدد من دول العالم ، 1990-1995

المنطقة أو مجموعة البلدان	معدل الإنفاق (% من الدخل القومي الإجمالي)	نصيب الجهات الممولة %		
		أخرى	الصناعة	الدولة
الولايات المتحدة ، اليابان ، السويد	3.1	10.4	70-55	30-20
ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا،أستراليا،كندا	2.4	10	52	38
اليونان ، البرتغال، إسبانيا	0.7	11	35	54
تركيا، المكسيك	0.4	5	31-14	73-65
البلدان العربية	0.2	8	3	89

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،" **تقرير التنمية الإنسانية العربية** "، 2003 ، ص 72 .

تؤكد بيانات الجدول السابق على ضآلة وضعف ما تنفقه الدول العربية مجتمعة ، حيث يصل هذا المعدل إلى 0.2 % فقط من الناتج الوطني ، لكن في المقابل تتفوق الدول المتقدمة على الدول العربية في هذا السياق ، وتتراوح هذه النسب بين 2.4%و3.1 % .

هذا بالإضافة الى مؤشر آخر لا يقل أهمية عن المؤشرات السابقة ،و يتمثل في طبيعة الجهات الممولة أو مصادر تمويل البحث والتطوير ، وهنا يأتي اعتماد الجامعات في الوطن العربي على حكوماتها في المركز الأول بنسبة 89% بين الفترة 1990و1995، ويساهم القطاع الخاص بنسبة 3% فقط ، أي مازال دون المستوى المطلوب إذا قورنت بالعالم المتقدم ، أين يحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى في الإنفاق حيث تزيد هذه النسبة عن 50 % .

2- آليات تفعيل الإنفاق على البحث والتطور في الوطن العربي :

تعتبر السياسة المالية (الإنفاق الحكومي على وجه الخصوص) من أنجع الأدوات التي تمتلكها الجهات الحكومية في الدول النامية لأجل التوصل إلى النتائج المرجوة، و التي تتمثل في الوصول إلى أهداف محددة, كتحقيق معدلات نمو عالية أو التأثير على مستويات توظيف عناصر الإنتاج. كما أن للإنفاق الحكومي دور فعال في توفير السلع العامة التي تُعتبر أحد العناصر المهمة التي تؤثر مباشرة في مستويات الرفاه العام ، وتؤدي دوراً حيوياً في إعادة توزيع الدخل من خلال تقديم الخدمات الحيوية لذوي الدخل المحدود. وفي هذا المضمار ، يأتي الإنفاق على البحث العلمي في قائمة أولويات راسمي السياسات الحكومية ، ولاسيما إذا علمنا بأن البحث العلمي يمتلك خصائص السلع العامة مما يجعل قرار القطاع الخاص

أكثر تردداً للاستثمار في النشاطات العلمية والبحثية ، نظراً لعدم ارتباط العائد بكمية الاستثمار وإمكانية الحصـــول علـــى النتائج العلمية من المنشآت المنافسة في السوق.

هذا الطرح الفكري يعزز من دور الحكومة كراعية للإبداع العلمي ومشجعة لحركة الاختراعات التي تـــؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي من خلال استحداث أو تطوير صناعات وطنية. من الشروط التي يتوجب توافرهـــا حـــتى يتحقق الهدف السابق هو وجود أيدي عاملة مدربة تستطيع أن تتعامل مع تلك النتائج العلمية وتقوم بعمليـــة التطـــوير في القطاعات المختلفة. تُعتبر الخطوة الأولى في ذلك المضمار هو تنسيق السياسات بين متخذي القرار (الجهـــاز الحكـــومي), رجال الصناعة, والمؤسسات التعليمية, والجهات العمّالية لأجل تعميق المعرفة العلمية والمقدرة على القيام بالبحث والتطوير في القطاع الصناعي على وجه الخصوص.

وهنا تأتي الشراكة بين القطاع الخاص والجامعة كوسيلة ناجعة للارتقاء بجهودهم إلى تقدم بلدان الـــوطن العـــربي ،وذلك من خلال سعي الجامعة إلى تهيئة أنظمة مؤسسات التعليم العالي لخدمة القطاعات الإنتاجية ، عن طريـــق التعـــرف على احتياجات القطاع الخاص مع تنظيم المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية لعرض نتائج البحوث المتخصصة في مجالات القطاع الخاص. بالإضافة إلى اقتراح مشاريع بحثية ، وفي السياق نفسه اشتراك مؤسسات التعليم العالي في المـــؤتمرات الـــتي ينظمها القطاع الخاص .تنبع فاعلية الإنفاق الحكومي في تشجيع البحث العلمي من ضخامة القطاع الحكومي ومقدرته على التمويل. فالغالبية العظمى من دول العالم الثالث تعتمد حكوماتها على مصادر ريعية في تمويل الإنفاق الحكومي مما يعطـــي بنود الميزانية العامة تأثيراً مميزاً في دفع عجلة التنمية.

إن تمويل البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من القطاع الخاص مازال دون المستوى المطلوب أن دور مؤسسات التعليم العالي قد تبلور ليشمل التكامل بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.يبين الجدول الســـابق نســـب تمويـــل المؤسسات الإنتاجية في البحث العلمي في بعض الدول .[1]

ثالثا: اكتساب التقانة في الوطن العربي

أصبح موضوع اكتساب التقانة من أهم المواضيع على الساحة الدولية ، و يشكل أحد عناصر المعرفـــة الأكثـــر التصاقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . لهذا بدأت الدول العربية تهتم بالتقانة لدورها في رفع تنافســـيتها وتعـــني عبـــارة اكتساب التقانة، نقل ، توطين ثم توليد التقانة ، والذي يمكن القول هنا أن تجربة الدول العربية لم تكن بالمستوى المطلوب.

فقد اعتمدت الدول العربية على سياسة تصنيع أو استخدام التقانة من خلال اقتناء المصانع ووسائل الإنتاج ،ظنا منها أنها تساهم في نقل التكنولوجيا أو التقانة ، إلا أن مفهوم اقتصار السياسات التصنيعية العربية على مفهـــوم الاقتنـــاء وعدم الاهتمام بإدارة توطين التقانة أو استيعابها ، جعل من التقنيات المقتناة من طرف الدول العربية ، لتسير نحو التقادم مما

[1] عبد الله العيسى ، " الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004

أثر سلبا على إنتاجية مؤسساتها ، وبالتالي تزايد أو تفاقم أزمة الهوة أو الفجوة التقانية بين البلدان العربية والصناعية .هذه الأخيرة التي تعتمد سياسات استيعاب التقانة من خلال فهم عمليات الإنتاج مع القدرة على تطويرها وتحسينها لتجاري التطور العالمي لهذه التقانة وبالتالي التنافس العالمي. ولما أصبح من الضروري على الدول العربية التخلي عن هذه السياسات غير المجدية ،دأبت الدول العربية من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادية على تبني سياسات أخرى ، من أهمها تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه أن يؤديه إلى خلق بيئة تسهم في نقل التقانة واستخدامها وربما توطينها ، لكن ما تزال الدول العربية بعيدة عن تحقيق مرحلة أساسية من مراحل اكتساب التقانة ، و هي مرحلة توليد التقانة التي تعتمد على إيجاد تكنولوجيات جديدة مبتكرة أو مطورة محليا ، يمكن بواسطتها تصنيع منتجات مستحدثة ومنافسة عالميا .

المطلب الثاني : الإنتاج العلمي و التقاني العربي

ما هو حال إنتاج المعرفة في البلدان العربية في المجالات العلمية و التقانية ؟ كم بحثاً أُجري في المنطقة العربية؟ وكم توصية صدرت عن هذه البحوث؟ وكم من هذه التوصيات تم تنفيذه؟ وكم من هذه الأبحاث كان ترفاً وكم منها كان ضرورة؟؟ هي أسئلة طالما طرحت و تطرح على الساحة العربية ، باعتبار أن الإنتاج هو المرحلة الأرقى والأسمى في اكتساب المعرفة في أي مجتمع ، والذي يمكنها من اكتساب تنافسية دولية .

و قياس مخرجات البحث العلمي والتطوير التقاني يمكن أن يتحقق من خلال مؤشرات النشر العلمي، النشاط البحثي وبراءات الاختراع .

أولا : النشر العلمي العربي

تحقق الدول المتقدمة الريادة في المجالات العلمية القوية. وتتمتع بالقدرة على تنفيذ البحث العلمي المتقدم لتوفر البنية الأساسية العلمية. و تعتبر دول محتكرة للتقانة و مصدرة لنتائج البحث العلمي والتكنولوجي في شتى المجالات. اما الدول العربية فهي دول مستوردة لنتائج البحث العلمي والتكنولوجي من الدول المتقدمة. كما أن عائد البحث العلمي يختلف اختلافاً كبيراً بين الدول المتقدمة والدول العربية. لذا فإن الدول المتقدمة لم تتقدم إلا بعد إدراكها أهمية التعليم والبحث والتطوير في تنمية قدراتها على تحسين إنتاجها لتتمكن من المنافسة مع مثيلاتها من الدول.

1–عدد البحوث التي ينشرها الباحثون في المجلات العلمية العالمية كمؤشر للعائد

يحقق الباحثون في الدول المتقدمة علمياً وتكنولوجياً إنتاجاً علمياً متقدماً كماً ونوعاً له قيمة علمية واقتصادية مرتفعة ، وعلى مستوى العالم كانت هناك 15 دولة الأكثر نشاطاً علمياً في العالم ، وتستحوذ هذه الدول على 88.7% من إجمالي البحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية والتقنية العالمية في الفترة من 1994 – 2000.. أما بقية الدول وخاصة الدول النامية كثيرة العدد فإنها تتصف بتواضع نتائج البحث العلمي ، إذ تبلغ البحوث العلمية المنشورة لأكثر من مئة دولة 11.3% فقط من إجمالي البحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية والتقنية العالمية ومعظم نتائج هذه الأبحاث العلمية المنشورة عن مهارات فردية أو تكون قد تمت بالتعاون العلمي مع الدول المتقدمة [1]

---

[1] محمد عبد الرحمن سلامة ، مرجع سابق .

قدرت الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (***OCDE***) العائد على البحث العلمي في الدول المتقدمة بنحو **10^2** ، أي أن كل مليون دولار تنفق على البحث العلمي في الدول المتقدمة يحقق 100 مليون دولار بالإضافة إلى العوائد غير المباشرة التي تستمر لفترة طويلة ويصعب تقديرها، و ذلك في الفترة بين 1994 – 2000.

و تحتل الدول العربية مجتمعة مرتبة جد متدينة من حيث النشر العلمي عالميا، فقد قدر نصيب الدول العربية من النشر العلمي لسنة 1995 ، إلى أقل من سدس نصيبهم من سكان العالم ، هذا دون مجالات هذه المقالات المنشورة ، حيث أن النسبة الأكبر في العلوم التطبيقية كأبحاث الطب، الصحة ، والزراعة حيث وصلت النسبة إلى 90% ، أما العلوم الأساسية كالفيزياء ، الكيمياء، والرياضيات فقد نشر منها ما يعادل 10% فقط ،هذا بالإضافة إلى ندرة الأبحاث المنشورة في العلوم ذات التقانة العالية ، و هو ما يؤكد انعدام أو قلة الابتكار في العالم العربي .[1]

2– أسباب تدني العائد من البحث العلمي و التقاني في البلاد العربية .

إن قصور المعلومات والبيانات عن نتائج البحوث العلمية في الدول العربية ، وفي بعض الدول تعمل على عدم توفر قاعدة بيانات ومعلومات عن البحث العلمي ، مما أدى إلى صعوبة قياس عائد البحث العلمي الذي يجرى في الدول العربية

وقد أشارت الدراسات التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (***OCDE***) أن عائد البحث العلمي في مصر مثلا ،كان منخفضاً جداً لم يتعد العائد 5^1 أي أن كل مليون دولار تنفق على البحث العلمي يحقق 5 مليون دولار.[2]
ويرجع انخفاض عائد البحث العلمي في الدول العربية إلى:–

– القدرة المحدودة على الاستفادة من نتائج البحث العلمي.

–ضعف القدرة على تسويق نتائج البحث العلمي في الدول العربية.

– معظم البحوث العلمية التي تُجرى في الدول العربية ، ما زالت ترتكز على العلوم الأساسية ونسبة بسيطة جداً على العلوم التكنولوجية المتقدمة.

– معظم البحوث العلمية في الدول العربية لا ترتبط مباشرة بمشاكل المستفيدين.

– عدم وضوح الرؤية في أولويات البحث العلمي.

– عدم التنسيق بين الجهات العلمية في الدولة الواحدة مما يؤدى إلى تكرار إجراء نفس البحوث في أماكن مختلفة داخل الدولة، و غياب نظام معلومات ومعرفة وبيانات عن نتائج البحث العلمي.

– عدم تشجيع الابتكار والاختراع و عدم تهيئة المناخ العلمي للباحثين وإخراج مواهبهم الطبيعية في إجراء بحث علمي جيد.

---

[1] المرجع نفسه .
[2] المرجع نفسه .

ثانيا: النشاط البحثي العربي

وتنبع أهمية البحث العلمي من ناحية المساهمة العلمية ومفهوم السبق العلمي في الاكتشاف الذي يُنظر إليه كــأكبر الحوافز في دفع العلماء والباحثين إلى تكريس جهودهم في العملية البحثية. قد يكون من الأفضل النظر إلى العلم والبحــث العلمي في إطار كون الأول الرصيد في حين كون الثاني التيار الذي يمثل التغير في الأول.

1- الأهمية الاقتصادية للبحث العلمي:

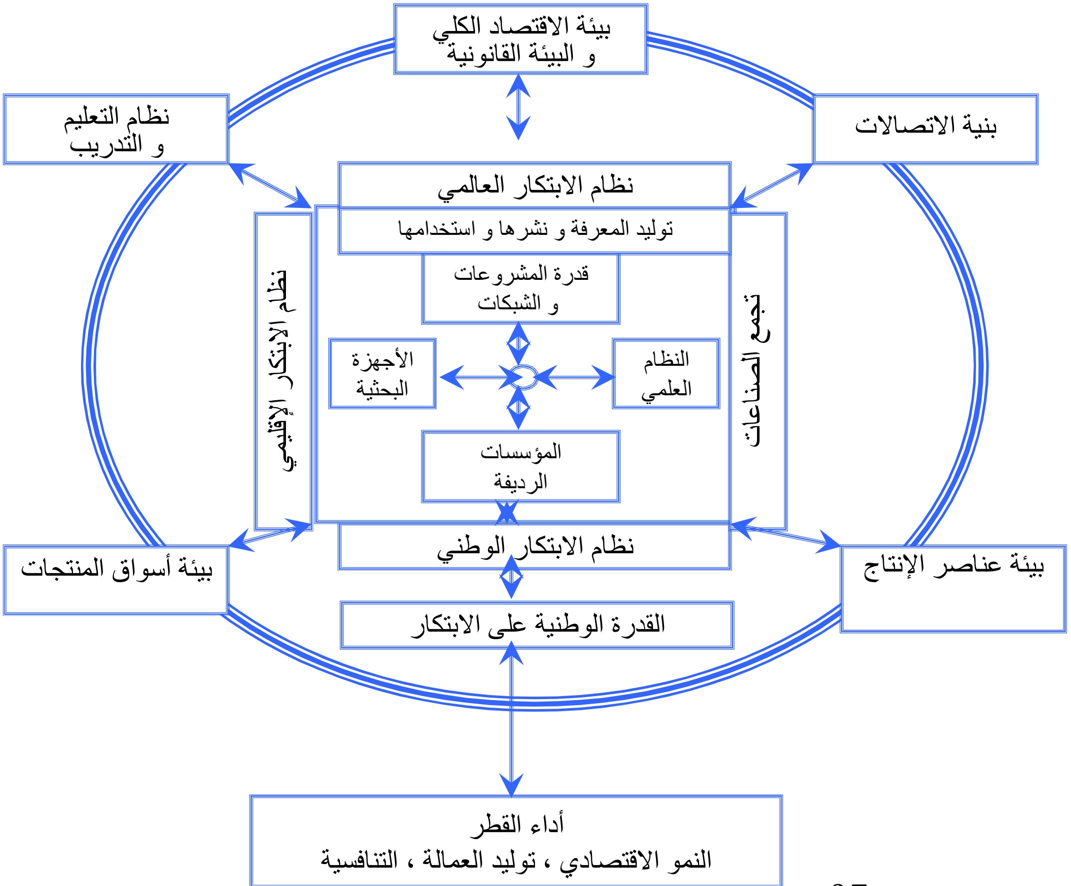
تنبع أهمية البحث العلمي من كونه المصدر الأساسي للمعرفة التقنية المرتبطة بشكل مباشر بعملية الإنتــاج, هــذه المعرفة التقنية تُعتبر المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي كما هو معروف في أدبيات علم الاقتصاد.

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تنظر بعين الأهمية للأبحاث والتطوير كقرار استراتيجي لــدى صــنّاع القرار من أجل المحافظة على القدرة التنافسية ، ومن ثم المقدرة على النمو والبقاء.[1]

فالنشاط البحثي يعد من أدوات التمكين ، وهو من أهم أدوات الهيمنة العلمية و التقانية، وهو بهذا يشكل للأمــة العربية آلية من آليات فك الاحتكار العلمي والحصار التقاني وهو يعتمد أساسا على الابتكار ونسقه ، فرفع تنافسية دولة ما يقتضي منها الاهتمام أكثر بنسق الابتكار الذي يسهم بطريقة كفؤة على إدارة التقانة ، استيعابها وتنشيط إنتــاج المعرفــة بطريقة أو أسلوب خلاق من خلال تطوير المعارف بما يتوفر من معلومات ومعالجتها ، ونسق الابتكار القطري أو الــوطني يتكون مجموعة من المؤسسات التي تؤثر في إنتاج المعرفة وفي القدرة على إنشاء التقانة وتطويرهــا ونشــرها واســتيعابها وتوظيفها في عمليات الإنتاج ، فهو عبارة عن كل مركب، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

[1] محمد بن فهد القحطاني ،"اقتصاديات البحث العلمي: الأهمية ، الخصائص ، وسبل التعزيز " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004.


الشكل رقم(02/09) : نسق الابتكار



المصدر: المرجع نفسه ، ص 97 .

هو شكل يوضح أن قدرة الدولة على الإبداع والابتكار والتميز في مختلف مراحل المعرفة ، لا يكفي ولا يعتمد فقط على الهيئات والمؤسسات البحثية ، بل تتسع إلى آداء وكيفية تواصل هذه الهيئات وتفاعلها بالإضافة إلى آداء مختلف أجهزة الدولة، وهنا يبرز دور الدولة جد الهام والضروري في سن القوانين والتشريعات ، ووضع السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها أن تنمي الابتكار وتخلق له بيئة عمل مناسبة وإيجابية ، تشمل بنية اتصالات فعالة وبيئة اقتصادية ملائمة بالإضافة إلى نظام تعليمي متطور ومرن .

هذا النسق ومكوناته المختلفة يظهر أن مثل هذا النظام غير متوفر في الدول العربية ، وغيابه لسبب رئيسي في ضعف التنافسية العربية ، وتنمية اقتصادية واجتماعية متدينة متعارفة برواد العالم في تحقيق وتطوير واستخدام هذا النسق .

2- واقع البحث العلمي وفي العالم العربي:

إن مستوى كثير من الأبحاث في البلاد الأقل نمواً وبلادنا العربية جميعها مصنفة دون المستوى، هذا هو الواقع غير المرضي للأبحاث في بلادنا العربية. أما مشاكل البحث العلمي وعقباته فكثيرة يمكن تلخيصها في نقاط تبين حال البحث العلمي في كثير من البلاد العربية :[1]

---

[1] المرجع نفسه.

– أهميته غير مستشعرة كأولوية وربما اعتبره بعض أصحاب القرار ترفاً ولذلك فالبحث العلمي ومؤسساته أول ما يقتطع من ميزانياتها عند الأزمات الاقتصادية.

- الميزانيات المخصصة للبحث العلمي ضعيفة مقارنةً بالميزانيات في الدول الغربية و مقارنة أيضا بميزانيات بقية الأنشطة و المؤسسات في الدول العربية.

– الأبحاث السائدة أبحاث أولية/أساسية فيما عدا القلة .

– ليس دائماً مرتبطاً بحل المشكلات القائمة أوللاهتداء بنتائجه عند التخطيط .

– لا توجد إحصائيات بإمكانات واحتياجات البحث العلمي .

– يتم إجراؤه في أغلب الأحيان في الجامعات لترقية أعضاء هيئة التدريس.

– لا نوجد مجلات كافية وقوية علمياً لنشر الأبحاث.

– المستوى العلمي لمعظم المجلات في العالم العربي لا يقارن بالمستوى العالمي.

– نتائج الأبحاث لا يستفاد منها في أغلب الأحيان.

ثالثا : براءات الاختراع في البلاد العربية

تعتبر براءات الاختراع الأكثر أهمية من النشر العلمي المحكم ومن الناتج التقاني تحديدا ، ويعد مكتب العلاقات التجارية الأمريكي هو أهم مواقع التسجيل ، فقد سجلت في الفترة بين 1980و1999 ضعفا في عدد براءات الاختراع في البلدان العربية مقارنة بدول أخرى وهذا ما يبينه الجدول التالي، حيث تمثل السعودية الأكبر من حيث العدد ، بينما تأتي اليمن لتحتل المرتبة الأخيرة ببراءتي اختراع لا غير على امتداد هذه الفترة كلها . وقد بين المكتب الأمريكي أن في سنة 1998 ، سجلت 24 علاقة من سبعة دول هي ر: 14 في السعودية ، 4 من الأردن ، اثنتان في الكويت وواحدة في كل من مصر ، البحرين ، لبنان وتونس وهذا ما يساوي أقل من 10 علامات لكل مليون نسمة تقريبا . [1]

[1] محمد علي الحوات ، "العرب و العولمة : شجون الحاضر و غموض المستقبل "، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص : 148.

الجدول رقم (02/10) : عدد براءات الاختراع المسجلة في الولايات المتحدة الأمريكية من بلدان عربية وغير عربية خلال الفترة 1980-2000.

البلد	دول عربية(عدد براءات الاختراع)	البلد	دول أخرى(عدد براءات الاختراع)
البحرين	6	كوريا	16328
مصر	77		
الأردن	15		
الكويت	52	إسرائيل	7652
عمان	5		
السعودية	171		
سوريا	10	تشيلي	147
الإمارات	32		
اليمن	2		

المصدر : المرجع نفسه ، ص 70 .

وما يلاحظ أيضا أن الدول التي تخصص مواد مالية معتبرة في قطاع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التقاني ، هي نفسها التي تسجل أكبر عدد من براءات الاختراع ، وهنا تعتبر دول الشمال أكبر منتجي لبراءات الاختراع بنسبة احتكار تقدر ب 80% ، وتبقى الدول العربية مجتمعة تحتل المراتب الأخيرة ، لافتقارها لبنية معرفية و تقانية تؤهلها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ، وهذا لا يعني انعدام الطاقات البشرية في العالم العربي المؤهلة ، خاصة وأنه يملك أكبر نسبة من الشباب في العالم .

المطلب الثالث : التعامل العربي مع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

إن أهم شروط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء هو تشييد و تطوير بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تلبي احتياجات عصر المعرفة . و أصبح تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات من المسلمات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التقانية . و أضحى امتلاك هذه التكنولوجيا و استثمارها من المعايير الهامة في تقييم تطور الدول و قياس قدرتها التنافسية . و قد ولدت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و لا تزال تولد مهنا و مؤسسات جديدة للأعمال داخل قطاع التكنولوجيا ذاته ، و يؤدي استثمار هذه التكنولوجيا في قطاعات الإنتاج و الخدمات و مجالات النشاط الاجتماعي و التقاني إلى نشوء أنماط جديدة من المهن ، و مؤسسات

الأعمال ذات الأثر البالغ في الارتقاء بمعدلات النمو الوطني ،و تدعيم التنمية الاجتماعية و تعزيز التكامل الإقليمي و توطيد التعاون الدولي .

لقد وضعت وفرة المعلومات العقل العربي في مأزق ، و سلبته حجته الأثيرة بان سبب تقاعسه هو نقص المعلومات فلقد كانت المشكلة في الماضي هي ندرة المعلومات أو الشح المعلوماتي، أما الآن فقد انقلب الوضع الى نقيضه لتصبح المشكلة هي الإفراط المعلوماتي [1] . وقد شهد تعامل العرب مع ثورة المعلومات خلال السنوات الأخيرة تطورا مهما، فلم تعد الدول العربية تنظر للقضية كأنشطة تجارية وتعليمية وترفيهية تعيش في كنف التفاعلات الجارية داخل مجتمعاتها، بل رأت أنه لابد من تنظيمها، فانتقل التعامل من المرحلة العفوية غير المخططة إلى مرحلة التحرك وفق استراتجيات قومية متعددة البرامج والأهداف. وظهرت في هذا الصدد العديد من البوادر المشجعة[2].

أولا :حال بنية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلاد العربية

تشكل البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الخدمات المرتبطة بها و المتمثلة في الهواتف بنوعيها و الانترنت و غيرها ، شرطا أساسيا و ضروريا للتعامل مع مجتمع المعلومات و الاتصالات و المشاركة فيه. و معظم الدراسات الخاصة بالبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات ، لا تنصب مباشرة على البنية الأساسية ذاتها ، بل تفضل قياس درجة نفاذية أو انتشار الخدمات التي توفرها تلك الشبكات بالنسبة الى عدد السكان في منطقة أو دولة معينة ، و يتبين أن المؤشرات الرئيسية لذلك هي الكثافة الهاتفية * ، و النسب المئوية لانتشار الحواسيب الشخصية و لمستخدمي الانترنت منسوبة جميعها الى عدد السكان الإجمالي . غير أن هذه المؤشرات لا تكفي للدلالة مباشرة على الجودة أو على التكلفة أو على توازن التوزيع .

فلا تزال الدول العربية مجتمعة تعاني من تخلف تكنولوجي ، و لقد أرجعت بعض الدراسات الى أن من أهم المعوقات التي يمكن رصدها ، عدم وجود قاعدة تقنية تتلاءم مع الموارد البشرية و المادية المتاحة في هذه الدول و يرتبط ذلك عدم وجود أهداف واضحة و مبرمجة للتصنيع ، بما في ذلك اكتساب التقانة و المعرفة الفنية [3]كما تمت الإشارة إليه في المطلب الثاني من هذا المبحث

1- حال مؤشرات بنية تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البلاد العربية:

و سيتم التركيز على مؤشري استخدام الانترنت و الهاتف الخليوي .

---

[1] نبيل علي ،" العقل العربي وسط إعصار المعلومات" ، مقالة في مجلة : العربي ، العدد 494 ، يناير 2000 ، الكويت .

[2] جمال محمد غيطاس ، " العرب والقمة العالمية لمجتمع المعلومات تعقيدات التعامل مع الفجوة الرقمية "، منشورة على الموقع الالكتروني : *http://www.ahram.org.eg/acpss/*

تم الاطلاع عليها في 2007/04/25.

* تعرف الكثافة الهاتفية بمجموع الخطوط الهاتفية بنوعيها الثابتة و المحمولة لكل مائة شخص .

[3] حمدي عبد العظيم ،" الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" ، دار زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998 ، ص : 143.

أ– مؤشر استخدام الانترنت :

وفقا لإحصائيات أجريت في 2005 ، فقد قدر عدد مستخدمي الانترنت 1.3 % من المجموع العالمي لمستخدمي الانترنت ، و هو ما يشكل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بنسبة المستخدمين لدول منفردة ، فالسويد مثلا بلغ عدد المستخدمين 6.7 مليون من إجمالي عدد السكان الذي بلغ سنة 2005 ،9 ملايين نسمة ، هذا بالإضافة إلى هونغ كونغ و السويد و التي احتلت المراتب الأولى ضمن قائمة الدول العشر الأكثر استخداما للانترنت . و هي إحصائيات مبينة في الجدول التالي .

الجدول رقم 02/11 : مقارنة استخدام الانترنت بين البلدان العربية و بعض الدول

	عدد السكان 2005 بالمليون	استخدام الانترنت 2005 بالمليون	النسبة المئوية للانتشار
السويد	9.0	6.7	73.6
هونغ كونغ	7.0	4.9	69.9
الدنمارك	5.4	3.7	68.7
النرويج	4.6	3.1	68.3
الولايات المتحدة الأمريكية	296.2	200.9	68.8
كندا	32.1	20.5	63.8
كوريا الجنوبية	49.9	31.6	66.0
البلدان العربية 22	311.3	11.2	3.6
العالم	6412.1	888.7	13.9

المصدر : اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ،" المحتوى الرقمي العربي : الفرص و الأولويات و التوجهات "، 2005 ، ص : 89-90 .

و بالرغم من تدني نسبة مستخدمي الانترنت في الدول العربية إلا أنها سجلت تحسنا ملحوظا ، ففي عام 2000 قدر عدد المستخدمين 2512900 نسمة ، لينتقل عام 2005 الى 11233200 نسمة أي بمعدل زيادة قدره 347 % خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ، و هو معدل يفوق متوسط الزيادة العالمية لذات الفترة .

و الجدول الموالي يوضح تباين استخدام الانترنت في الدول العربية ، حيث تحتل الدول الخليج المراتب الأولى ، فقد سجلت الإمارات العربية المتحدة نسبة استخدام 29.6% ، تليها البحرين ب27.7 % ، ثم الكويت ب22.4 % .بينما لا يتعدى في بعض الدول العربية 1% كالعراق ، اليمن و جزر القمر .

الجدول رقم 02/12 : استخدام الانترنت في الدول العربية

	عدد السكان 2005 بالمليون	استخدام الانترنت نهاية 2000 بالألف	استخدام الانترنت نهاية2005 بالألف	النسبة المئوية لنمو الانترنت 2000-2005	النسبة المئوية للانتشار 2005	النسبة المئوية من إجمالي المستخدمين
الإمارات العربية المتحدة	3.8	735	1110	51	29.6	9.9
العراق	26.1	12.5	25	100	0.1	0.2
البحرين	0.7	40	196	349.3	27.7	1.7
الجمهورية العربية السورية	18.6	30	610	1933.3	3.3	5.4
اليمن	19.6	15	100	566.7	0.5	0.9
الكويت	2.5	150	567	278	22.4	5
الأردن	5.8	127.3	457	259	7.9	4.1
السعودية	21.8	200	1500	650	6.9	13.4
موريتانيا	6.0	5	12	140	0.4	0.1
تونس	10.1	100	630	530	6.2	5.6
الجزائر	32.6	50	500	900	1.5	4.5
المغرب	31.0	100	1000	900	3.2	8.9
جزر القمر	0.7	1.5	5	233.3	0.8	0.0
مصر	70.0	450	3000	566.7	4.3	26.7
المجموع للدول العربية	311.3	2513	11233	347.0	3.6	100.0

المصدر المرجع نفسه ص : 88-89 .

ب- مؤشر استخدام الهاتف الخليوي :

سجل استخدام الهاتف الخليوي تطورا سريعا في الدول العربية ، خاصة مع انتشار و تزايد الاستثمار العربي في هذا القطاع ، فلقد سجلت الدول الخليجية معدلات الاشتراك الأعلى من بين الدول العربية ، فالبحرين مثلا حققت معدل اشتراك قدره 92 % عام 2004 ، تلتها الكويت بنسبة 88% ، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة 85 %.

أما الدول العربية التي لاتزال في مؤخرة الترتيب العربي فتتمثل في السودان و العراق بنبتين قـــدرهما 3 % و 5% علـــى الترتيب . و الجدول الآتي يوفر المعطيات الخاصة بعدد المشتركين في بعض الدول العربية خلال عام 2004.

الجدول رقم 02/13 : استخدام الهاتف الخليوي في عدد من الدول العربية أواخر عام 2004

البلدان	عدد المشتركين بالألف	معدل الاشتراك نسبة مئوية
الإمارات العربية المتحدة	3683	85
العراق	1289	5
اليمن	1330	6
السعودية	9176	40
الكويت	2110	88
البحرين	651	92
تونس	3701	37
الجزائر	4882	15
المغرب	9337	31
السودان	1000	3
مصر	7585	11

المصدر : المرجع نفسه ،ص : 90.

ثانيا– تحديات صعبة أمام التطور المعلوماتي العربي

إن اندفاع العرب صوب الثورة المعلوماتية جرى وفق منهج أو مسار يحمل تحديات جمة، و التحديات القائمـــة لا يمكن مواجهتها فقط بامتلاك الحاسبات وخطوط الهاتف وقواعد البيانات، فالأهم من ذلك هو امتلاك منـــاهج الـــتفكير والقدرات المعرفية المناسبة ومهارات التعامل مع هذه الثورة والمشاركة فيها بجدية وفاعلية. و يمكن الإشارة هنا إلى أربعـــة تحديات أساسية:[1]

[1]جمال محمد غيطاس ، مرجع سابق .

1- عدم الاهتمام بحرية تداول المعلومات :

إن الدول العربية تمضي في برامجها المتعلقة بنشر المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات دون اهتمام واضح وكاف بقضية حرية تداول المعلومات، وذلك رغم كون حرية المعلومات تعد مطلبا حيويا لا يستقيم الحديث عن المعلوماتية بدونه. فحينما لا تتوافر البيئة التي تسمح بالتدفق السريع والسهل للمعلومات وتقبل بأن تتبادل فيما بينها المعلومات الضرورية بحرية وسلاسة وشفافية ووضوح. وبعبارة ثانية لا يصح الحديث عن المعلوماتية دون الإصرار الواضح على الحرية.

2- استمرار انتهاج سبيل التبعية لا الإبداع:

أن معظم الجهود العربية تمضي في مجال المعلوماتية وفق منهج التبعية لا الإبداع، ومن ثم فإنها تستهلك التكنولوجيا ولا تبدعها، ويسودها المنطق الاستيرادي لا الفكر التصنيعي، والمؤشرات الدالة على ذلك بلا حصر ، مما يقتضي تغييرا جذريا في العقل المعلوماتى العربي.

3- افتقار المشروع المعلوماتي إلى ثقافة التخطيط :

تفتقر العديد من مشروعات المعلوماتية في المنطقة العربية إلى ثقافة التخطيط المشترك، دون أن يملك أصحابها إجابات واضحة على أسئلة بديهية من نوع: ماذا نريد من المعلوماتية؟ وما هى المشكلات التي يمكن التفكير في حلها بالمعلوماتية؟ وما هى الطموحات التي يمكن تحقيقها بمساعدة المعلوماتية؟ وما هو الوقت المناسب للوصول إلى تلك الأهداف؟ وهل تتوافر الميزانيات الكافية لتحقيقها؟ وهذا يعنى أن الكثير من الجهود العربية تعوزها ثقافة التخطيط ، سواء داخل الدولة الواحدة أو فيما بين الدول العربية ، التي تعاني في آن واحد من ظاهرتي ضعف القدرة على العمل الجماعي، وتجاهل المبادرات الفردية ، ولا تصنع بيئة مناسبة لانطلاق المبادرات الفردية والقدرات الإبداعية الخلاقة ورعايتها والتحمس لها حتى تؤتى ثمارها.

المبحث الثالث : العمل العربي المشرك كمطلب استراتيجي لبناء التنافسية العربية

لقد أصبحت التكتلات الإقليمية في العالم سمة البيئة المعاصرة ، و بات من المستحيل على بلد عربي بمفرده أن يحقق انجازا حقيقيا ضد تكتلات اقتصادية كبرى ، بسبب ضعف قدرته على التأثير و مكانته التفاوضية على المواجهة مع الاقتصادات العملاقة . فالعمل العربي المشترك تتمثل أهم مبرراته الواقع الدولي الحالي و المستجدات التي تتطلب التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية في نطاق المؤسسات العالمية الضابطة للاقتصاد العالمي.

فمستقبل الاقتصاد العربي يتوقف على مدى فعالية الإستراتيجية الاقتصادية العربية لمواجهة السياسات الدولية و التكتلات الاقتصادية العالمية في عالم أصبحت سمته السياسية العدول عن استخدام القواعد الفردية إلى استخدام القواعد متعددة الأطراف .

و العمل العربي المشترك مفهوم أو مصطلح يتسع ليشمل صورا و أشكالا مختلفة* من التعاون الاقتصادي في أضيق صيغه المتمثلة بتسهيل التبادل التجاري و في أوسع صيغه التكاملية متمثلة في التكامل الاقتصادي الكلي ، و لهذا

* تتمثل هذه الأشكال في : مناطق التجارة الحرة ، الاتحاد الجمركي ، السوق المشتركة الوحدة الاقتصادية و التكامل الاقتصادي الكلي على الترتيب.

جاء هذا المبحث لاستعراض أهم محطات مسيرة العالم العربي المشترك بدءا من منطقة التجارة العربية الكبرى و انتهاء بالتكامل الاقتصادي العربي .

المطلب الأول : منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة كبيرة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي .فالتطورات الدولية والإقليمية تدعو اليوم إلى التعجيل بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، لمواجهة الانعكاسات السلبية على التجارة العربية التي تهددها التكتلات التجارية العملاقة في العالم وكذلك مشاريع التكامل البديلة .

ولقد حظيت الدعوة إلى إقامة منطقة عربية للتجارة الحرة باهتمام كبير على مختلف الأصعدة ، وباتت من أولويات القومية العربية ، وأما أهم الجوانب التي تتعلق بهذا الموضوع ، فسوف تتم مناقشتها في هذا المطلب .

أولا : نشأة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

برزت فكرة إقامة منطقة عربية كبرى للتجارة الحرة كنتيجة حتمية وضرورة مستعجلة ، في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية الراهنة التي وضعت العرب كإقليم في مواجهة تحديات مختلفة .و ما سيتم تناوله هنا ، هي أهم تلك المظاهر الأساسية التي ميزت نشأة وتسيير عمل هذا المشروع العربي المشترك.

1- تعريف منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى :

تعرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على أنها : " اتفاق متعدد الأطراف يهدف إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة ، والمقدرة بعشر سنوات باستخدام التخفيض المتدرج بنسبة 10% [1] "، على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة بتاريخ 2007/12/21.[2]

وقد اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في شهر فبراير من عام 1997 قرارا يتضمن الإعلان عن قيام أو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبدأ من أول يناير من عام 1998[3] .

وهو ما تم بالفعل في عام 1998، أين نفذت اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة الكبرى مع استجابات متفاوتة لانضمام الدول العربية ، والذي وصل عدد الدول العربية المنضمة إلى 17 دولة عربية . هذه الاتفاقية تقضي بإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العربية البينية في الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية ، ويترك لهذه الدول قرار وضع السياسة التجارية تجاه العالم الخارجي ، و لقد دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في بداية عام 2005.

---

[1] صلاح الدين السيسي ، "قضايا اقتصادية معاصرة " ، عالم الكتب ، دون سنة نشر ، ص : 89.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص: 46.

[3] سليمان المنذري ،مرجع سابق ، ص : 180.

ولقد تم مؤخرا تخفيض مدة إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية من 10 سنوات إلى 8 سنوات ، والتي تعتبر كفترة انتقالية تقوم الدول الأعضاء من خلالها بتكييف أوضاعها لتتواءم مع متطلبات وشروط إقامة هذه المنطقة الحرة[1]

2-الإطار القانوني للاتفاقية :

ساهمت قرارات وأعمال مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي في تحديد وتشكيل الإطار القانوني والتنظيمي لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بالإضافة إلى تلك الاتفاقات التي أبرمت بين الدول العربية والخاصة بأسس التجارة العربية البينية . ناهيك عن المؤسسات القومية العربية كصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . وما عزز هذا الإطار هو الإطار القانوني العام والمتمثل في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السابع والعشرين من شهر فبراير من سنة 1981 [2].

هذه الاتفاقية شملت على أهم المبادئ الميسرة للعملية التجارية ، ومن بينها وأهمها إنشاء السوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع سنويا ، تنتقى وفقا لأولويات وضوابط * بغرض تمتعها بالإعفاء الكامل من مختلف القيود الجمركية وغير الجمركية ، حيث تم تحرير 20 مجموعة سلعية صناعية تحريرا كاملا بين الدول الأعضاء .

ثانيا : محتوى اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

أصبح من الملح جدا على الدول العربية مجتمعة أن تعمل جاهدة للاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، فالضرورة حتمية للرقي و الازدهار اقتصاديا و اجتماعيا ، و جاء مشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كإطار اقتصادي و أداة تفعيل و تحقيق لمساندة قوانين و مستجدات النظام .و لعل دراسة المحتوى لهذا المشروع يتطلب تناول أهم مبرراته و أسس قيامه و هي كما يلي :

1- ضرورات قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

يعد مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي مدخلا بالغ الأهمية وذا تأثير متزايد على مجمل مراحل هذه العملية ، لهذا فإن الدوافع العربية لإقامة مثل هذه المشاريع تتركز أساسا في رغبة الدول العربية إلى ولوج بيئة اقتصادية عالمية جديدة بكل ثقة وقوة ضمن شروط عالمية تدعو بجملها أو أغلبها إلى وجوب توفر عامل الحرية التجارية .ولعل بقاء الدول العربية متفرقة ودون إطار اقتصادي موحد يجمعها ، سيؤدي بها إلى إهدار فرص التخفيف من آثار التحرر التجاري العالمي. ولعل رغبة الدول العربية في جعل هذا المشروع أكثر نجاعة وفعالية ، يجعل منه أداة أو وسيلة لرفع التنافسية العربية ، وإمكانية أن يكون العالم العربي له الدور الفاعل عالميا .

---

[1] نهى درويش ، " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "، منشورة على الموقع الالكتروني :
http://www.masrawy.com/News/2004/fullcoverage/freemarket/1.aspx. تم الاطلاع عليها 2005/04/19

[2] سليمان المنذري ، مرجع سابق ، ص : 98.

* هذه الضوابط تتمثل في حجم الإنتاج ، التبادل ، الطبيعة الإستراتيجية للمنتجات و الخدمات ، المشاريع المشتركة و مدى قدرته على التكامل العربي .

هذه التنافسية يمكن أن تتحقق من خلال ما توفره منطقة التجارة الحرة العربية من فرص متعددة لتحقيق نتائج طويلة المدى ، والتي من أهمها التقليل من عامل التبعية التجارية للعالم ، وجعل القطاعات الاقتصادية العربية أكثر ديناميكية ، الشيء الذي يمكنها من دفع ،دعم ورفع القدرة التنافسية العربية سواء أكان ذلك داخل العالم العربي أم خارجه .

2-أسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري المبرمة سنة 1981 ، بداية حقيقية أو مدخلا رئيسيا في أسس وقيام مشروع أو اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، هذه الأخيرة تقوم على أسس رئيسية من أهمها :[1] أن تكون الدولة عضوة في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري لعام 1981 سالفة الذكر ، بالإضافة إلى مبدأ التحرر التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف، والذي طبق ابتداء من الفاتح من شهر يناير (جانفي) 1998 ، بحيث تنخفض الرسوم الجمركية والضرائب بنسبة مئوية متساوية .

من بين الأسس كذلك ، ضرورة أن تعامل السلع العربية التي تدخل في حيز هذه الاتفاقية ، معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف وأن تتم مراجعة تطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمراجعة نصف سنوية .

ولأن الدول العربية كإقليم تعمل وتتعايش ضمن أطر دولية ونظام اقتصادي عالمي ، يفرض عليها ظروفا وشروطا معينة ، فانه على الدول العربية الأطراف أن تراعي أحكام واتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمختلف الأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة الدعم.

ثالثا: نتائج منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

لقد كانت أهم هذه النتائج ما يلي :

1-بروز عقبات لتنفيذ الاتفاقية :

بالرغم من أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تشكل خطوة أولى وأساسية للوصول إلى أسمى مراحل التكامل العربي الاقتصادي ، إلا أن هذا المشروع يعاني في الواقع من مآخذ متعددة وتثير عددا من التحديات ، هذه الأخيرة ليست إلا نتاج طبيعي لتغيرات محلية وعالمية تتفاعل وتتلاحق آثارها على مختلف المستويات .

وفيما يخص المتغيرات المحلية والتي تكون على مستوى الأمة العربية وهي في نفس الوقت مشاكل تعاني منها المنطقة العربية والتي بدورها تؤثر على سيرورة تنفيذ وتطبيق هذه الاتفاقية ، فمن أهم هذه التحديات تحول أغلب الدول العربية إلى اقتصاد السوق وما يفرضه هذا النظام من برامج إصلاح هيكلية ، وما تعنيه من ضغوطات وشروط عمل مفروضة ولعل ما يلاحظ على اتفاقية منطقة التجارة العربية هو أنها تعاني في الأساس من مشاكل إجرائية وفنية التي من بينها :

أ- العقبات الفنية والإجرائية :

تمثل أهم العقبات الفنية والإجرائية بما يلي :

---

[1] عمر صقر ،" العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 ، ص :218.

أ-1- مشكلة قواعد المنشأ :

تنص اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري والتي تعتبر الإطار القانوني للمنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى ، تنص على أن يشترط في السلعة لاعتبارها عربية وتحريرها من القيود الجمركية و غير الجمركية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ والتي قررها المجلس الاقتصادي ، ألا تقل القيمة المضافة من إنتاجها في الدول الأطراف عن 40% من القيمة النهائية للسلعة عند إتمام إنتاجها ، و تخفض هذه النسبة إلى 20% كحد أدنى في صناعات التجميع ، حيث يضع المجلس الاقتصادي جدولا زمنيا لزيادة هاتين النسبتين تدريجيا و المشكلة هنا ، هو أن الدول العربية ليست لديها قواعد منشأ وطنية حتى توضع قواعد موحدة وهذا لافتقار الدول العربية إلى خبرات العمل في هذا المجال .[1]

أ-2 – مشكلة القيود غير الجمركية :

القيود غير الجمركية هي التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية أو الإحصائية ، وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية ، النقدية والإدارية ، حيث تقوم بعض الدول العربية بفرض هذه القيود غير الجمركية على وارداتها من الدول الأعضاء ، بهدف الحد من الكميات المستوردة ، الأمر الذي يخالف الاتفاقية ويشكل عائقا أمام تطبيقها .[2]

ب-العقبات الاقتصادية :

تواجه بعض الدول العربية بعض المشاكل ذات طابع اقتصادي التي أعاقت التكامل الاقتصادي العربي ، وبالتالي تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ، ومن أهمها تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية العربية بالإضافة إلى ضعف الأنشطة المساندة للتجارة من تامين ، نقل واتصالات . هذا بالإضافة إلى الأنشطة المصرفية والخدماتية. كذلك من أهم العقبات الاقتصادية ، لجوء بعض الدول إلى تخطيط عمليات الاستيراد وبالتالي تقييد استيراد بعض المواد مما يحد من التبادل التجاري ، ولعل أهم هذه العقبات يتمثل في ضعف القدرة التنافسية للمنتج العربي مقارنة بالمنتجات الدولية أو الأجنبية من حيث السعر والجودة ، وتدفق السلع الأجنبية إلى الأسواق العربية إلى جانب السلع العربية ، يحد من التجارة البينية وبالتالي يشكل عائقا أمام تنفيذ الاتفاقية .[3]

2- بروز فرص لترقية الاتفاقية :

وجود تحديات ومشكلات لإقامة وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا يعني خلوها من إمكانية توفير العديد من الفرص ، فالاتفاقية تعد حافزا جيدا لولوج عالم اقتصادي يعتمد أساسا على آلية السوق وتحرير التجارة الدولية

---

[1] - سليمان المنذري ، مرجع سابق ، ص ، ص : 104-105.

[2] عمر صقر ، مرجع سابق ، ص : 219.

[3] نهى درويش ،" اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني :

http://www.masrawy.com/News/2004/fullcoverage/freemarket/4.aspx. *تم الاطلاع عليها في 2005/04/19.*

وبالتالي دفعها ، أي الدول العربية ، إلى الاهتمام أكبر باقتصاداتها وإمكاناتها المختلفة ، وانتهاج سياسات وبرامج عمل ضمن الاتفاقية لدعم وترقية تنافسيتها عالميا .

كذلك يعتبر البرنامج التنفيذي آلية جد مهمة و مثمرة من أجل المتابعة المستمرة والدقيقة ، فهو يوفر للدول العربية إمكانية مشاركة المؤسسات المالية العربية في متابعة تنفيذ البرامج ، عمليات اتخاذ القرارات وإجراء البحوث والدراسات المتخصصة لبحث مواضع متعددة وتهم منطقة التجارة العربية الحرة . وما يجعل عملية التنفيذ مرحلة مهمة وبشكل متواصل ، هو اتخاذ قرار يجعل موضوع متابعة تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى محورا لكل دوراتها إلى أن يتم التطبيق النهائي وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ولهذا قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يشكل خطوة ضرورية على طريق أشمل وأوسع لكنها في نفس الوقت لا تزال خطوة غير كافية ، يجب أن تتبعها خطوات أخرى عديدة أكثر جرأة وأكبر أهمية ويبقى سؤال جوهري يطرح وهو : هل تستطيع الدول العربية بعد تطبيق هذه الاتفاقية بناء الاقتصاد العربي ليصبح رقما يعتد به بالنسبة لمجمل الاقتصاد العالمي ؟

المطلب الثاني: السوق العربية المشتركة

تعتبر السوق العربية المشتركة من أهم المنجزات التي تحققت لمجلس الوحدة الاقتصادية و التي جاءت كمبادرة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، و لتحقيق مزيد من التقدم و رفع مستوى و تحسين ظروف العمل . و الغرض من هذا المطلب هو تبيان أهم النقاط المميزة لهذا النوع من العمل العربي المشترك ، بالإضافة إلى تناول أسباب التعثر و عدم تحقق الأهداف التي كانت مرجوة منها .

أولا : مفهوم السوق العربية المشتركة وأهدافها

1-مفهوم السوق العربية المشتركة :

ظهرت السوق العربية المشتركة منذ عام 1964 ، وهي تعتبر تنظيما يقوم بين مجموعة من الدول على أساس مبادئ إطلاق حرية المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال والأفراد تدريجيا فيما بينها ، بحيث تخضع هذه المبادلات لقواعد تنظيمية متعددة ، لما يؤدي إليه تقرير هذه الحريات من خلق أوضاع ومؤشرات جديدة في اقتصاديات هذه الدول بالإضافة إلى التزام هذه الدول الأعضاء بانتهاج مجموعة من السياسات المشتركة في مجالات التجارة ، الزراعة والصناعة [1].

لذلك فإن مفهوم السوق العربية المشتركة يقوم على أركان أساسية هي :

أ – حرية انتقال السلع والمنتجات بين الدول الأعضاء :

وفي هذا الصدد تأتي القيود الجمركية كدعامة أساسية للسوق العربية المشتركة ، ذلك لأن إلغاء هذه القيود أو الضرائب المفروضة ستسهم في توسيع إطار المعاملات في نطاق السوق ، وتحقيق نمو متزايد في تجارتها الخارجية .

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ، مرجع سابق ، ص : 110 .

ب–حرية انتقال رؤوس الأموال في نطاق السوق :

هذه الخطوة لها الدور الفاعل في تنشيط وتوفير مناخ استثماري ملائم لترقية حركية رؤوس الأموال في الدول العربية الأعضاء ، مما يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال ، واستغلال أمثل للثروات المعطلة .

ج–تقرير حرية انتقال الأفراد واليد العاملة بين الدول الأعضاء

هنا تأتي التشريعات الوطنية لكل دولة عربية عضو في السوق، والتي تتعلق بالعمل والضمان الاجتماعي كأساس لتحقيق هذا الركن ، لهذا وجب التسويق بين هذه السياسات والتشريعات بما يحقق أو يكفل حقوق العمال عند انتقالهم في الدول العربية الأعضاء .

د–تنسيق بين جوانب السياسة الاقتصادية والمالية :

تعطي السوق العربية المشتركة دافعا قويا لدراسة وبحث التشريعات والسياسات الاقتصادية والمالية للدول العربية الأعضاء في السوق ، خاصة تلك المتعلقة بالنظم الضريبية و العلاقات التجارية . إلى جانب تلك المشروعات المشتركة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ، لا تتوافر لدولة عربية بمفردها ، أو تكون ذات طابع دولي أو إقليمي ، ولا تقتصر فائدتها على دولة واحدة من دول السوق كخطوط البترول والغاز الطبيعي ومد خطوط السكك الحديدية .

2–أهداف السوق العربية المشتركة :

لا تعد السوق العربية المشتركة هدفا في حد ذاتها ، بل هي وسيلة لدفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء ودعم مصالحها الاقتصادية في مواجهة التطورات الاقتصادية العالمية فهي تتيح –إذا نجحت كمشروع– إمكانية تحقيق مزايا متعددة للدول الأعضاء ، والتي لا تتحقق بنفس القدر لكل دولة من دول السوق ،وذلك بسبب تفاوت نصيب كل دولة عربية من الثروات الطبيعية و الخبرات الفنية ومدى قوة بنيانها الاقتصادي بصفة عامة وأهم أهداف السوق العربية المشتركة هي :

أ– توسيع نطاق السوق :

هو هدف يتحقق بالإلغاء التدريجي للضرائب الجمركية على انتقال السلع والمنتجات بين دول السوق ، وبالتالي زيادة معدلات التصدير وتحقيق مزايا تحقيق تكلفة الإنتاج وزيادة فرص العمل .

ب– تحسين معدل التبادل التجاري :

تعامل الدول العربية مجتمعة ضمن السوق العربية المشتركة سيمكنها من تدعيم قدراتها الاقتصادية على المستوى العالمي ، ويكون لها الثقل الاقتصادي خاصة لإنتاجها بعض السلع الأساسية ذات السوق العالمي .

ج- استغلال امثل لموارد الثروة المعطلة :

توفر السوق العربية المشتركة فرصة استغلال الموارد الطبيعية المعطلة في الدول العربية الأعضاء ، وذلك من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لاستغلالها و خلق أسواق لتصريف المنتجات مما يؤدي إلى زيادة في العمالة وزيادة الدخل القومي .

ثانيا: مبررات إنشاء السوق العربية المشتركة :

تحديات عديدة تواجهها الاقتصاديات العربية والتي تصب مجملها في الصراع الدولي من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى ، وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ، وحتى وإن اعتبرت هذه القوى قوى كبرى إلا أنها ، بدورها تسعى أو تعمل على توحيد جهودها وإمكاناتها ضمن تكتلات وتحالفات باتت تشكل ظاهرة عالمية على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا من أجل حماية مصالحها ، لهذا يفرض التكامل العربي نفسه بديلا حتميا وحقيقيا لمواجهة هذه التحديات ، وأتى مشروع السوق العربية المشتركة يمثل طوق نجاة لانتشال الاقتصادات العربية من التشرذم والتنافس إلى التنسيق والتكامل ومن الضعف إلى القوة .

فالسوق العربية المشتركة كصيغة من صيغ التكامل العربي تعتبر خيارا ضروريا ، للتصدي لهذه التحديات العالمية التي تعتبر كتغيرات جذرية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وما أفرزه من تفاوت واضح في التنمية بكل أوجهها في مختلف دول العالم ، وتأثيرها الكبير على اقتصاديات العالم الثالث وخاصة دول العالم العربي .ومواجهة الدول العربية بمفردها هذه المعطيات الجديدة يجعل الأمر صعبا جدا ، وهنا تكامل اقتصاديات الدول العربية ضرورة ملحة للتعامل مع باقي دول العالم والمساهمة في خلق وتدعيم و الرفع من تنافسيتها على مختلف الأصعدة .

ثالثا : عقبات تطبيق مشروع السوق العربية المشتركة:

بالرغم من العديد من الصعوبات والفرص التي يمكن أن تتحقق بإنشاء السوق العربية المشتركة ، إلا أنها ما زالت الدول العربية لم ترق إلى أي صيغة من صيغ التكامل العربي ، ومنها السوق العربية المشتركة وذلك للواقع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه العالم العربي ، والذي حال دون قيام هذا المشروع الطموح ، وبالتالي عدم تحقيق الأهداف التي سطرها مشروع السوق العربية المشتركة ، و كون متطلبات إنجازها لم تتوافر بعد .

و تعثر الاتفاقية وعدم تطبيقها بالصورة المرجوة ، راجع إلى العديد من العوامل التي سببت في عرقلة التطبيق الفعلي وأهم هذه العقبات يذكر ما يلي :

1-تفاوت النظم السياسية والسياسات الاقتصادية :

تلعب السياسات الاقتصادية والنظم السياسية دورا رئيسيا في نجاح مشروع السوق العربية المشتركة ، لذلك فإن اختلافها يؤدي حتما إلى تفاوت دور الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لكل دولة عربية ،وبالتالي آليات عمل السوق وأيضا تفاوت معدلات نمو الدول الأعضاء .

أما سياسيا ، فإن تبعية بعض الدول العربية إلى اقتصاديات دول كبرى من الممكن أن يخلق ضغوطات وتصبح من العوامل المعرقلة .

2-عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء :

وجود بعض الدول العربية التي تتمتع بثروات طبيعية وفنية بقدر أكبر من غيرها من الدول الأعضاء ، يساهم في تفاوت المزايا المتوخاة من السوق العربية المشتركة وبالتالي نمو اقتصاديات دول معينة على حساب غيرها من الدول الأعضاء .

3-قيام تكتلات اقتصادية وانتهاج سياسات تجارية تفضيلية مقابلة :

قيام السوق العربية المشتركة يؤدي إلى رفع معدلات نمو التجارة الخارجية بين الدول العربية الأعضاء على حساب معاملاتها مع العالم الخارجي ، وبالتالي انخفاض معدلات نمو تجارتها مع دول العالم الخارجي ستتاثر بهذا المشروع ، هذه الدول المتأثرة من الممكن أن تسعى إلى الاندماج مع دول أخرى في صورة تكتل مقابل للحد من الآثار السلبية مما قد يشكل عقبة في طريق نجاح دول السوق العربية المشتركة في المحافظة على أسواقها القديمة وتوسيع نطاقها إذا ما نجح التكتل الجديد .

المطلب الثالث : التكامل الاقتصادي العربي :

مع التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة ، أصبح من الضروري تجاوب الاقتصاد العربي و إعادة النظر في الأنظمة الاقتصادية و إزالة مختلف الحواجز لمسايرة التطور العلمي و التقاني ، و لعل بات المنهج الوحيد للتكيف و تقليل المخاطرة يتمثل في التعاون و التكامل التدريجي للدول العربية لمواجهة هذه التحديات .

أولا: أهمية التكامل الاقتصادي العربي

يحقق التكامل الاقتصادي العربي ما أطلق عليه الوفرات الاقتصادية عندما تكون الأسواق العربية مفتوحة و القطاع الخاص مؤثرا و شريكا ، و من المنافع المتوقعة نتيجة هذا التكامل التحول في العلاقات مع العالم الخارجي من سياسة الاستيراد الى سياسة التصدير ، و هذا يسمح بتحسين العلاقات التكاملية و استخدام الميزة التنافسية و إمكانات التعاون في العلاقات البينية التجارية و غيرها [1].

1-مفهوم التكامل الاقتصادي العربي :

إن مفهوم التكامل العربي يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ، ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود ،ومرورا بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي حتى يصل إلى شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة أو التكامل التام بين اقتصاديات الدول العربية ، بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد في اقتصاد أي بلد منفرد .و

---

[1] شبكة النبأ المعلوماتية ، "تحديات الاقتصاد العربي و تجاوبها مع التطورات الاقتصادية الدولية "، منشورة على الموقع الالكتروني: *http :// www.annabaa.org* تم الاطلاع عليها في *2006/07/02* .

يرتبط بذلك طرح وتقويم المداخل المختلفة لإنجاز عملية التكامل فيما بين اقتصاديات الدول العربية التي يمكن أن تندرج تحت ثلاث مستويات .

ويمكن تقسيم المداخل التي اتبعت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي إلى المداخل التالية [1]:

- مدخل تركيز التجارة أو المدخل التبادلي للتكامل.
- مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال و تسهيله .
- مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.
- مدخل المشروعات العربية المشتركة.
- مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية أو التنسيق القطاعي.
- المدخل التخطيطي الإنمائي .

2-دوافع وعناصر التكامل العربي :

تعتبر المتغيرات الدولية الدافع الرئيسي و المباشر للدول العربية من اجل التفكير بإستراتيجية للتكامل الاقتصادي ، هذه التطورات التي تسير في اتجاهين رئيسيين يتمثل الأول في حرية التجارة الدولية و إزالة كافة الحواجز بين الدول و تأكيد ربط الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي ، مع تعاظم دور القطاع الخاص في تسيير السياسات الاقتصادية . أما التوجه الثاني فهو نمو التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي نجحت في تحقيق زيادة مطردة في حجم تجارتها الخارجية بالإضافة إلى عدة مزايا و التي تم التعرض إليها بشيء من التفصيل في المبحث الأول من الفصل الأول .

لذلك فان هذه المتغيرات تعد بحق تهديدا اقتصاديا للدول العربية الذي ينعكس على طموحاتها التنموية و أوضاعها المستقبلية على خريطة القوى الاقتصادية العالمية ، هذا الواقع يحتم على الدول العربية التكامل و تحقيق درجات عالية من الاندماج الاقتصادي ، و الإسراع في اتخاذ خطوات فعالة و ايجابية و على أوسع مدى، و نطاق لضمان إقامة صورة واقعية و عملية للتجمع و التكامل الاقتصادي العربي .

ثانيا : أسباب تعثر محاولات التكامل الاقتصادي العربي

لا يزال مفهوم التكامل الاقتصادي العربي لا يعامل بالجدية الواجبة ، بدافع نزعات الانكفاء القطري على الذات ، و تحت ضغط جماعات المصالح أو لا يطرح من منظور ضرورته للاندماج المتكافئ في الاقتصاد العالمي ،و انما باعتباره آلية لتحقيق تنمية مستقلة عربية ،[2]توفر عملية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ظروفا ومزايا متعددة للتعامل مع أوضاع العولمة ومختلف متغيراتها ، وبالتالي ضمان تجاوز سلبيات الأسواق الضيقة بكل دولة على حدة .

لكن يبقى مشروع التكامل الاقتصادي العربي حبيس بعض المعوقات التي تعيق تحقيقه ، وتطبيق مختلف خططه وبرامجه التنموية ، ولعل هذه المعوقات تكون أغلبها هيكلية ، والتي من أهمها ضعف الهياكل الاقتصادية للدول العربية

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي ،مرجع سابق ، ص : 69.

[2] طه عبد العليم ،" العولمة : هل يملك العرب رؤية إستراتيجية "، مقالة في مجلة : العربي ، العدد 485 ، افريل 1999 ، الكويت .

والتشابه النسبي في الهياكل الإنتاجية ومنظومة السلع التصديرية ، هذه الأخيرة التي تعتمد في أغلبها على سلع نفطية تمثل 90% من الناتج المحلي الإجمالي ، هذا الاعتماد خاصة في الدول العربية النفطية يؤدي إلى ظهور أو نشوء اختلالات وضعف أو انخفاض معدلات النمو ليس الاعتماد على إيرادات النفط خاصة وأنها أسعار النفط في تقلبات وتأثرات بمختلف العوامل السياسية ، والاقتصادية العالمية وهذا ما يؤدي إلى أن الدول العربية لم تتمكن من تحقيق التكامل الاقتصادي لسبب رئيسي هو افتقارها إلى المقدرة على التحول ،وهذا ما يؤهل بالأوضاع الاقتصادية العربية إلى التفكك وليس للتكامل الاقتصادي ،وهذا الوضع الكارثي لن يتغير إلا من خلال توفير قوى ديناميكية كافية مغذية لعملية التحول من الأنشطة القائمة الأقل كفاءة إلى أنشطة جديدة أكثر كفاءة وأعلى نموا في معدلاتها ، أو التي تعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة مقدرتها التنافسية لأن تماثل الأنشطة الإنتاجية في بداية تكوين سوق عربية مشتركة يمثل مشكلة حقيقية مع غياب المقدرة على التحول واستمرار حالة الركود التقني .

تعتبر البلدان العربية جميعا دون استثناء دول نامية و ذلك باعتبار هياكلها الاقتصادية المختلة ، و مؤشر الاختلال الهيكلي في معظم الدول العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو قلة قليلة جدا من السلع التي لا يمكن لنشاطها الإنتاجي أن يدفع معدلات التنمية في الأجل الطويل أو يحقق لها الاستقرار في الأجل القصير .[1]

أيضا ، تبقى مشكلة التبعية الاقتصادية للدول العربية من أخطر العوامل الهيكلية التي ليست التفكك الاقتصادي العربي ، من وجود علاقة تبادل دولي مختل بين طرفي أو أكثر وبالتالي لتحقيق مصالح الطرف أو الأطراف التي لا تمايز الاستغناء عنها والتي تكون الحاجة إليه دائمة وهذا ما يحصل بالنسبة للدول العربية ، فنشأ هناك نمط تبادل لا تكافئ خاصة مع بقاء الهياكل الإنتاجية مرتبطة بالنشاط الأولي خاصة النفطي منها ، وتأثرت أكثر البقية بانخفاض الطلب العالمي تسبب على المواد الأولية مع التقدم التقني وبالتالي توافر بدائل صناعية مع إمكانية استخدام الخامات .

هذه هي المعوقات الأساسية التي لا زال التكامل الاقتصادي العربي يعاني منها ويواجهها والتي يمكن التخلص منها إلا من خلال إيجاد حلول حقيقية لها من خلال التنمية ، فهل هذه الأخيرة يمكن أن تدفع لتحقيق هذا التكامل العربي ؟

ثالثا : مقومات تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

ستبقى مسالة تحقق نمو اقتصادي مطرد تحديا حقيقيا أمام الدول العربية بيدا انه نجد أن إمكانيات التعاون الاقتصادي العربي كبيرة ، و هو موضوع يحتاج الى تخطيط سليم يكفل حماية مصالح كافة الدول العربية مع تحقيق الاستمرارية ،و توفير الضمانات الكافية لهذا الغرض .إن بحث قضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك و مستقبله يتطلب في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العربي إعادة تقييم لنتائجه ، و على المؤسسة الأم الجامعة الدول العربية باعتبارها الهيئة أو الجهاز الممثل للحكومات العربية و ارتباط نجاح التكامل الاقتصادي العربي بمدى فعاليتها و تحولها من مجرد إبداء النصائح و التوصيات الى رسم السياسات الموحدة بما يحقق صالح العرب ككل .[2] في هذا الوقت و هي تشهد مرحلة انتقالية أن تبادر إلى تشكيل لجنة من الحكماء يساندوهم ذوو الخبرة و الاختصاص تتولى مهمة إعداد

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد ،" قضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002 ، ص : 249.

[2] محي محمد مسعد ،" بحوث في الاقتصاد العربي "، المكتب العربي الحديث ، مصر ، 2001 ، ص : 241.

إستراتيجية اقتصادية جديدة أكثر واقعية و رشدا في ظل الظروف الراهنة و الالتزام بتنفيذها تقوم على محور واحد هو كيفية تحقيق السوق العربية المشتركة بكل أركانها أي حرية انتقال رؤوس الأموال و السلع و ممارسة النشاط الاقتصادي بين الدول العربية وفق برنامج زمني محدد تلتزم الدول العربية بتنفيذه ، و من الضروري أن يكون هناك دور متفاعل و مؤثر لرجال الأعمال العرب ، و ذلك بتكوين رؤاهم و طموحاتهم عند صياغة أو تطوير التشريعات و النظم الخاصة بالاستثمار و التجارة على مستوى كل دولة عربية و على مستوى الجامعة العربية و منظماتها المتخصصة ذات العلاقة ، و هذا من شانه أن يفعل التكامل الاقتصادي العربي .[1]

إن تحقيق هذا الطموح الاقتصادي القومي يتطلب في المقام الأول تهيئة درجة ملائمة من العلاقات السياسية الوثيقة بين الدول العربية لمواجهة تحديات المشاريع التكاملية البديلة و الهيمنة العالمية لسادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد .

هذا بالإضافة إلى ضرورة توسيع المبادلات العربية في المستقبل من خلال تنمية المشروعات و الفروع الإنتاجية التي بدورها تسهم في تخصص المبادلات العربية و بالتالي توسيعها بدل التبادل التجاري الذي لا يؤدي الى بالضرورة الى نمو المبادلات في ظل الهياكل الحالية للاقتصادات العربية و لا يمكن أن يؤدي إلى التطوير التلقائي للجهاز الإنتاجي .[2] ولابد هنا بعد أن يستقر الاقتصاد العربي في ظل الوحدة تصبح العملة الموحدة أمرا ضروريا لا غنى عنه و الذي يستدعي من متخذي القرار العرب البدء في التفكير في العملة الموحدة و شروط إصدار و نسبة عمل كل دولة في هذه العملة .[3]

---

[1] كمال الدين عبد الغني المرسي ،" الخروج من فخ العولمة " ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2002 ، ص : 182.

[2] د.سليمان المنذري ،" تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية و الاتفاقيات الثنائية و المنطقة العربية الكبرى" ، منشورة على الموقع الالكتروني : *http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ECON4htm* تم الاطلاع في 2006/07/02

[3] سعيد يس عامر ، "الإدارة و آفاق المستقبل "، وايد سيرفس للاستشارات و التطوير الإداري ، مصر الجديدة ، 1998 ، ص : 417.

خلاصة الفصل الثاني

لعلنا لا نملك الإجابة الواضحة على الأسئلة التي طرحت في تمهيد هذا الفصل حتى الآن ، فما هو مطروح مجـــرد دراسات نظرية لم و لن تجد طريقها إلى التنفيذ في ظل إرادة سياسية مفقودة ، و أنظمة تابعة و منظومة عالمية تترصد لنا و تريد محو هويتنا العربية . فالاقتصاد العربي الغني بثرواته الطبيعية و البشرية لازال يعاني من تنافسية متواضعة و هشة في ظـــل الظروف الراهنة ، و لعل أن السبب الجوهري في التقاعس الاقتصادي العربي يرجع أساسا إلى غياب إرادة قوية للعرب متخذي القرارات في النجاح ، و عدم وجود هناك رغبة حقيقية في النهوض بالاقتصادات العربية مجتمعة ،و تشكيلها لاقتصاد إقليمـــي موحد يجعلها في مصاف الاقتصادات و التجمعات الإقليمية الدولية العملاقة التي جعلت مفتاح تنافسيتها في توحدها و توحد جميع إمكاناتها المالية و البشرية

فلقد جاء الفصل الثاني بمباحثه الثلاث لتسليط الضوء على المداخل التي من شانها أن تكون مداخل إستراتيجية لتحقيق التنافسية و تعزيزها ، و التي من بينها تناول المدخل الاقتصادي لتنافسية الدول العربية ، و الذي تم التركيز فيه علـــى التجـــارة البينية العربية و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و العربية البينية ، باعتبارهما وسيلتين جد فعالتين في خلـــق التنافســـية و جعـــل التعاون العربي في هذين المجالين الحيويين الطريق الأمثل نحو التفوق و التميز دوليا . غير أنهما يسجلان ضعفا انعكس مباشـــرة على الأداء العام للاقتصادات العربية ،و هذا راجع إلى عدم تحسن مناخ الاستثمار بالشكل المرجو ، بالإضافة إلى مشاكل و عقبات عديدة تحول دون تحقيق تجارة عربية بينية ناجحة و مثمرة.

أما المدخل الآخر الذي يعد بحق سبب نجاح الأمم ، فيتمثل في الجانب المعرفي و التقاني ، هو الآخر يعرف تدنيا و تدهورا واضحين، بالرغم من أن الدول العربية تزخر بكفاءاتها و ثرواتها البشرية المميزة ، لكن الأسباب التي ترجع إلى الوضع المعرفي و التقاني الكارثي في الدول العربية يرجع إلى أسباب عدة ، و التي من أهمها واقع البحث العالمي العربي المتردي و عـــدم الاستفادة من ما توفره الثورة التي يشهدها عالم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات .

في حين جاء التكامل الاقتصادي العربي ليدرس كمدخل ثالث و الذي لا يقل أهمية عن المدخلين السابقين ، هذا الحلم الذي مازال يراود كل مواطن عربي ، حيث أصبح اللقاء العربي العربي تحت أي شكل من الأشكال و في أي مجال من المجالات التي تسهم في توحيد الصف العربي ، حلما لأي مواطن عربي يطمح لتعاون بين الدول العربية . و لان الـــدول العربيـــة في الوقت الراهن لن يمكنها أن تجاري متطلبات عالمية و هي منفردة ، يبقى أمامها أن تسعى إلى تفعيل الطاقات الكامنة فيها و هي مجتمعة ، و ما يحققه هذا الاندماج من تحقيق مزايا تنافسية و مكاسب ، و لهذا بادرت الدول العربية بالقيـــام بصـــور عديدة للعمل العربي المشترك من أهمها قيام منطقة التجارة الحرة العربية الذي يشكل خطوة ضرورية على طريق أوسع و اشمل ، لكنها تظل خطوة غير كافية إذ يجب أن تتبعها خطوات أخرى عديدة أكثر جرأة و اكبر أهمية ، و الأهم هنا هو العمل على تذليل تلك العقبات التي تقف أمام نجاح صور العمل العربي المشترك.

هي نظرة خاطفة على ما يعيشه العالم العربي في ظل التحولات و التحديات الراهنة ، لكن كعينة من العالم العـــربي ، ما هو وضع تنافسية الجزائر كدولة عربية ؟ و هل لها الإمكانات و الفرص لتملك قدرة تنافسية على المستوى العربي و العـــالمي ؟هذا ما سيتم التأكد منه في الفصل الموالي .

تمهيد

بدأت الجزائر اليوم تسلك مسلك الإصلاح و التحديث ، و شرعت في إجراء تغييرات عميقة تماشيا مع انفتاح السوق و احتدام المنافسة الدولية ، سعيا منها نحو تحسين وضعها التنافسي و تحسين مستوى معيشة مواطنيها . هذا بالإضافة إلى صياغة برامج لدعم النمو الاقتصادي بهدف تعزيز البنى التحتية و إنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية . و الجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع.

و لتعقد التحولات التي يشهدها العالم و فوريتها و ارتباطها ببعضها البعض ، تشهد الجزائر ضعفا في مختلف قطاعاتها الحيوية ، و هو ما يؤثر على قدرتها التنافسية بالرغم من بعض الانجازات المحققة . فبات لزاما على متخذي القرار أن يسعوا لتمكين الجزائر من اكتساب القدرة على مواجهة المنافسة و تحملها ، و يتطلب هذا التحول تدخلا واسع النطاق و معمقا ، ذلك أن التوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول دون استثناء تنمية واكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها المواجهة . ويجدر بالذكر أن تنافسية الاقتصاد يمكن تنميتها وتطويرها من عدة مداخل ، و هذا موضوع الفصل الثالث من هذا البحث.

فمن خلال هذا الفصل ، ستكون هناك محاولة التعرف على مختلف مرتكزات التنافسية الجزائرية ، و أهم المشكلات أو العراقيل التي تعيق تحقيق التنافسية عربيا و دوليا . بداية من خلال المبحث الأول سيتم التركيز على الأداء الجزائري في بعض المؤشرات الدولية ، و التي تعكس جانبا من جوانب تنافسية الجزائر .ثم بعد ذلك سيتم التطرق في المبحث الثاني إلى الاستراتجيات التي تسهم في النهوض بالتنافسية الجزائرية ، و هنا تم التعرض إلى تبني الجزائر الإستراتيجية الصناعية الجديدة ،و ضرورة تدعيم و تنويع القاعدة التصديرية ، كذلك تناول جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و المحلية ، و دورهما في التنمية الشاملة .أما المبحث الثالث ،فسيلقي الضوء على بدائل التكامل الاقتصادي العربي ليفسح المجال أمام التحالفات الدولية و الشراكة الأجنبية ، للاستفادة من المزايا التي توفرها مثل هذه الأشكال من التعاون الدولي و هذا بهدف تطوير التنافسية الجزائرية.

المبحث الأول : نظرة على آداء الجزائر في بعض المؤشرات

ما أن القدرة التنافسية، وحسب تعريف تقرير التنافسية العالمي، هي قدرة البلد على تحقيق معدلٍ مرتفعٍ ومستمرٍّ لنمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدول النامية تملك فرصة أكبر على تحقيق نموٍ أعلى لمعدل نصيب الفـــرد من الناتج المحلي الإجمالي من الدول المتقدمة ذلك أن الأخيرة تكون قد وصلت إلى الطاقة القصوى في استخدام مواردهـــا وتظهر فعالية التنافسية للاقتصاد من خلال مجموعة من العوامل والمؤشرات كما سبق عرضها وسنوضح درجة وقيمة تلك المؤشرات في الجزائر تعكس المؤشرات التالية مدى قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة المنافسة العالمية:

المطلب الأول : مؤشرات التنافسية ، الحرية الاقتصادية و الحاكمية

تلعب المؤشرات خاصة الكمية منها دورا بالغ الأهمية في تقييم آداء الدولة و مدى فعالية مختلف الأجهزة المكونة لاقتصادها ، و ترتيبها على المستوى العالمي ، فهي بذلك تعتبر مقياسا جيدا في معرفة مكانة الدول و وزنها في الاقتصـــاد العالمي و مدى مواجهتها للمنافسة العالمية . وتعد مؤشرات التنافسية ، الحرية الاقتصادية و الحاكمية مـــن أهـــم هـــذه المؤشرات التي تقيس درجة تكيف الدولة مع المتغيرات العالمية و اعتبارها كأداة لاتخاذ القرار الاقتصادي .

ولتسليط الضوء على آداء الجزائر ضمن هذه المؤشرات العالمية ، جاء هذا المطلب كمحاولـــة لتحديـــد موقـــع الجزائر عالميا .

أولا : مؤشر التنافسية

حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2006 – 2007 فإن للجزائر قدرات تنافسية لا تزال متواضعة ، بالرغم مـــن أنها عرفت تحسنا مقارنة بسنة 2005 – 2006 ، فانتقلت من المرتبة 82 إلى المرتبة 76 من بين 125 دولة [1] . فلقد سجلت الجزائر حسب هذا التقرير واحدا من أفضل المؤشرات الاقتصادية على الصعيد العالمي . حيث يعـــيش مرحلـــة انتقالية ترتكز على عوامل التنمية ، و أن اقتصادها يتجه بشكل كبير نحو تحقيق النجاعة المطلوبة .

و اعتبرت الجزائر حسب ذات التقرير أنها ضمن الدول الأقل تنافسية ،و اعتمد التقرير على عدد من المؤشرات والتي ضمت جميعها في مؤشر التنافسية العالمي بتقدير قدره 3.90 .و من بين هذه المؤشرات وضعية المؤسسات و الهيئـــات و المنشآت القاعدية ، و المؤشرات الاقتصادية الكلية ، فضلا عن وضعية القطاع الصحي ، التعليم و القدرات التقانيـــة ، و حماية و احترام الملكية و مدى انتشار الرشوة .

و لازالت الجزائر تعاني من سلبية بعض المؤشرات خاصة تلك المتعلقة بالبيئة المعرفية و التقانية ، و مجالي الرشـــوة و مدى استقلالية القضاء . و تدعمت الجزائر في مجال مؤشرات الاقتصاد الكلي ، أين احتلت المرتبـــة الأولى بـــالنظر إلى الراحة المالية التي تتمتع بها ، و عليه فإن وضع الاقتصاد الجزائري لا يزال بعيدا عن الشروط الموضوعية التي تضعها العديد من الهيئات الدولية و يمكن تلخيص البيانات أو النتائج التي توصل إليها المنتدى في الجدول التالي و الخاص بالجزائر .

[1] *http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitveness_Report/Repots/gcr_2006/chapter_1_.pdf.*

و حسب تقرير تنافسية أفريقيا الذي كان آخر تقرير بالنسبة لهذه المنطقة سنة 2004 ، فقد احتلت الجزائر الرتبة الحادية عشر ضمن 25 دولة افريقية[1] . أما عربيا حسب ذات التقرير و الخاص بالعالم العربي ، احتلت الجزائر الرتبـــة العاشـــرة عربيا [2].

ثانيا : مؤشر الحرية الاقتصادية

أصبحت الحرية الاقتصادية مقياسا هاما للتعبير عن آداء الحكومات و مؤشرا جيدا في تفسير عملية جـــذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية ، و أهمية الحرية الاقتصادية تتضح من خلال تأسيس أو صياغة مؤشرات للدلالـــة عنها ، وفي الآتي عرض لأهم ما يتعلق بالحرية الاقتصادية كمؤشر .

1 – تعريف مؤشر الحرية الاقتصادية :

يعرف مؤشر الحرية الاقتصادية حسب مؤسسة "**هيرتاج**" و جريدة "**وول ستيرت جورنال**" و اللتين تعتبران أهم هيئتين تصدران هذا المؤشر على أنه : " درجة غياب الحكومات في الإجبار أو التقييد على الإنتاج ، التوزيع و استهلاك السلع و الخدمات"[3].

و يعرف أيضا حسب معهد ***FRASER*** : " على أنه مدى دعم السياسات و هيئات الحكومة للحريـــة الاقتصادية من خلال توفير البنية اللازمة والضرورية للتبادل الحر و الحماية للأشخاص و ممتلكاتهم ".[4]

و مساهمة الحكومات هنا تتجلى من خلال البيئة النقدية والقانونية و دورها في تسهيل التعامل وفق شروط و ظروف التبادل الحر .

ب – مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية :

يتكون مؤشر الحرية الاقتصادية من 50 متغيرا اقتصاديا مستقلا ، و جمعت هذه المتغيرات ضمن عشرة عوامل تمثل العناصر الرئيسية للحرية الاقتصادية ، و جمعت هذه العناصر بالتساوي بحيث تعطي لكل دولة نقطة إجمالية و التي تحسب من المتوسط الحسابي البسيط لتنقيط كل عنصر من العناصر العشر و يتراوح من 1 إلى 5 و الجـــدول التالي يبين المتغيرات الاقتصادية المستقلة المحددة لكل عنصر من عناصر الحرية الاقتصادية .

[1] *World economic forum ," The Africa competitiveness report" , 2004 , p: 106.*
[2] *http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Arab20%world20%competitiveness20%report/index.htm.*
[3] أحمد بضياف و أحمد بولرباح ،" الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية" ،مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة ، ص : 243. .
[4] *Economic freedom of the world ", Annual report" , 2004 , p: 05.*

جدول رقم (03/02): عناصر مؤشر الحرية الاقتصادية

الرقم	العنصر	المتغيرات الاقتصادية المستقلة
01	السياسة التجارية	معدل الرسوم الجمركية ، القيود الجمركية و الإجراءات الجمركية
02	العبء الضريبي للحكومة	المعدل الحدي للرسم على الدخل و نسبة التغير السنوي للإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.
03	تدخل الحكومة في الاقتصاد	نسبة الاستهلاك الحكومي من الاقتصاد ، ملكية الدولة لمؤسسات الأعمال و الصناعة ، نصيب دخل الدولة من الملكية و المؤسسات التابعة لها و المنتجات الاقتصادية المنتجة من طرف الدولة
04	السياسة النقدية	متوسط معدل التضخم
05	تدفق رأس المال و الاستثمار الأجنبي	قانون الاستثمار الأجنبي ، القيود على تملك الأجانب للأعمال ، القيود على الصناعة و الشركات المفتوحة للمستثمرين الأجانب ملكية الأجانب للأرض ، المعاملة المتساوية أمام القانون للشركات الأجنبية و المحلية ، القيود على توزيع الأرباح ، القيود على تحويل رأس المال و مدى إمكانية التمويل الداخلي للشركات الأجنبية
06	البنوك و التمويل	تملك الدولة للمؤسسات المالية ، القيود على فتح البنوك الأجنبية للملحقات و فروع ، تأثير الدولة على تخصيص قروض ، الإجراءات الحكومية في مجال البنوك و المالية و حرية عرض كل أشكال الخدمات المالية و سياسات التأمين و الضمان الاجتماعي
07	سياسة الأجور و الأسعار	قوانين الحد الأدنى من الأجور ، الحرية في وضع الأسعار بدون تدخل الحكومة ، مراقبة الأسعار ، مدى استعمال مراقبة الحكومة للأسعار و إعانات الحكومة لدعم الأسعار .
08	حقوق الملكية	تدخل الدولة في جهاز القضاء تحديد العقود في القانون التجاري إقصاء التحكيم الأجنبي في المنازعات ، مصادرة الملكية ، الفساد في جهاز القضاء ، التأخير في استلام الأحكام القضائية و حماية الملكية الخاصة .
09	القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي	الترخيص المطلوب لتشغيل مؤسسة ، التسهيل للحصول على رخصة ، البيروقراطية ، قوانين العمل ، البيئة و حماية المستهلك و قوانين العمل و الصحة .
10	السوق السوداء	التهريب ، القرصنة لحقوق المؤلف في السوق الموازية ، الإنتاج الزراعي في السوق الموازية ، الإنتاج الصناعي في هذه السوق ، الخدمات ، النقل و العمل المعروض في السوق الموازية .

المصدر : أحمد بضياف و أحمد بولرباح ، "الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية "،مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة ، ص – ص : 244-245.

أما الجدول الآتي ، فيمثل ترتيب الجزائر عربيا و عالميا خلال السنتين 2005 و 2006 . حيث سجلت الجزائر المرتبة 13 من بين الدول العربية من مجموع 19 دولة عربية و هو ما يدل على أن الجزائر ماتزال متأخرة عن الدول العربية المتصدرة لهذه القائمة و التي تعد دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة ، أما الجزائر فهي ضمن الدول العربية ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة مسجلة بذلك المرتبة 119 عالميا سنة 2006 ، و هي لم تسجل تحسنا كبيرا بالمقارنة بسنة 2005 ، أين سجلت المرتبة 114 عالميا و دائما المرتبة 13 عربيا.

جدول رقم (03/03) : مؤشر الحرية الاقتصادية خلال سنتي 2005 و 2006

الترتيب عربيا	الدولة	الترتيب عالميا : 161 دولة		قيمة المؤشر		تصنيف الحرية الاقتصادية
		2005	2006	2005	2006	
01	البحرين	2520	25	2.10	2.23	حرية اقتصادية شبه كاملة
02	الكويت	54	50	2.76	2.74	
03	الأردن	58	57	2.79	2.80	
04	السعودية	72	62	2.99	2.84	
05	الإمارات	48	65	2.68	2.93	
06	لبنان	76	73	3.05	3.00	حرية اقتصادية ضعيفة
07	سلطنة عمان	60	74	2.81	3.01	
08	قطر	81	78	3.10	3.04	
09	موريتانيا	67	81	2.93	3.08	
10	جيبوتي	98	94	3.30	3.20	
11	المغرب	85	97	3.18	3.21	
12	تونس	83	99	3.14	3.24	
13	الجزائر	114	119	3.49	3.46	
14	مصر	103	128	3.38	3.59	
15	اليمن	132	139	3.70	3.84	
16	سوريا	139	145	3.90	3.93	
17	ليبيا	153	152	4.40	4.16	حرية اقتصادية معدومة
18	العراق	-	-	-	-	لا تتوفر بيانات
19	السودان	-	-	-	-	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" النشرة الفصلية "، السنة 24 ، العدد الفصلي الثالث ، الكويت ،2006 ،ص: 19

و لقد سجلت الجزائر تحسنا طفيفا عام 2006 مقارنة بعام 2005 ، و هو ما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (03/04) : الحرية الاقتصادية في الجزائر لعامي 2005 و 2006

الرقم	العنصر	النقطة 2005	النقطة 2006
01	السياسة التجارية	5	4
02	العبء الضريبي للحكومة	3.9	3.6
03	تدخل الحكومة في الاقتصاد	4	4
04	السياسة النقدية	1	2
05	تدفق رأس المال و الاستثمار الأجنبي	3	3
06	البنوك و التمويل	4	4
07	سياسة الأجور و الأسعار	3	3
08	حقوق الملكية	4	4
09	القواعد المنظمة للنشاط الاقتصادي	3	3
10	السوق السوداء	4	4
	مـــــؤشر الحريـــــة الاقتصاديـــــة	**3.49**	**3.46**

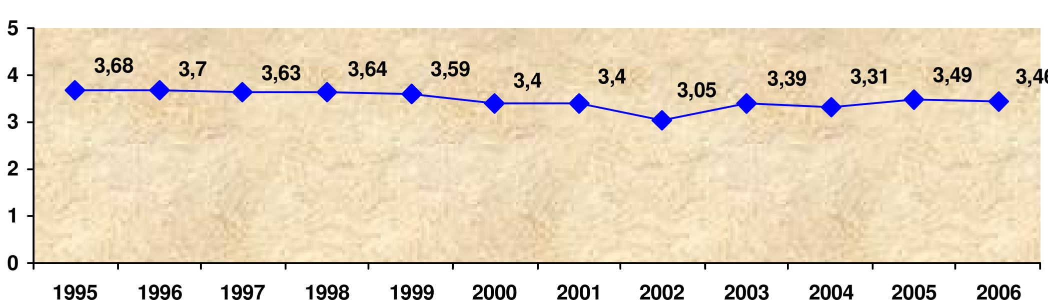
المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من بيانات الموقع الالكتروني لمؤسسة هيريتاج.

ج – موقع الجزائر من مؤشر الحرية الاقتصادية :

غطى مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2004 ، 155 دولة منها 17 دولة عربية [1] و قد احتلت الجزائر ضمن تصنيف 2005 المرتبة 114 بقيمة قدرها 3.49 ، و هو ما يعني عموما أنها غير حرة و قد شهدت هذه القيمة تغيرات تتراوح بين 3.05 و 3.70 في الفترة الممتدة بين 1995 و سنة 2006 و هو ما يوضحه الشكل البياني التالي حسب مؤسسة "هيرتاج" .

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية" ، العدد الفصلي الرابع ، السنة 23 ، 2005 ، ص: 21 .

شكل رقم (03/01) : تطورات مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر



***Source :** http://www.heritage.org/research/features/index/countries.cfm.*

أما في سنة 2006 فلقد ضم المؤشر 161 دولة منها 19 دولة عربية و لقد صنفت الجزائر ضمن تصنيفات الجزائر إلى مجوعة دول ذات حرية اقتصادية ضعيفة محتلة بذلك الرتبة 119 عالميا و هي بذلك سجلت تراجعا بالمقارنة بسنة 2005 و المرتبة 13 عربيا.[1]

ثالثا : مؤشر الحاكمية

و هنا سيتم التعرض الى :

1- ماهية الحاكمية :

بات مفهوم الحاكمية من أهم المفاهيم المعاصرة التي يولي إليها الاهتمام ، و التي أصبحت كمجال دراسة وبحث له الدور الكبير في عملية توجيه و إقرار مدى أهلية الدول النامية خاصة الأقل دخلا لتلقي المساعدات التنموية الممنوحة ، فالحاكمية تعتبر مؤشرا من المؤشرات المساعدة في اتخاذ القرار .

و الحاكمية كغيرها من المفاهيم ، تعددت حولها التعاريف فهناك من يعرفها على أنها " مفهوم يتسع لأجهزة الحكومة ، كما يشمل غيرها من المؤسسات المحلية و المنظمات المجتمع المدني و هي مرادف لمفهوم الحكم الصالح الذي يتضمن الإشارة إلى مفاهيم الشفافية ، المسؤولية ، دولة القانون ، المشاركة ، اللامركزية و التنسيق . "[2]

كما تعرف الحاكمية على أنها " القدرة على استخدام السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية و توظيفها لإحداث التنمية الاقتصادية ، و هي الحالة التي يكون فيها المجتمع منضبطا بقوة الدولة."[3].

مما سبق ، يمكن تعريف الحاكمية على أنها مفهوم يتمتع بعدة أبعاد و توجهات من أهمها ، البعدان السياسي و الاقتصادي .فالحاكمية من منظور سياسي تتضمن مدى فعالية الحكومة و أجهزة الدولة المختلفة في مدى توفير تسيير شرعي و مقبول ، تشارك فيه مختلف الأفراد و الذي يشجع على العدالة و المساواة ، و في نفس الوقت يحارب الفساد و سيادة مفهوم الشفافية.

---

[1] المرجع نفسه ، ص : 21.

[2] بلقاسم زايري ،" الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس 2005 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،ص :91 .

[3] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص : 43.

أما الجانب الاقتصادي من الحاكمية ، فهو قدرة الدولة أو الحكومة على تسيير مواردهـا بكفـاءة و فعاليـة لتطبيق شتى السياسات و الاستراتيجيات لتحقيق التنمية المستدامة . لهذا كله تعتبر الحاكمية كلاً متكاملاً ، و ركيـزة أساسية لتحقيق التنمية ، و عاملا حاسما في تقرير ما إذا كانت الدولة أو الاقتصاد يتمتع بتنافسية عالية أم لا .

2 – الجزائر و مؤشر الحاكمية :

تعددت الجهات و التقارير التي تبحث في موضوع الحاكمية ، خاصة فيما يخص قياس هذا المفهوم و جعله مؤشـرا يتمتع نسبيا بقدرته الجيدة على تقييم و ترتيب الدول و الاقتصادات ، لكن يعتبر معهد البنك الدولي من أهم الهيئات التي وضعت موضوع الادراة الرشيدة أو الحاكمية ضمن الأولويات لمحاور العمل الرئيسية ،و أقام المعهد موقعا شبكيا خاصـا بذلك و هو *www.worldbank.org/wbi/governance.* [1]

و يتكون مؤشر الحاكمية المؤسس من طرف معهد البنك الدولي من مؤشرات فرعية محددة لسـنة 2002 و هي : المشاركة السياسية و الحقوق المدنية و الاستقرار السياسي و غياب العنف ، فعالية الحكومة ، تطور البيئة الإجرائية ، سيادة القانون و محاربة الفساد . و تعاني الجزائر من ضعف واضح في مؤشر الحاكمية بشكل عام و هذا يتجلـى في ضآلة نسب المؤشرات الفرعية السابقة خاصة فيما يتعلق الاستقرار السياسي و غياب العنف ، و هو مؤشر لـه الـدور الكبير في جلب الاستثمارات الأجنبية و حتى المحلية و الذي يعد معطاة هامة في تقييم المناخ الاستثماري للبلد [2]

أما مؤشر الحاكمية و فعالية المؤسسات الخاص بالمعهد العربي للتخطيط و الذي يصدره تقرير التنافسية العربية فهـو مكون من ثلاثة مؤشرات و هي البيروقراطية ، الفساد الإداري و احترام النظام العام [3]

و لقد احتلت الجزائر رتبة ضعيفة ، و هي بذلك تنتمي إلى مجموعة الدول العربية ذات الأداء المتواضع ، و هو مبرر بتدني مستوى احترام النظام العام و تفشي ظاهرة البيروقراطية و الفساد الإداري .و لتحسين مؤشر الحاكمية في الجزائر من الضروري جدا القضاء و مكافحة الرشوة و التي تعتبر متفشية في الجزائر على غرار الدول النامية من خلال إتبـاع اسراتيجية ناجعة .هذه الإستراتيجية من بين أسسها الشفافية أين تكمن قوة المعلومات ، فتـوفر المعلومـة و سـهولة الحصول عليها بكل حرية ، حيث بإمكان كل مواطن أن الحصول على معلومات حول نتائج العمل الحكومي ، الأمـر الذي يؤدي إلى رقابة أكثر و إلزام اكبر على آداء الخدمة العمومية للصالح العام .[4]

المطلب الثاني : مؤشرات التنمية الاقتصادية

تمثل مؤشرات التنمية الاقتصادية ، وخاصة منها الكمية مقاييس للتعبير عن النمو الاقتصادي ، و هنا يمكن تمييز ثلاثة مجموعات من المؤشرات تستخدم للدلالة على الآداء الاقتصادي للدولة و هي :

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية" ، العدد الفصلي الرابع ، السنة 23 ، 2005 ، ص : 18.

[2] المرجع نفسه ، ص 19 .

[3] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص : 45 .

[4] *SHAH Anwar et SCHACTER Mark ," **Lutte contre la corruption : Il faut rectifier le tir''** , Finances et développement , décembre 2004.*

أولا : مؤشرات الاداء الاقتصادي و هيكلية التجارة

توجد العديد من المؤشرات الدالة على الآداء الاقتصادي للدول و هيكلية تجارتها ، إلا أن أهم تلك المؤشرات هي مؤشر الدخل المحلي الإجمالي و الذي سجل ارتفاعا في الفترة بين سنتي 2002 و 2004 فانتقل من 55.9 مليون دولار سنة 2002 إلى 85.6 مليون دولار سنة 2004 ، لكن يبقى معدل نمو الناتج المحلي للفرد ، يتحسن بمعدل ضعيف وهذا بالمقارنة بين سنتين 2002 و 2004، فنجد ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي للفرد من 0.3 إلى 0.7 ، غير أن هذا التحسن الطفيف يدل بدوره على تحسن تنافسية الاقتصاد الجزائري . أما الوضعية الاقتصادية للجزائر سنة 2006 فلقد سجلت مؤشرات عدة ارتفاعا ، من بينها أن التضخم سجل نسبة 3.5 % ، بالإضافة إلى انخفاض المديونية و تسجيلها قيمة قدرها 4.7 مليار دولار ، هذا الى جانب تحقيق احتياطي صرف قدره 75 مليار دولار .هذا التحسن يعود بمجمله الى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية ، و التي سمحت الى رصد 3623 مليار دينار لميزانية عام 2007 .[1]

أما آداء مؤشرات هيكلية التجارة ، فلقد حافظت الصادرات الجزائرية من المواد الأولية على استقرارها ، و التي تمثل 98 % من إجمالي الصادرات السلعية ، و هو ما يدل على الاعتماد شبه المطلق على قطاع المحروقات ، فهي بذلك تعتبر سببا رئيسيا في ضعف تنافسية الجهاز الإنتاجي الجزائري بشكل عام و بالتالي تنافسيته . أما الصادرات ذات التقنية العالية فهي لا تمثل سوى 1 % من إجمالي الصادرات السلعية ، و هو مؤشر جد هام للدلالة على درجة استخدام الدولة للتقانة ، و تطبيقها على مختلف أجهزتها الإنتاجية .

مختلف هذه المؤشرات تعبر بشكل واضح أن الجزائر مازالت بعيدة عن تحقيق تنافسية على المستوى الدولي اقتصاديا ، غير أن الجزائر و بفضل البرنامج الخماسي لدعم النمو الاقتصادي و البرنامجين التكميليين للإنعاش الاقتصادي لولايات الجنوب والهضاب العليا ، و التي تعتبر برامج تنموية جد هامة في الطريق نحو تحسين تنافسية الجزائر و ترقيتها الى المستويين العربي و الدولي ، نظرا لضخامة الاعتمادات المالية الموجهة إليها برصيد قدره 144 مليار دولار في الفترة بين 2005 و 2009 ، بالإضافة الى برنامج تهيئة الإقليم الممتد الى غاية سنة 2025.

أما الجدول التالي يمثل المعطيات السابقة و مؤشرات أخرى عن الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 2002 و 2004.

[1] التلفزيون الجزائري ، "خطاب فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول توقيع قانون المالية 2007" ، القناة الثالثة ، الجزائر ، 26 ديسمبر 2006.

الجدول رقم (03/05) : آداء الجزائر في مؤشرات الاداء الاقتصادي و هيكلية التجارة للسنوات 2002،2003،2004

المؤشرات	القيمة لسنة			الشرح
	2002	2003	2004	
معدل نمو النـــاتج المحلـــي للفرد	0.3	0.6	0.7	يحسب كنسبة مئوية منذ سنة 1990.
الناتج المحلي الإجمالي	55.9	66.5	84.6	بملايين الدولارات الأمريكية.
الناتج المحلي للفرد	5760	6107	6603	الناتج المحلي الحقيقي للفرد (بالدولارات)
صادرات المواد الأولية	98	98	98	كنسبة مئوية من الصادرات السلعية
واردات السلع والخدمات	26	24	26	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
صادرات السلع والخدمات	23	39	40	نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الصادرات من المواد عالية التقنية	4	2	1	نسبة من الصادرات السلعية
الصادرات المصنعة	2	1	2	نسبة من الصادرات السلعية

المصدر : من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات تقارير التنمية البشرية لأعوام 2004 ،2005 ،و 2006.

ثانيا : المؤشرات الاجتماعية

هي مؤشرات تعطي نظرة أو فكرة تقريبية أو جزئية على الجوانب الاجتماعية للتنمية من أهمها المؤشرات الصـــحية ،مؤشرات التغذية و مؤشرات المعرفة و التقانة.

1 – المؤشرات الصحية :

مازالت المؤشرات الصحية في الجزائر بعيدة عن المعدلات المتوسطة العالمية ، و لم تسجل أهم المؤشرات تحسنا كبير ا في الفترة بين 2001 و 2002 ، فلا يمثل إنفاق القطاع العام على الصحة إلا نسبة 3.3 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 ، بينما القطاع الخاص سجل نسبة ضئيلة جدا قدرها 0.8 % في نفس السنة ، أما عدد الأطبـــاء لكـــل 100 ألف شخص لم يسجل تحسنا كبيرا فلقد بلغ عدد الأطباء 113 طبيبا لكل 100 ألف شخص و هذا في ســـنة 2003.

هذا التدني و الضعف في آداء المؤشرات الصحية في الجزائر يدل على أن القطاع الصحي غير تنافسي على الإطلاق و انه يعاني من مشكلات عديدة ، أهمها الاظرفة المالية المخصصة له و التي تنعكس سلبا على تنافسيته . و لعل التحسين

من تنافسية القطاع الصحي في الجزائر يبدأ أولا من الاهتمام بالمستشفيات و العيادات ، و تحسين مستوى الخدمات مع تحقيق التوازن الجهوي من الجانب التنموي و إعادة تأهيل الهياكل الصحية . و لقد تم تخصيص 164 مليار دينار من برنامج دعم النمو ، من اجل الوصول الى تحقيق هدف طبيب لكل 491 شخص . و الجدول الآتي يمثل آداء المؤشرات الصحية في الجزائر في الفترة بين 2001 و 2003.

الجدول رقم (06 /03) : آداء الجزائر في المؤشرات الصحية للسنوات 2002،2001،و 2003

المؤشرات	السنوات			الوحدة
	2001	2002	2003	
الإنفاق على الصحة في القطاع العام	3.1	3.2	3.3	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق في القطاع الخاص	1.0	3.1	0.8	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
عدد الأطباء	85	85	113	لكل 100الف شخص

المصدر : المرجع نفسه.

2- مؤشرات التقانة و المعرفة :

إنشاء كبريات المدارس لإنتاج الكفاءات أصبح أمرا حتميا و مستعجلا و الطابع الاستراتيجي للتربية و التكوين و ضرورة مضاعفة الجهد للتقليل من العراقيل و المشكلات مع تخصيص 742 مليار دينار لتعزيز القدرات الاستيعابية للتعليم الجامعي.

الجدول رقم (07 /03) : آداء الجزائر في مؤشرات التقانة و المعرفة

المؤشرات	السنوات			الوحدة
	تقرير التنمية البشرية لعام 2004	تقرير التنمية البشرية لعام 2005	تقرير التنمية البشرية لعام 2006	
الهواتف الثابتة	61	69	71	لكل 1000 شخص
المشتركون في الهاتف الخليوي	13	45	145	لكل 1000 شخص
المشتركون في الانترنت	16	-	26	لكل 1000 شخص
براءات الاختراع	00	00	01	لكل مليون شخص
الإنفاق على الأبحاث و التطوير	-	-	-	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
العاملون في الأبحاث و التطوير	-	-	-	لكل مليون شخص

المصدر : المرجع نفسه.

ثالثا : مؤشرات أولويات الإنفاق العام

ترشيد النفقات و إتباع سياسة التقشف و توجيه الإنفاق ، كانت من أهم ما جاء به قانون المالية لسنة 2007 ، من أجل التنمية ، و الاهتمام بها من خلال انجاز المشاريع التنموية و ضبط البرامج التنموية العمومية ، و من اجل إبراز جنوح واضح و قوي للإنفاق العمومي مع تخصيص 2048 مليار دينار لنفقات التجهيز من أصل 3623 مليار دينار للميزانية 2007 .[1]

مؤشرات أولويات الإنفاق العام هي تلك المؤشرات التي تبين الأهمية النسبية لمساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية المشكلة للدخل الوطني ، و من أهم هذه المؤشرات موضحة في الجدول التالي و التي تبرز ضعف أداء الاقتصاد الجزائري في الفترة بين (2002- 2003) خاصة في مجال التعليم :

الجدول رقم (08 /03) : آداء الجزائر في مؤشرات أولويات الإنفاق العام للسنوات : 2002 ،2003 و 2004.

المؤشرات	السنوات			الوحدة
	2002	2003	2004	
الإنفاق العام على التعليم	-	-	-	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق العام على الصحة	3.1	3.2	3.3	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
الإنفاق العسكري	3.7	3.3	3.4	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
مجموع خدمة الدين العام	7.5	6.5	6.8	نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : المرجع نفسه.

[1] المرجع نفسه .

المطلب الثالث : مؤشرات التنمية البشرية

بدأت تبرز أهمية و ضرورة التحول في الفكر التنموي من التنمية الاقتصادية التي تركز على زيادة الدخل الوطني و الدخل الفردي و الادخار و الاستثمار إلى التنمية البشرية التي تركز على تنمية البشر انطلاقا من أن النمو الاقتصادي هو وسيلة لتحسين و توسيع خيارات الناس للوصول إلى حياة أفضل و ذلك بتكوين قدراتهم و تنميتها و بذلك جاء مفهوم التنمية البشرية ليعطي نظرة أكثر شمولية و دلالة على التنمية و على آداء والدولة .

أولا: نظرة على مؤشر التنمية البشرية

لهذا فإن الاهتمام إلى بجانب التنمية البشرية للدولة يعتبر من أهم مقومات و دعائم آداء تنافسي جيد و مؤشر جد هام في تقييم مستويات آداء كافة أو مختلف أجهزة الدولة أي يعتبر العنصر البشري فيها أهم محرك لها و لعل أهم التقارير التي تصدر في مجال التنمية البشرية و قياسها هو تقرير التنمية البشرية و الذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلا أن التنمية الاقتصادية تعتبر وسيلة لتحقيق تنمية بشرية ، فهي وسيلة لتحقيق الغاية الحقيقية للتنمية الاقتصادية و هي تحقيق رفاه المواطن باعتباره الثروة الحقيقية للأمم ، فحسب تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2004 أن " هدف التنمية الأساسي هو توسيع حريات الإنسان حيث يمكن لعملية التنمية أن ترتب القرارات البشرية بتوسيع نفقات الخيارات المتاحة للناس لكي يعيشوا حياة مكتملة و خلاقة "[1]

و لقياس التنمية البشرية عالميا ، استرد التقرير بجرعة هامة في المؤثرات الكمية و التي تعطي صورة واضحة لأداء الدول في اتجاهات مختلفة و بعض هذه المؤثرات غائبة في بعض الدول النامية ، و يركز تقرير التنمية البشرية على أربع جوانب هامة في حياة الفرد و هي أن يعيش الإنسان حياة صحية ، يتمكن من الحصول على الموارد الضرورية لتأمين مستوى معيشة لائق و يشارك في حياة الجماعة .[2]

و مؤشر التنمية البشرية الذي صاغه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو مقياس مختصر للتنمية البشرية و هو مقياس لمعدل الانجازات في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية و هي مقاييس : متوسط العمر المتوقع ، الالتحاق بالمدارس ، الإلمام بالقراءة و الكتابة و الدخل المحلي الفردي .

فيما يخص متوسط العمر المتوقع عند الولادة فهو يستند إلى تقارير قسم السكان في الأمم المتحدة و هي معدلات لخمس سنوات ، أما معدل إلمام البالغين بالقراءة و الكتابة و هي نسبة مؤوية للذين بالغين 15 سنة و ما فوق و نستخرج البيانات الخاصة بذلك من معهد الإحصاءات في منطقة الأمم المتحدة للتربية والعلوم و الثقافة – اليونسكو- و التقديرات المؤثرة من تقارير قطرية .

في حين معدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي و العالي فهو يصدر عن معهد الإحصائيات التابع لليونسكو و هي بيانات تجمع من الحكومات و بيانات قسم السكان في الأمم المتحدة ، و الناتج المحلي الإجمالي للفرد لمقارنة مستويات المعيشة بين البلدان .

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،" تقرير التنمية البشرية" ،2004 ، ص: 127

[2] المرجع نفسه ، ص : 127 .

ثانيا : أداء مؤشر التنمية البشرية في للجزائر

أداء الجزائر حسب مؤشر التنمية البشرية فلقد أدرج التقرير الصادر سنة 2006 من بين الدول التي لها تنمية بشرية متوسطة ، محتلة بذلك المرتبة 102 عالميا و التاسعة عربيا آخذا بعين الاعتبار المؤشرات المذكورة آنفا علـــى مســـتوى 177 دولة مسجلا بذلك المؤشر قيمة 0.728 سنة 2004 .

و لقد سجلت الجزائر تحسنا و ارتفاعا في الإنماء الإجمالي في مختلف النسب المتعلقة بها ، فلقد سجل متوسط العمـــر عند الولادة لسنة 2004 ، 744 و نسبة القادرين على القراءة و الكتابة الخاصة بالبالغين 15 سنة فما فوق أصبحت 69.9 % ، أما أداء الجزائر في مؤشر معدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي و الثانوي و العالي فقد بلغـــت النســـبة لسنة 2004 ، 73 % في حين سجل الناتج المحلي الإجمالي للفرد فلقد قدر بـــ 6603 دولار أمريكي [1]

المبحث الثاني : توجهات حتمية للنهوض بالتنافسية

وبما أن الميزة التنافسية لبلد ما تقاس بقدرته على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى المعيشة لأفراده، فـــإن أهـــم المحددات التي تؤثر في هذه القدرة هي معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي، لما لهما من أثر كبير في رفـــع معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيههما إلى قطاعات ذات قيمة مضافة عالية

و كما أشارت تقارير دولية، أن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها وقدرها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر "ففي العقود الأخيرة كانت التجـــارة العالميـــة والاستثمار الأجنبي المباشر في العالم ينموان بشكل أسرع من نمو الناتج العالمي

ومن المعلوم أنه و في الوقت الحاضر الشركات هي التي تتنافس وليست الدول، وعليه فإن الشركات الـــتي تملـــك قدرات تنافسية عالية، تكون قادرة على المهمة في رفع مستوى معيشة أفراد دولها بالنظر إلى أنه

المطلب الأول : تبني مشروع الاستيراتيجية الصناعية الجديدة

أصبح التفكير في مرحلة ما بعد البترول من أهم المواضيع التي تلقى الاهتمام الجدي و المتزايد لدى صانعي القرار في الجزائر ، لما لها من تأثير مباشر و قوي على تنافسية الجزائر في مختلف المجالات و القطاعات و لعل التفكير و الشروع في دراسة موضوع هان لموضوع الإستراتيجية الصناعية الجديدة ، يعتبر خطوة أساسية نحو مرحلة من مراحل بناء و ترقيـــة تنمية شاملة للجزائر و بديل أو حل ضروري نحو تحقيق سياسة تنويع مصادر الدخل الوطني و تطوير صادرات خـــارج مجال المحروقات و التي من شأنها أن تجعل الجزائر تلتحق بركب الاقتصاد العالمي .

و الاستيراتيجية الصناعية الجديدة كبرنامج عمل له معالمه الأساسية دون إهمال أن هناك :

أولا : المعالم الأساسية للاستيراتيجية الصناعية

تهدف الاستيراتيجية لصناعية الجديدة و التي أولي أمر دراستها إلى وزير المساهمات و ترقية الاستثمارات السيد عبـــد الحميد تمار إلى خلق مؤسسة اقتصادية جزائرية تنافسية تمتلك قدرات و إمكانات بشرية ثقافية و مالية تمكنها من مجابهـــة

[1] *UNDP, "**Human development report** ", 2006 , p :284.*

المنافسة داخليا و خارجيا من خلال تبني مجموعة من الإجراءات و الخطوات الرامية إلى إعادة تنظيم الجهاز الصناعي الوطني في إطار عصرنته و جعله أكثر تنافسية و إدماجه في التقسيم الدولي للعمل ، و هي استيراتيجية ضمن استراتيجيات البرنامج الشامل أو العامل للإصلاحات الهيكلية في الجزائر.

و لعل أن الهدف الرئيسي و المحوري لهذه الإستراتيجية هو خلق و تدعيم قطاعات صناعية و التركيز على نوع الصناعة التي يجب على الجزائر إنشائها و الاعتماد عليها في العقود المقبلة .و بالتالي التخلي تدريجيا عن هيمنة قطاع المحروقات على القاعدة التقديرية للجزائر ، فهي بذلك تعتبر وسيلة فعالة لمواكبة التحولات الكبرى للصناعة عالميا و تعطى الأهمية الكبرى لقطاعات صناعية قوية تساعد على جلب نشاطات أخرى و لها الأثر القوي في خلق مزايا تنافسية على المستوى العالمي .بالإضافة إلى الأهداف التالية :[1]

– وضع حد لأزمة الأداء السلبي للصناعة الجزائرية، بمعنى كيف يمكن لهذه الصناعة أن تقلص عوامل الهشاشة التي ظهرت منذ وقت طويل والمتمثلة في خمسة عوائق:

- ضعف كثافة النسيج الصناعي الوطني.
- التوجه الأوحد لصناعتنا نحو السوق الداخلية التي تعرف تقلصا متزايدا والتي لاتوفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المؤسسات الصناعية.
- الارتباط القوي لصناعتنا بالخارج للتزود بالمواد الأولية الضرورية النصف مصنعة وقطع الغيار.
- التأخر التكنولوجي والتحكم الضعيف في أساليب الإنتاج.
- محدودية أساليب التسيير والتأخر في مجال المناهج الحديثة في التسيير.

– الهدف الثاني الذي يستوجب العمل على تحقيقه يتمثل في تطوير الميزان التجاري للقطاع الصناعي: الصناعة الوطنية تستورد بأزيد من 2 مليار دولار سنويا لتغطية حاجاتها الإنتاجية وتصدر منتجات تحويلية بقيمة 01 (واحد) مليون دولار

– الهدف الثالث يمتثل في رفع حصة القطاع الخاص في الصناعة الوطنية. هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال عمليات الخوصصة ولكن أيضا من خلال إجراءات تحفيزية للاستثمارات الجديدة. يجب التذكير أيضا أن الوضعية الحالية للصناعة الوطنية يميزها هيمنة القطاع العمومي.

---

[1] عبد المجيد بوزيدي ،"هل ستكون 2007 سنة الإستراتيجية الصناعية الجديدة؟ "، منشورة على الموقع الالكتروني : *http://bwahab2505.maktoubblog.com/?post=176286* . *تم الاطلاع عليها في 2007 / 01/03* .

أما القطاعات الصناعية التي تركز عليها الإستراتيجية الصناعية الجديدة فتتمثل في تلك الصناعات التي من شـــأنها أن تنهض بالصناعة الجزائرية و الاقتصاد الوطني ككل ، و التي تشكل 70 % من القطاع العمومي في الجزائر [1]. لـــذلك ستوجه جهود الحكومة نحو القطاع العمومي بغلاف مالي قدر بمليار دولار أمريكـــي و القطاعـــات هـــي الكيميـــاء ، البيتروكمياء ، الصيدلة ، الصناعة الغذائية ، الصناعة الميكانيكية ، مواد البناء ، هذا بالإضافة إلى استحداث صـــناعتين جديدتين على الهيكل الصناعي الجزائري و اللتين تدخلان ضمن النشاطات التي لها الأولوية في التنمية و همـــا صـــناعة السيارات و تكنولوجيا الاتصال و الإعلام .

هذه الصناعات ستتمركز في مناطق مختلفة في الجزائر و التي أطلق عليها بأقطاب التنافسية و التي ستتواجد في كل من : الجزائر العاصمة ، البليدة ، وهران ، مستغانم ، عنابة ، سطيف ، برج بوعريريج ، بومرداس ، تيزي وزو و غردايـــة ، حاسي رمل.

بالإضافة إلى أقطاب تكنولوجية بسيدي عبد الله ، الصناعة الغذائية ببجاية الإلكترونيك بسيدي بلعباس ، ومنـــاطق متخصصة في أرزيو ، حاسي مسعود ، سكيكدة ووهران. هذا بالإضافة مناطق يمكن أن تكون متخصصة في السياحة ، الفلاحة ، الصيد البحري .[2]

ثانيا : تحديات تطبيق الاستيراتيجية الصناعية الجديدة

أثارت الاستيراتيجية الصناعية الجديدة صدى ومواقف عديدة في أوساط رجال الاقتصاد و هذا لعدة اعتبارات و مبررات و من أهمها تلك الخاصة بالقطاعات الأساسية التي ينبغي دعمها و التي تعتبر محور الاستيراتيجية و التي تفرض على الجزائر من خلال المؤسسة الاقتصادية أن تتجاوز تأخرها من جهة و فرض نفسها أمام المنافسة الأجنبية من جهـــة أخرى و هنا يمكن ذكر صناعة السيارات و التي لا تتمتع في الجزائر بميزة تنافسية حتى و إن كانت تتوفر على اليد العاملة الرخيصة و توفر الطاقة غير أنها غير قادرة على منافسة رواد هذه الصناعة عالميا و حتى الدول الناشئة أو الصاعدة مثـــل البرازيل و تركيا .[3]

لذلك فحسب بعض المتحفظين لما جاءت به الاستيراتيجية يرون أنه من الصـــعب تطبيقهـــا ، لكـــون خيـــارات القطـــاعات ، لاسيما تلك المتعلقة بالقطاعات الحيوية على التركيبة الصناعية الجزائرية التي سجل فيها الجزائـــر نتـــائج مرضية محليا و دوليا .

---

[1] سفيان بوعياد ، " القيمة المالية للإستراتيجية ستحدد بعد الجلسات الوطنية " ، مقالة في جريدة الخبر ، الصادرة يوم الأربعاء 2007/02/28 ، الجزائر.

[2] *N.G ,"Nouvelle stratégie industrielle : Hamid TEMMAR dévoile les grandes lignes ." , article dans: El watan économie , supplément hebdomadaire , n 90 , du 05 au 11 février 2007 , algerie*

[3] ص.ح ، " الإستراتيجية الصناعية أهملت قطاعات موجودة و تحاول اعتماد أخرى غير تنافسية " ، مقالة في جريدة الخبر ، الصادرة يوم السبت 2007/03/03 ، الجزائر .

من ناحية أخرى هناك قطاعات هناك قطاعات أخرى تنشط ماليا في الجزائر و التي من شأنها أن تشكل دفعا حقيقيا لعجلة التنمية الاقتصادية فقطاع صناعة الورق و الذي برز مؤخرا من خلال القطاع الخاص أصـــبح يعتمـــد عليـــه في السياسة التصديرية و بالتالي إمكانية كبيرة في أن تكون هذه الصناعة تساهم في رفع تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر

أما قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و الذي ضم ضمن خيارات الإستراتيجية يعد من أهم مكونات الاقتصــاد الجديد أو الاقتصاد المبني على المعرفة و الذي يعتمد بشكل كبير على تخصيص ميزانيات هائلة تعنى بمجالات البحث و التطوير العلمي ، الأمر الذي يميز الجزائر و التي تخصص نسبة ضئيلة جدا في البحث و التطور ، هذا الذي يجعل مـــن الصعب أن يكون هذا القطاع ، قطاع تتفوق فيه الجزائر على الأقل في المديين القصير و المتوسط .

من بين التحديات كذلك التي تواجه الإستراتيجية الوضع الراهن للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية خاصـــة العموميـــة منـــها ، لما تعانيه من وضعية اقتصادية غير صحية ، و هو ما يستوجب على القائمين بتطبيق هذه الإستراتيجية بضرورة البحث عن برامج إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية و تدعيمها من خلال عقد شراكات مع مؤسسات أجنبية أخـــرى بالإضافة إلى توفير الدعم المالي و التسهيلات الجبائية . التخوف الآخر فهو متعلق بالحكومة نفسها و يتمثل في امتحـــان عزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في القطاعات المختارة ، كون أن القطاعين اللذين يجلبان الاستثمار الأجنبي في الجزائر هما قطاعا المحروقات و الخدمات هذا الاستثمار الأجنبي الذي يمثل مرتكزا أساسيا في إنجاح تطبيق الإستراتيجية لما يوفره من المهارات الفنية و الثقافية ، بالإضافة إلى عملية الشراكة مع مؤسسات من القطاعين العام و الخاص .[1] لكـــن لا يعني أن الاعتماد سيكون كبيرا على الاستثمار الأجنبي ، استخلاف استثمار الاقتصاديين الوطنيين الخواص و العموميين الذين من واجبهم المشاركة في ترقية التنمية الوطنية بفعالية و إقبالهم على المشاركة في المشاريع الكبرى .

و في كلمة له بمناسبة افتتاح الجلسات الوطنية حول الصناعة ركز فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على أن الإستراتيجية الصناعية الجديدة ستسهم في إنعاش الصناعة، بتوضيحها للتوجهات الأساسية لـــمسار التصـــنيع الشامل في الجزائر ، و ستتيح تـــحديد طبيعة الأهداف و الوسائل اللازمة لضمان المستقبل الاقتصادي للجزائر ، كمـــا تعد عاملا أساسيا ليس لانسجام إستراتيجية التـــنـــمية الاقتصادية الشاملـــــة فحسب، بل كذلك لترقية الاســـتثمار الـــجزائري و الأجنبي.

هذا ، و لقد نوه فخامته على انه : " و اعتبارا للهيكلة الـــحالية لـــجهازنا الإنتاجي ، يـــنبغي أن تشكل ترقية الصادرات خارج الـــمحروقات و زيادة حصة الصناعة في الإنتاج الوطني هدفيـــن رئيسيـــيـــن في سبيل تقليص تبعيته للـــمحروقات . وإن إستراتيجيتنا للتطور الصناعي يـــنبغي أن تـــندرج في امتداد الإصلاحات الاقتصـــادية أن تتـــيح لبلادنا دخول السوق الدولية على أسس تـــنافسية.هو جعل اقتصادنا الوطني في حالة قابلية للتصنيع ، و ستطبق الدولـــة

[1] ج.ب ، " الحكومة تحث الأجانب على الاستثمار في الصناعة " ، مقالة في جريدة الخبر ، و الصادرة يوم الثلاثاء 2007/02/27 ، الجزائر .

سياسات فعلية للتشجيع و الترقية، إذا ما تـــمت إعادة الانتشار هذه على يد مستثمريـــن و مقاوليـــن جزائريـــيــــن أو أجانب. "[1].

المطلب الثاني : تدعيم و تنمية الصادرات خارج المحروقات

تعتبر الصادرات خارج المحروقات من أهم المعطيات التي تعكس تنافسية الاقتصاد الوطني يتسم بنـــد الصـــادرات خارج المحروقات بالضعف و التدني مقارنة بإجمالي الصادرات الجزائرية . هذا الواقع يجعل من الضروري البحـــث عـــن سياسات و استراتيجيات التي من شأنها أن تسهم في ترقية هذا القطاع جد الهام و اعتبارها كحل جذري و فعال للواقع الاقتصادي الجزائري الذي يعتمد اعتمادا شبه كل على الريع البترولي بدلا من الدخول إلى الأسواق العالمية من خـــلال الصادرات و ليس من باب أو جانب الواردات.[2] و منه فإن هذا المطلب سيحاول تسليط الضوء على أهـــم مـــا يميـــز الصادرات خارج المحروقات .

أولا : تطور هيكل الصادرات الجزائرية

لا يزال مستوى قطاع خارج المحروقات ضعيفا و متدنيا مقارنة بقطاع المحروقات ، و لا تزال صـــادرات خـــارج المحروقات تسجل نتائج متواضعة جدا خاصة و أن حسب آخر الإحصائيات هذا النوع من الصـــادرات تمثـــل نســـبة 17.14 % منها صادرات مشتقة من النفط و الملاحظ أن شركتي سونطراك و نافطال تمثلان الشركتين اللتين تتصدران قائمة الشركات المصدرة خارج المحروقات و هما بالتالي تتقاسمان ما يقارب نســـبة 35 % مـــن الصـــادرات خـــارج المحروقات [3].

و تمثل المحروقات حسب وزير التجارة **الهاشمي جعبوب** نسبة 98 % سنة 2006 ، و هي نسبة أصـــبحت مـــن نصيب هذا القطاع منذ عدة سنوات ، فحسب ذات المتحدث مثلت المحروقات ما يقارب 51.75 مليـــار دولار مـــن إجمالي الصادرات ، أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 1.06 مليار دولار بزيادة قدرها 17.5 % مقارنة بـــ 2005 [4] هذه النتائج تجعل الكثيرين يتساءلون عن وجود مخرج خارج المواد الأولية و المواد الخام و بالتـــالي غيـــاب صادرات مواد التجهيز الصناعي و الزراعي و هو ما يكشف عن وجود نقائص عديدة يتعين مراعاتها في سياسة التصدير

أما القطاع الغذائي فهو يمثل نسبة ضئيلة جدا أي ما يقارب 0.13 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات أما المنتجات الفلاحية التي عرفت زيادة معتبرة فقد قدر حجم المبيعات 54 مليون دولار .

هذه الوضعية السلبية التي يعيشها قطاع الصادرات خارج المحروقات مترجمة في معطيات الجدولين التاليين.

---

[1] الحدث ،" كلمة رئيس الـــجمهورية بـــمناسبة افتتاح « الـــجلسات الوطنية حول الصناعة »(الـــجزائر ، في26 فبراير 2007) "

http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.htm.

[2] *Mustafa MEKIDECHE , "L'Algérie entre économie de rente et économie émergente" ,édition DAHLAB , Alger , 2000 , p : 162.*

[3] ص–حفيظ، ،" الصادرات خارج المحروقات تقارب 800 مليون دولار "، جريدة الخبر الصادرة يوم الأربعاء 20 أفريل 2005 .

[4] خيرة لعروسي ،" الصادرات باتجاه دول الاتحاد الأوربي لم تتجاوز 01 مليار دولار " ،جريدة الخبر، الصادرة يوم الاثنين 29 جانفي 2007.

ثانيا : أسباب ضعف القاعدة التصديرية

إن تصدير منتجات و خدمات خارج المحروقات ليس بالعملية البسيطة ، بل هي عملية تتطلب التحكم التام في ميكانيزمات الاقتصاد برمته ، لأن التصدير سلسلة مترابطة الحلقات بدءا من الإنتاج وصولا إلى المستهلك النهائي الأجنبي

لذلك فإن هذه العملية تعاني من عقبات و مشاكل تعيقها على دخول السوق الأجنبية و هي في معظمها متشابكة و معقدة لتمس مختلف عمليات التصدير إلى الخارج ، فيما يلي سيتم عرض أهم عقبتين تواجه تصدير منتج خارج المحروقات و أيضا تعتبران من أسباب ضعف القاعدة التصديرية خارج المحروقات .

1 – انعدام الجهود المحفزة للتصدير

بالرغم لاتخاذ الجزائر لعدد كبير من الإجراءات التي كان الغرض منها دعم عملية التنويع ، و التي من أهمها إحداث مركز للتنمية التجارة الخارجية ، إنشاء صندوق لضمان الصادرات ، إحداث صندوق خاص لتنمية الصادرات ، و إحداث شبابيك خاصة بالصادرات لدى البنوك ، لتسهيل عمليات التخليص الجمركي التي يمكن أن تتم في موقع الإنتاج ، تمويل عقود التصدير ، بالإضافة إلى الإعفاء الضريبي[1] هذه المؤسسات و الآليات المتعلقة بالترويج ، التمويل و الضمان ، تساهم بشكل كبير في دعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ، ومن ثم تعزيز تنافسية الدول [2].

غير أن هذه الإجراءات المختلفة فشلت في معظمها في تنشيط و إنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات و لا يزال هدف تخطي سقف 02 مليار دولار في إطار برنامج تنويع الدخل هدفا بعيد المنال .

فبنظر الخبراء الاقتصاديين فإن السبب الرئيسي هو غياب دور فعال للمكاتب التجارية و الاقتصادية في البعثات الدبلوماسية في الأسواق التي يمكن أن تخترقها المنتجات الجزائرية ، خاصة تلك الجهود التي تضمن تنويع منافذ تصريف السلع و البضائع .

هذا الذي يبرر ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر و مجموع الدول العربية و لعل أكبر عائق يعيق نمو التبادل التجاري بين الجزائر و الدول العربية هو الازدواج الضريبي و عدم مصادقة الحكومات العربية على اتفاقيات التبادل التجاري .

و تستأثر صادرات المنتجات الفلاحية بحصة الأسد في المبادلات التجارية مع الدول العربية ، كما تأتي ليبيا في صدارة الترتيب تليها تونس ثم المغرب ، بينما تمثل الإمارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر ، سوريا ، الأردن ، السودان ، المملكة العربية السعودية ، لبنان و مصر أهم الدول العربية التي تصل إليها صادرات الجزائر ، لكن بنسبة ضعيفة جدا حيث لا تتجاوز 05 % .

---

[1] جلال بوعاتي ،" الجزائر تراهن على 2 مليار دولار خارج المحروقات "، جريدة الخبر ،الصادرة يوم السبت 27 جانفي 2007 .

[2] المعهد العربي للتخطيط ، مرجع سابق ، ص 72 .

2 – غياب إستراتيجية تصديرية :

يرجع الكثير من المختصين و المصدرين الجزائريين الى غياب إستراتيجية وطنية للتقرير لا سيما فيما يخص ترقية الصادرات خارج المحروقات ، عدم وجود رؤية استشرافية لمرحلة ما بعد النفط و هو ما يؤكده البعض أن الجزائر تفتقر لثقافة تصديرية تمكنها من تنويع مصادر دخلها .

هذا و بالرغم من التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي في شهر سبتمبر من عام 2005 ، إلا أن الإيجابيات التي كانت متوقعة من هذه الشراكة ، لم تتحقق بعد خاصة تلك المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات و هو ما يراه **اسعد ربراب** نائب رئيس مجمع ***Cevital*** و الذي حسب قوله ، أن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ التوقيع عليه ، لم يسهم في زيادة أو رفع حجم الصادرات خارج المحروقات ، حيث أن المنتج الجزائري لم يتمكن من اختراق السوق الأوربية و ذلك دائما حسب قوله للظروف و الشروط الحمائية جد المتشددة .

من جهة أخرى انتقد وزير التجارة المتعاملين الاقتصاديين و الذين حسبه لم يستغلوا فرص اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، وبالتالي ضرورة إعادة النظر في السياسة المنتهجة في هذا الإطار بشكل يسمح بزيادة حجم الصادرات خارج المحروقات باتجاه الاتحاد الأوربي .

فحسب وزير التجارة الهاشمي جعبوب ، هذه الوضعية " تسببت في بروز إخلال كبير يقف وراءه المتعاملون الاقتصاديون الجزائريون الذين فوتوا فرصا لا تعوض في إطار هذه الشراكة ، ففي الوقت الذي كان منتظرا فتح قنوات جديدة لتصدير مختلف السلع و الخدمات ، انقلبت الأمور و تضاعف حجم الواردات ليبلغ 21 مليار دولار سنة 2006 "[1]

ثالثا : القطاعات الإنتاجية الواعدة

التصدير في الجزائر لم يعد اختيارا و إنما بات أمرا حتميا لذلك ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور و تنمية وطنية حقيقية و مع ظهور مشاكل في السوق النفطية العالمية ، بدأت الدولة تتوجه نحو تنويع الصادرات و خلقت منتجات و خدمات من شأنها أن تجد لنفسها منافذ توزيع دوليا و هذا من أجل إحداث التوازن و تسوية الانخفاض المحسوس و المتوقع في إجراءات العملة الصعبة من المنتجات النفطية فالتفكير جديا في تصدير منتج غير نفطي أصبح ضرورة ملحة من خلال سن تشريعات و قوانين معينة ترمي في مجملها إلى ترقية و تشجيع و زيادة الصادرات خارج المحروقات كما و نوعا هذا بالإضافة إلى تنمية و الرفع من تنافسية المنتج والخدمة الوطنيين من خلال الاهتمام بالصناعة الوطنية ، القطاع الفلاحي و كذا مجال الخدمات خاصة السياحة .

أما الصادرات خارج المحروقات التي يمكن أن تساهم في عملية تنويع الدخل كما و نوعا ، فنجد المنتجات الفلاحية و الغذائية في صدارة الصادرات غير النفطية التي ينبغي تجنيد مختلف الجهود لجعلها أكثر تنافسية لاسيما مع الانضمام إلى

---

[1] جلال بوعاتي ، مرجع سابق .

المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الاورومتوسطية و إعادة هيكلة هذه القطاعات عن طريق الشراكة مع دول أخرى[1] ، و لقد شكلت الزيوت حصة سوقية قدرها 12% من إجمالي صادرات الجزائر من الصناعة الغذائية سنة 2006 و أكثر من 32000 مؤسسة تعمل في هذا القطاع من بينها 12500 مؤسسة بين مصدر و مستورد، أما القطاع الخاص في هذا المجال وحده يوفر 90 % من المياه المعدنية في سوق قدر ب 5.4 مليار دولار .[2]، بالإضافة إلى منتجات الصيد البحري ، كذلك إنتاج أدوات التجهيز كأجهزة النقل و اللوازم الالكترونية و مواد البناء و الأشغال العمومية و مواد الصناعة الكيماوية و الصيدلية و التجميل .

هذا و يأتي قطاع الخدمات كأحد التحولات الهامة في عالم الأعمال و كمحور أساسي في تشكيل القطاعات الاقتصادية المختلفة و كمورد هام لدخل الدولة ، و القطاع الخدمي يعكس مراحل النمو الاقتصادي لأي دولة ن و دور الصناعات الخدمية يمتد ليشمل خدمة القطاعات الاقتصادية الأخرى .[3] .و قطاع السياحة ليدعم القاعدة التصديرية للجزائر حيث يمثل 20 % من الصادرات خارج المحروقات حيث بلغت مداخيل الجزائر من السياحة حسب وزير قطاع السياحة السيد **نور الدين موسى** 200 مليون دولار سنة 2006 .[4]

و هي نتيجة لوزارة السياحة التي تدأب لتنفيذه و يمتد على مدى عشر سنوات يرمي إلى بناء سياحي متنافس قابل لاقتحام الأسواق السياحية العالمية و جلب أعداد متزايدة من السياح .

المطلب الثالث : تشجيع الاستثمارات المحلية و الأجنبية

تسعى الجزائر باعتباره من الاقتصاديات الانتقالية إلى الاعتماد على الإشارات محلية كانت أو أجنبية من أجل إنعاش الاقتصاد بما يعزز مركزها و يدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة و الصراع ، و بهذا ترفع من قدراتها التنافسية و يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر من أهم موارد التمويل في صدارة الاهتمام خاصة و أن الجزائر تتجه تدريجيا نحو التحرر الاقتصادي و الانفتاح ، و ما ترتب عن ذلك من تزايد جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و كذا المحلي هو الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه الجزائر كأخذ الآليات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هنا يأتي توفير المناخ الاستثماري الملائم من أهم مقومات جلب الاستثمارات الأجنبية و المحلية على حد سواء ، وهذا ما سيتم دراسته في هذا المطلب .

أولا : البيئة الاستثمارية الجزائرية

تبرز أهمية البيئة الاستثمارية في الجزائر من خلال اعتبارها عاملا أساسيات في تحسين آداء القطاع الخاص و المتمثل في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بالإضافة إلى كونها المؤشر الرئيسي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي و بالتالي الرفع من تنافسية الاقتصاد ككل فمعرفة مدى التحسن و التراجع في مناخ الاستثمار في الجزائر يتعزز بمعرفة آداء هذا المناخ في

---

[1] عبد اللطيف بن آشنهو ، " الجزائر اليوم بلد ناجح " ، بدون ذكر دار الطبع ، بدون ذكر البلد ، بدون ذكر سنة النشر ، ص :55.

[2] *Zhor HADJAM , " Le secteur de l´agroalimentaire en pleine expansion " , article dans: ELWATAN économie , supplément hebdomadaire , n 101 , du 23 au 29 avril 2007 , Algérie.*

[3] محمد فريد الصحن و آخرون ،" الأعمال في عصر التكنولوجيا" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص-ص : 129-130.

[4] ب. مصطفى ،" مداخيل الجزائر من السياحة بلغت 200 مليون دولار سنة 2006 ". جريدة الخبر ، الصادرة يوم الأحد 2007/01/28.

الجزائر و دراسة المعايير الموضوعية و المتمثلة في مؤشرات الموازنات العامة و المؤشرات الإقليمية و الدولية الخاصة بهذا الموضوع .

1 – ملائمة البيئة الاستثمارية في الجزائر

أظهرت الجزائر سجلا قويا بالنسبة لبرامج تحقيق الاستقرار و التكيف الهيكلي مع خوصصة مؤسسات القطاع العام و فتح السوق بصورة فعلية هذا بالإضافة إلى كون الجزائر من الدول التي تسعى جاهدة إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و أصبحت شريكا للاتحاد الأوربي و هذا يدل على رغبة حقيقية نحو مزيد من التحرر و الانفتاح.

فالمناخ الاستثماري الجزائري يواصل تحسنه و يتأكد هذا الاتجاه من جراء البرامج التنموية الشاملة و الطموحة من أجل انطلاقة اقتصادية جديدة و هذا ما يجعل الجزائر جديرة باستقطاب الاستثمارات الأجنبية خاصة ، كل هذه المؤشرات على جاذبية الجزائر للاستثمار و امتلاكها لفرص استثمارية ضخمة .

هذا التحسن يتزامن مع دخول اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية حيز التنفيذ ، فتحسين مناخ الاستثمار يتسع ليشمل إطارا عاما ، لا يقتصر فقط على سن التشريعات المانحة للإعفاءات الضريبية بل يتعدى ذلك إلى ضرورة وضوح الرؤى المستقبلية و استقرار التشريعات ، بالإضافة إلى إزالة المعوقات الحقيقية أو المفتعلة للاستثمار الأجنبي و حتى المحلي. [1]

لكن هذا لا ينفي وجود بعض الاختلالات في بعض مكونات مناخ الاستثمار التي تشكل عقبات حقيقية تواجه المستثمر الأجنبي و حتى المحلي و هي عقبات تمت دراستها و تحليلها من طرف هيئات و مؤسسات دولية تعنى بكل ما يؤثر على مناخ الاستثمار في العالم في صورة مؤشرات و أرقام و هو ما سيتم التطرق إليه في ما يلي

2 – وضع الجزائر في بعض المؤشرات الإقليمية و الدولية

هي مؤشرات إقليمية مختارة و الصادرة هن هيئات دولية مشهود لها بالتميز و التي لها الدور الكبير في توفير المعلومات و البيانات التي تهم رجال الأعمال ، صناع القرار و المستثمرين الأجانب فيما يخص البيئة الاستثمارية ، أكانت ملائمة أم لا و الاستمرار و الانتظام في تقييم البيئة الاستثمارية في الجزائر يمثل مرحلة أولية و جد هامة في تحديد مجالات و قطاعات الإصلاح و التحديث المناسبة لكل عقبة من عقبات الاستثمار[2] .و من بين المؤشرات التي تسهم في هذه المرحلة هي :

أ – المؤشر المركب لمناخ الاستثمار للدول العربية

في تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 عكس جوانب المؤشر المركب لمناخ الاستثمار الذي أطلق سنة 1995 و الذي استند في إعداده إلى بيانات الجهات الرسمية للدول العربية بالإضافة إلى تقارير مراكز البحث و الدراسات الإقليمية و الدولية .وهو مؤشر مكون من ثلاثة مؤشرات فرعية مؤشر سياسة التوازن الداخلي ، مؤشر التوازن الخارجي و مؤشر السياسة النقدية .

---

[1] سمير محمد عبد العزيز، " التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة" ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2001 ، ص : 251

[2] *SMITH Warrick et HALLWARD-DRIEMEIER Mary ," **Le climat de l'investissement : une donnée primordiale''** , Finances et développement mars 2005*

و حسب ذات التقرير فإن الجزائر قد حققت ارتفاعا في معدل النمو حيث انتقل مــن 5.2 % ســنة 2004 إلى 5.3 % سنة 2005 ، أما مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي و الذي يمثــل مؤشــر سياســة التوازن الداخلي فقد حققت الجزائر ارتفاعا في نسبة الفائض من 6.9 % سنة 2004 إلى 14.2 % سنة 2005 ، في حين سجلت الجزائر ارتفاعا في تحقيق فائض في الحساب الجاري فقد ارتفعت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 8.2 نقطة مؤوية أي من 13.10 % إلى 21.30 % .

أما معدل التضخم و الذي يمثل مؤشر السياسة النقدية فقد سجل انخفاضا من 3.6% إلى 1.6 سنة 2005 .

فإجمالا حققت الجزائر تحسنا كبيرا في مناخ الاستثمار حسب تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005 .

ب– مؤشرات دولية أخرى:

سيتم تقييم الأداء الاستثماري للجزائر من خلال بعض المؤشرات الدولية و التي من بينها :

ب–1– المؤشر المركب للمخاطر القطرية :

هو مؤشر يصدر شهريا عن مجموعة ***PRS*** من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية ***ICRG*** منذ سنة 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار و يغطي المؤشر 18 دولة عربية من ين 140 دولة وهو مكــون مــن ثلاثــة مؤشرات فرعية هي مؤشر تقديم المخاطر السياحية ، مؤشر تقديم المخاطر الاقتصادية و مؤشر تقديم المخاطر المالية

و تنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر و الجزائر جاءت عام 2005 ضمن 5 دول عربية ذات درجة مخــاطرة منخفضة ، هي مسجلة بذلك تحسنا مقارنة بنسبة 2004 .

ب–2 – مؤشر اليوروموني للمخاطر القطرية :

يصدر عن مؤسسة **يوروموني** مرتين سنويا و يقيس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الــديون الأجنبية و سداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح ، و يغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربيــة من بينها الجزائر و التي صنفت ضمن مجموعة درجة المخاطرة المرتفعة.

ب–3 – مؤشر سهولة بيئة آداء الأعمال :

هو مؤشر استحدث سنة 2005 ضمن تقرير بيئة آداء الأعمال الذي يصدر سنويا منذ 2004 من مجموعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية ، ولقد غطى هذا المؤشر سنة 2006، 175 دولة في حين ضم المؤشر سنة 2005 ، 155 دولة ، ويتكون هذا المؤشر المركب من عشرة مؤشرات فرعية و هي تقيس في مجملها أوضاع بيئــة الأعمــال في الدول و مقارنة بعضها ببعض و معرفة فيما إذا كانت جاذبية الاستثمارات الأجنبية و بالتالي مدى قدرتها التنافسية

و الجزائر كدولة عربية سجلت تحسنا ملحوظا سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 التي احتلت المرتبة 128 عالميــا ، في حين سجلت المرتبة 116 عالميا و العاشرة عربيا و آدائها من خلال المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر المركب لســهولة أداء الأعمال و الموضحة في الجدول التالي :[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" النشرة الفصلية "، العدد الفصلي الثالث ، السنة 24 ، مرجع سابق ، ص : 11.

أشار التقرير الصادر في 2006/09/28 و عنوانه توقعات الاستثمار العالمي إلى غاية 2010 على أنه يرتقب أن تسجل بفضل المحروقات قيمة استثمارات إلى غاية 2010 ، حيث يتوقع التقرير أن تستفيد من 5.5 مليار دولار عام 2010 مقابل 5.3 مليار دولار عام 2009 و 5 مليار دولار عام 2008 و 4.7 مليار دولار سنة 2007 .

و تظل حصة الجزائر متواضعة بالنظر لوضعية مناخ الأعمال و الاستثمار حيث يتوقع التقرير أن تمثل هذه الاستثمارات 4.8 % من الناتج المحلي الخام 2010 ، نفس النسبة سنة 2009 ، 4.7 %سنة 2008 و 4.2 عام 2007 .

ثانيا : الاستثمارات الأجنبية المباشرة

توقع تقرير وحدة الاستعلامات الاقتصادية و **برنامج كولومبيا للاستثمارات الدولية** بالولايات المتحدة الأمريكية أن تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحسنا متواضعا في الجزائر في غضون سنة 2010 و إن ضلت متركزة على النفط و الغاز بالخصوص ، بالنظر لتصنيفها ضمن الدول التي توفر مناخا ضعيف لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية مباشرة معتبرة .[1]

و تشير التقديرات إلى أن الجزائر يمكن أن تستقطب ما متوسطه 4.9 مليار دولار ما بين 2006 و 2010 من الاستثمارات الأجنبية المباشرة و معظم هذه القيمة تستقطب من قبل أمريكا الشمالية ، أوربا ، جنوب شرق آسيا ، اليابان ثم الأسواق الصاعدة في أمريكا اللاتينية .

و أشار التقرير الصادر في 2006/09/28 و عنوانه "توقعات الاستثمار العالمي الى غاية 2010 " على أنه يرتقب أن تسجل المحروقات قيمة استثمارات إلى غاية 2010 ، حيث يتوقع التقرير أن تستفيد من 5.5 مليار دولار عام 2010 مقابل 5.3 مليار دولار عام 2009 و 5 مليار دولار عام 2008 و 4.7 مليار دولار سنة 2007 .

و تظل حصة الجزائر متواضعة بالنظر إلى لوضعية مناخ الأعمال و الاستثمارات ، يتوقع التقرير أن تمثل هذه الاستثمارات 4.8 % من الناتج المحلي الخام 2010 ، نفس النسبة سنة 2009 ، 4.6 سنة 2008 و 4.2 سنة 2007 .

أما فيما يخص الاستثمار العربي في الجزائر ، فهو يعرف تنافسا شديدا مع مصر و هو ما فسره الاقتصاديون على أنه سباق بين قطبين جديدين في مجال الاستثمار على اعتبارها أكبر الأسواق في شمال إفريقيا و هو ما ترجم بإبرام صفقات استثمارية خاصة في مجالي الاتصالات و العقارات .[2]

بطبيعة الحال ، يبقى كل مستثمر حرا ، كما ينص على ذلك القانون ، في اختيار النشاط الصناعي الذي يرغب فيه ، بالشروط التي يختارها ، مع الاستفادة من المزايا التي تحددها النصوص الصادرة لتشجيع الاستثمار، إلا أن الحكومة تتكفل، بوجه أخص ، بترقية الصناعات التي تمكن من بعث الورشات الاقتصادية الكبرى التي تتوخى استغلال وتثمير مواردنا الطبيعية والبشرية بصفة تنافسية وتمنح اقتصادنا مجددا إمكانية ولوج السوق الدولية ، و شبه الجهوية بوجه أخص ، بالنظر إلى اتفاق الشراكة الذي يجمعنا بالاتحاد الأوروبي و لوزن أوروبا في ميزاننا التجاري.

و لقد سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى سنة 2005 ، حيث حققت قيمة 1081 مليون دولار سنة 2005 ، في حين سجلت سنة 2004 استثمارات أجنبية

---

[1] ص —ح ،" الجزائر توفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر" ، جريدة الخبر اليومي ، الصادرة يوم السبت 30 سبتمبر 2006 ، الجزائر .

[2] جلال بوعاتي ،" سباق جزائري – مصري لجذب أكبر حصة من الاستثمارات الخليجية "، جريدة الخبر اليومي ، الصادرة يوم 30 سبتمبر 2006 ، الجزائر

مباشرة واردة قدرها 882 مليون دولار.غير أن الاستثمارات الأجنبية الصادرة فتمثل نتائج ضئيلة مقارنة بـالواردة ، لتسجل قيمة 23 مليون دولار سنة 2005. و هو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (03/12) : تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة و الصادرة في الجزائر خلال الفترة (2003 – 2005)

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة		
	2003	2004	2005	2003	2004	2005
القيمة بملايين الدولارات	634	882	1081	14	258	23

Source *: UNCTAD, "World investment report" , 2006 p :299.*

ثالثا : آداء الاستثمار الخاص في الجزائر

مع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية و إبرام اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ، يصبح أمام القطاع المحلي الخاص تحدي مواجهة المنافسة الدولية و البحث عن سبل لفرض وجودها على الساحة الاقتصادية الوطنية و الدولية ، لكن ما يجعل وضعية القطاع الخاص الجزائري جد حرجة هو عدم تمكنها و اكتسابها لقدرات و مؤهلات بشرية و الثقافية التي تسهم في رفع تنافسية مؤسسات القطاع الخاص هذا بالإضافة إلى قلة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الذين بإمكانهم أن يثبتوا قدرتهم على التنافس مع متعاملين اقتصاديين أجانب ، و عدم توجههم نحو قطاعات استثمارية ذات وزن ثقيل في الاقتصاد الوطني و تركز استثماراتهم في قطاعات أخرى أهمها قطاعات الصناعات الغذائية و الصناعات الخفيفة كصناعة الورق

هذا ، و يتعين على القطاع الخاص هو الآخر أن يندمج تمام الاندماج في انجاز الإستراتيجية الصناعية التي ستسهم في بناء اقتصاد قوي وتنافسي ، اقتصاد قادر على مساندة تنمية البلاد بفائدة الأجيال الحالية و الآتية. إن الدولة ستواصل سياستها الرامية إلى توفير الشروط الكفيلة بإيجاد محيط موات للمقاولة وللاستثمار ، و ذلك بالحرص خاصة على إنجاز الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية والتكفل بتكوين الموارد البشرية المؤهلة و اعتماد إطار مؤسساتي يشجع العمل الإنتاجي و يقدر المجهود حق قدره .

مع ذلك يجب أن ندرك بأنه إذا كان بإمكان الاستثمار المباشر الأجنبي أن يشكل مصدرا هاما لتنافسية البلدان النامية و نموها ، فإنه لا يمكن أن يعتبر غاية في حد ذاته. فسياسة الاستثمارات المباشرة الأجنبية لا يمكن أن تفضي إلى استخلاف عمل الفاعلين الوطنيين الخواص و العموميين بعمل الفاعلين الأجانب. فسياسة استقطاب الاستثمار المباشر الأجنبي ينبغي ألا تغض الطرف عن ضرورة المشاركة

القوية للفاعليـــن الوطنيـــيـــن في ترقية التـــنـــمية الوطنية. ذلك أنه من الواضح أن استقطاب الاستثمارات الـــمباشرة الأجنبية واستـــمرارها مرهونان بقدرة اقتصادنا على حشد موارده الذاتية.

المبحث الثالث : الجزائري و بدائل التكامل الاقتصادي العربي

في هذا السياق الذي يتخلى تدريجيا عن المبادلات الثنائية الدولية لصالح المبادلات الدولية متعددة الأطـــراف سواء في إطار المنظمة العالمية للتجارة أو في إطار التكتلات الإقليمية حيث تسعى كل الأطراف إلى تحقيق المزيد مـــن التقدم والرفاهية الاقتصادي ، في هذا السياق ظلت الجزائر بعيدة عن كل تكتل دولي فـــلا بلـــدان المغـــرب العـــربي استطاعت أن تتجاوز خلافاتها و لا البلدان العربية استطاعت أن تترجم طموحات شعوبها و خطابات أنظمتـــها و تجسيدها على ارض الواقع.

و لعل تسارع الأحداث و تزايد التكتلات الإقليمية و ما يتبعها من حصر للمنافع بين أعضائها دون غيرهم هو ما حث الجزائر إلى السعي إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .

المطلب الأول : الشراكة الأورومتوسطية

لقد أدخل الاتحاد الأوربي مفهوم الشراكة في علاقته مع الدول المتوسطية و هـــذا بســـبب الأهميـــة الإســـتراتيجية للمتوسط التي تستند إلى بعد حضاري ، و تكتل بشري و موارد طبيعية أهمية عادت به إلى الاهتمام الدولي ، هذه العودة تجسدت في تطوير الاتحاد الأوربي لسياسته المتوسطية سنة 1989 حيث أصدرت اللجنة الأوربية في نفس العام وثيقـــة بعنوان إعادة توجيه السياسة المتوسطة بصفة أساسية هذه السياسة تمثلت في الشراكة المتوسطية التي تأتي حســـب بيـــان برشلونة الذي يبحث على التعاون الشامل و المتضامن .

أولا :دوافع الشراكة الاورومتوسطية

و الجزائر على غرار الدول المتوسطية و غير المتوسطية ترمي في خيار الشراكة مع الاتحاد الأوربي قرارا اســـتراتيجيا يعبر عن رغبة الجزائر في أن تكون شريكا كامل العضوية على الساحة المتوســـطية في الميـــادين السياســـية و الأمنيـــة ، الاقتصادية و الاجتماعية ، وبذلك التحول من اقتصاد خاضع للتخطيط إلى اقتصاد السوق منفتح على الخارج .

1 – الجزائر و مشروع الشراكة الأورومتوسطي

اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي تم التوقيع عليه في 22 أفريل من سنة 2002 ضمن فعاليـــات القمـــة الأورومتوسطية في فالنسا باسبانيا ، وتم العمل بها فعليا في الفاتح من سبتمبر من سنة 2005 [1] . و هي تعتبر ثاني دولة متوسطية التي تبنت مبادرة الشراكة الأورومتوسطية و جاء هذا الاتفاق ليثمن العلاقات الجزائرية الأوربية خاصـــة و أن الجزائر تتمتع بموقعها الاستراتيجي و امتلاكها لطاقات و قدرات تنموية هائلة بالإضافة إلى كون الاتحاد الأوربي من أهم

[1] *Délégation de la commission européenne ",Algérie / union européenne : un quart de siècle de coopération" , http://www.deldza.cec.eu.int/fr/ue_algerie/cooperation.htm. consulte le 13/11/2006.*

المتعاملين الاقتصاديين للجزائر استرادا و تصديرا حيث يمثل حجم الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوربي ما يقارب 51.92 % في حين يمثل حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي 55.56 % [1]

و اتفاق الشراكة هذا يركز على المصالح المشتركة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي و الذي يهدف إلى إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين كإقامة إطار مناسب للحوار الثقافي و السياسي ، و التعاون في المجال القانوني و محاربة كافة أنواع الجرائم الإنسانية و الاقتصادية التي تسمى المصلحة المشتركة للطرفين .

بالإضافة إلى التعاون في المجالات السياسي ، الاقتصادي و الثقافي و بالتالي تنمية العلاقات في إطار أشمل أور ومتوسطي ، تحث على التكامل و تسعى إلى إقامة تبادل حر مع احترام الحقوق و الالتزامات المترتبة عن المنظمة العالمية للتجارة .

2 – مضمون الاتفاقية

دخول الشراكة الأورومتوسطية مع الجزائر حيز التطبيق ، يتيح للمنتج الوطني فرصة الانفتاح أمام المنتج الأوربي و السوق الأوربية و ذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة زمنية انتقالية مدتها 12 سنة كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .[2]

هذه الاتفاقية لا تشكل عائقا لإقامة اتحاد جمركي ، أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى على أن لا تؤثر على نظام المبادلات الخاص بالطرفين .

و من أهم ما جاءت به أو تنص عليه اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي هو إلغاء التعقيدات و الإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي عند بدء سريان الاتفاق ، مع عدم إمكانية تطبيق أي قيد جديد من قبل أي الطرفين بعد سريان الاتفاق بالإضافة إلى عدم إمكانية تطبيق رسم أو حق جمركي جديد ، مع عدم رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق .

أما من ناحية تشجيع تدفق رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة بالجزائر ، فسيتم تحرير حركتها ، مع وضع إطار قانوني جاذب و محفز للاستثمار مع تحسين ظروف وواقع البيئة الاستثمارية الجزائرية .

مع تقوية و دعم التعاون في المجالات العلمية ، الفنية و التكنولوجية من خلال مختلف سياسات تشجيع البحث و الإبداع و التطوير التكنولوجي و الاهتمام بتنمية الموارد البشرية و تثمينها.

ثانيا : الآثار المترتبة عن الاتفاقية

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتم بين اتحاد أوروبي متطور تقانيا ، فنيا و ماليا ، أين مستوى دخل الفرد فيها مرتفع و سوق كبيرة و إنتاج وفير و ذي جودة عالية و قدرة تنافسية كبيرة و بلد صغير متخلف يعتمد على إنتاج و تصدير منتج واحد و وحيد و هو المحروقات ، لا تشتغل طاقاته الاقتصادية إلا بنسبة 50 % أو

[1] *Direction générale des douanes, "Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie" ,période 2006 , Algérie.*

[2] - زعباط عبد الحميد ، " الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري "، مقالة في مجلة :مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، السنة الأولى ، العدد 00 ، السداسي الثاني ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2004 ، ص : 55.

اقل ، و لا تشكل تجارة الجزائر إلا 05 % من تجارة الاتحاد الأوروبي . لهذا فان لاتفاق الشراكة الاورومتوسطي له آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري ، و التي يمكن تركيزها على بعدين أساسيين هما :

1–اثر الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية :

إزالة الرسوم الجمركية تؤدي إلى إضعاف إيرادات الخزينة العمومية الجزائرية و حرمانها من مبـــالغ ضـــخمة ، و ظهور أزمات ناتجة عن انخفاض الإنفاق على مشاريع التنمية .[1]

كما أن التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية على الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الجزائر ، ستؤدي حتما إلى دخول المزيد من المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية و الأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية ، و هنا ســـتجد الصناعة الجزائرية نفسها عاجزة أمام مواجهتها و هذا لما تعانيه من أنها تشتغل بنصف طاقاتهـــا و بـــأجهزة إنتاجيـــة متقادمة و بإنتاجية ضعيفة و منتجات تتسم بالرداءة و بارتفاع التكاليف.

2–اثر المنتجات المنافسة :

إن تزايد المنتجات الأجنبية و منافستها لنظيرتها الجزائرية من شانه أن يسبب في تقليص الطلب على هذه الأخـــيرة و بالتالي قد يؤدي هذا الأمر إلى إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية خاصة مع ما تلزمه اتفاقيات الشراكة على المصدرين الجزائريين بإتباع المعايير الأوروبية و مواصفاتها القياسية مما يضمن مواقعهم التنافسية و يقيد حركة التجارة .

ثالثا : ايجابيات الشراكة الاورومتوسطية

إن من أهم الايجابيات المنتظرة من اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي هي تغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تامين و ضمان يقلص من خطر الدولة و يشكل ضمانا للاستقرار و الأمن في الجزائـــر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما و الأوروبيين خصوصا ، مما قد يشجع في المديين المتوسط و الطويل على تـــدفق رؤوس الأموال الأجنبية للجزائر .

أيضا إمكانية انكشاف و تفتح المؤسسات الجزائرية أما المنافسة الأجنبية الشرسة و بذلك الحد من الحماية الذي من شانها أن يحثها على تحسين أدائها و الاستفادة من الشراكة في مجالات الاستثمارات في و التســـيير و التســـويق و التحكم في التقانة ، خاصة فيما يخص تشجيع الاستثمار في مجال البحث و التطوير و هنا يأتي الاستثمار في الرأسمـــال البشري العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية و بالتالي تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية .

فضلا عن إمكانية إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في المديين المتوسط و الطويل من خلال تأهيل المؤسســـات التي لم يطلها الإفلاس و حثها على تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالإضافة إلى خوصصة القطاعات الأقل كفاءة ، بما في ذلك تحديث و إدخال أساليب جديدة على القطاع المصرفي مع المعاير المعمول بها عالميا .

المطلب الثاني : الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

---

[1] محمد يعقوبي و لخضر عزي ،" الشراكة الاورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية" ، مقالة في مجلة : العلوم الإنسانية ، العدد 14 ، السنة الثانية ، اوكتوبر 2004 ، متوفرة على الموقع الالكتروني : *http://www.uluminsania.net* تم الاطلاع عليها في 2005/03/18.

لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها و البقاء على هامشها . فطلب الجزائر الانضمام إلى هذه المنظمة كان قناعة راسخة منها من أنها خطوة قد تتيح لها فرصا أفضل لإنعاش اقتصادها و تطويره مما لوز بقيت خارجها خاصة و أن الجزائر في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و ما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصرنة الجهاز الإنتاجي.[1] و مازالت المفاوضات جارية لانضمام إلى هذه المنظمة ، إلا انه و حسب حوار مع السيد وزري التجارة الهاشمي جعبوب لا تزال هناك 13 نقطة غير متفق عليها خاصة المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات لاسيما دول الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد حفظ مصالحها في السوق الجزائرية الواعدة .[2]

في هذا المطلب ستكون هناك محاولة لإبراز أهم السلبيات المتوقعة لهذا الانضمام مع التركيز كذلك على ابرز ايجابيات هذه الاتفاقية بالإضافة إلى تناول استراتيجيات أو سياسات تسهم في التقليل من الآثار السلبية للانضمام للمنظمة.

أولا : ايجابيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

إن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة سيفتح للجزائر المجال و يمنحها فرصا اكبر و مزايا كثيرة ، فبالرغم من أن الانضمام إلى هذه المنظمة لها التأثير السلبي الكبير على الاقتصاد الوطني إلا انه لا يخلو من بعض الايجابيات و إن كانت قليلة مقارنة بالسلبيات .

فمن شان الانضمام أن يشكل في حد ذاته ضمانا إضافيا للاستثمار الأجنبي ، و جانب مهم خاصة الجانب التمويلي بالإضافة إلى الاستفادة من الكفاءات و المعرفة التقانية .

ثانيا : سلبيات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

يمكن اعتبار أن خطوة الجزائر نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجعلها مجبرة على دخول معترك لا لسبيل لتجنبه ، و ما تحمله هذه الخطوة من آثار سلبية ، ذلك أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ستواجه دخول المنتجات الأجنبية بكثافة بفعل إلغاء التقييدات الإدارية المطبقة على التجارة الخارجية و هذا ما يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني خاصة بعد احتمال زوال العديد من المؤسسات . هذا و ما ستؤثر عملية خفض التعريفات الجمركية على منافسة أجنبية شرسة للمنتج الوطني . و هو ما يمثل أوضاعا داخلية لا تساعد على تطور الأنشطة الإنتاجية لما تعانيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من منافسة غير متوازنة و بالتالي و ضعا غير تنافسي.

1- آثار تحرير تجارة الخدمات على الاقتصاد الوطني :

إن من أهم الميادين التي تشرف عليها المنظمة العالمية للتجارة هو ميدان تجارة الخدمات الذي يشهد نموا متسارعا و يلعب دورا أساسيا في معظم الاقتصادات ، و الجزائر باعتبارها دولة نامية تتميز بضعف كبير في هذا المجال و هذا

---

[1] ناصر دادي عدون ، " انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل " ، مقالة في مجلة : مجلة الباحث ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2005 ، ص : 70.

[2] التلفزيون الجزائري ، صوريا بوعمامة ، وزير التجارة الهاشمي جعبوب ، في الحصة : منتدى التلفزيون ، القناة الثالثة ، الجزائر ، السبت 2006/12/23.

يعني بروز منافسة غير متوازنة و انضمام الجزائر لهذه المنظمة يعني قبولها و قيامها بتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بتحرير قطاع الخدمات و التي يفترض أن تنطلق بشكل تدريجي و هذه الخدمات تتمثل في : تجارة الخدمات المالية ، خدمات النقل الجوي و البري ، خدمات الاتصالات الأساسية و الاتصالات عن بعد ، خدمات السياحة و خدمات التسيير و المقاولات ، الخدمات الاستشارية و خدمات التعليم .

لكن الوضع الحالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لا يسمح تلها بمواجهة المنافس الأجنبي و بالتالي الصمود و البقاء و هذا لمحدودية إمكانياتها و خدماتها و ضعف مستويات آدائها .

و لعل المنظومة المصرفية الجزائرية تعتبر الأكثر تضررا من تحرير تجارة الخدمات ، فإتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها المتطورة و المتنوعة في السوق المحلية من شانه أن يؤدي إلى خسائر ناشئة عن تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الاقتصادية الكلية للدولة مثل الرقابة على النقد و السياسات الائتمانية بالإضافة إلى أن تحرير تجارة الخدمات سينتج عنه منافسة غير متكافئة مع البنوك الأجنبية خاصة في الجانب التقني و المعرفي .[1]

2- آثار إدماج حقوق الملكية الفكرية :

إن هذه الاتفاقية تحد من وصول الجزائر إلى آخر تكنولوجيا العمليات الإنتاجية و التكنولوجيا الجديدة في مختلف المجالات و بالتالي حرمانها من فرص نقل ، محاكاة و تقليد المنتجات الأجنبية و هذا ما يمثل تحكم الدول المتقدمة في كافة مراحل العمليات التكنولوجية بدءا من طرق التصنيع إلى غاية المنتج النهائي بالإضافة إلى تحمل تكاليف إضافية مرتفعة و الخاصة بالتراخيص و براءات الاختراع و آثارها على التكاليف المنتج الوطني و قدرته التنافسية[2] .

ثالثا – استراتيجيات مواجهة سلبيات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

يشكل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة خطوة إضافية نحو خلق وضع تنافسي جديد و قوي و يحرم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي طالما حظيت بالحماية . و نظرا لعد استعدادها بما فيه الكفاية سواء من حيث جودة منتجاتها ، تكاليف إنتاجها و تسويقها أو من حيث افتقارها للخبرة اللازمة في معترك السوق الدولية ، فان الضمان الحقيقي و الفاعل لبقاء ة نجاعة هذه المؤسسات هو ضرورة تأهيلها على جميع الأصعدة من اجل تعظيم مكاسب الانضمام ، و يتم ذلك من خلال محورين هامين هما :[3]

1 – تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى المحلي :

[1] محمد زيدان ، " الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجهاز المصرفي "، مقالة في مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 03 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2004 ، ص : 139.

[2] عبد الحميد زعباط ، "مستقبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، مقالة في مجلة :مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 06 ، جوان 2004 ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، ص : 40.

[3] صالح صالحي ،" الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة" ، مقالة في مجلة : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 01 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2001 ، ص : 65 ، 67.

تتم عملية التأهيل على المستوى المحلي من خلال تبني استراتيجيات اقتصادية فعالة للتكييف و إعادة الهيكلة أوضاع الاقتصادية الداخلية تقوم على :

أ-الاعتماد على الإمكانات الذاتية :

و هذا لما تزخر به الجزائر على المستويين العربي و الأفريقي من ثروات و موارد هامة و كإمكانات معتبرة و التي تستدعي آليات جديدة لتعبئتها بالإضافة إلى تثمين الانجازات الاقتصادية الوطنية و الجهود التنموية المبذولة التي ساهمت في بناء قاعدة اقتصادية هامة كفيلة بإنجاح السياسات اللازمة التي تتطلبها التحولات الجارية في ظل سياسات التأهيل و التكيف و هذا يعني أن مرتكز هذه الاستراتيجية يقوم على التثمين التراكمي للايجابيات المحققة و التخفيض التدريجي للانعكاسات السلبية .

ب- تأهيل المنظومة المؤسسية للاقتصاد الجزائري :

تعتبر المرونة و الشفافية و العدالة أسسا جد هامة و ضرورية لرفع كفاءة اداء المؤسسات و فعالية السياسات بالإضافة إلى الوضوح الكافي بمختلف القوانين و التشريعات و عدالة التطبيقات و الممارسات و التي تسهم في التقليل من الفساد الاقتصادي المتفشي .

ج- تطوير الفروع و ترقية الأنشطة الاقتصادية :

يتميز الاقتصاد الوطني بتنوع الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية و التي تتميز بميزة طبيعية مقارنة أو نسبية ففي الجانب الصناعي بإمكان الجزائر أن تنوع و توسع في تشكيلة السلع الصناعية التي تعتمد على الموارد البترولية و الغازية لانخفاض تكاليفها و أجور عمالها مقارنة مع الأسواق المنافسة .

و في القطاع الزراعي ، الذي بإمكانه أن يقدم ميزة تنافسية للاقتصاد الجزائري تؤهله لضمان حصة في الأسواق الدولية خاصة الأوروبية منها.

2- تأهيل الاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي :

لن يسلم الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية للعلاقات الدولية الاقتصادية إلا من خلال تبنيه و انتهاجه لإستراتيجية شاملة تمكنه من الاندماج في الاقتصاد العالمي يشكل ايجابي و تحد من انعكاسات الانفتاح على الاقتصاد الوطني و هذا لا يتأتى إلا من خلال الإبقاء بالمنتج الوطني من حيث التزامه بالمواصفات و المقاييس العالمية و تميزه بالجودة و الإتقان .

الأمر الذي يجعل الاقتصاد الوطني قادرا على ولوج نظام اقتصادي عالمي جديد بواسطة سياسات انفتاحية متجددة تشارك في العلاقات الاقتصادية الدولية بايجابية و التي تضمن للجزائر إيجاد مكانة تحفظ لها مصالحها و تقلل بموجبها سلبيات الانضمام إلى هذه المنظمة العالمية .

خلاصة الفصل الثالث

تعد عملية تدعيم ورفع تنافسية الاقتصاد شرطا أساسيا للصمود ومواجهة المنافسة العالميـــة غـــير أن التنافســـية الجزائرية لا تختلف كثيرا عن مثيلتها في الدول العربية ، و ذلك في اشتراكها في عدة نقاط ضعف و التي تجعل من الصعب مواجهة الرهانات الحالية ، و هذا ما عكسته المؤشرات التي تم التركيز عليها في هذا الفصل من مستوى متواضع بالمقارنة مع دول أخرى و حتى بعض الدول العربية . فالأداء الاقتصادي الضعيف ، الحاكمية أو الإدارة الرشيدة المتواضعة و شبه الغياب التام لحرية اقتصادية ، دلالات واضحة عن تقهقر التنافسية الجزائرية .

و لاستدراك هذا الفشل ، كان لابد من صانعي القرار في الجزائر اتخاذ تدابير عاجلة و حلول جذرية ، و التي هي عبارة عن بعض الاستراتجيات التي تسهم في رفع التنافسية ، و كان من بينها تبني الجزائر لإستراتيجية صناعية جديدة ، قائمة ليس على تراكم رأس المال المادي فحسب، بل كذلك على تهيئة المناخ المواتي لتمكين المؤسسات من استجماع القدرات التي تؤهلها لخوض غمار المنافسة الدولية. فالقطاع الصناعي سيساعد على رفع تحدي إعادة إدماج الصناعة الجزائرية في المقطورة العالمية من خلال استغلال الإمكانات ،و القدرات الصناعية الوطنية بالإضافة إلى تدعيم المزايا التنافسية . كما تم التعرض إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و المحلي، و ما يعانيه هذا القطاع من مناخ استثماري غير مشجع و محبط ، و لعل إعادة تفعيل هذا النوع من الاستثمارات يعد مدخلا مهما في رفع التنافسية ، التي لن تتأتى إلا من خلال تحسين البنية القاعدية وهي ضرورية لإتمام عملية الاستثمار ،ومحفز لإغراء المستثمرين الأجانب ، ناهيك عن ضرورة دعم شفافية السوق وتنافسيتها . أما المدخل الثالث فلقد تمثل في تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنويع الصادرات ، و الاهتمام بترقية الصادرات خارج المحروقات ، و البحث عن الثروات الكامنة و التي يمكن أن تكون قطاعات واعدة و التي يجب أن تترافق بتنمية معتبرة للموارد البشرية و مواكبة التطورات العلمية و التقانية العالمية.

و لقد تم الاستخلاص من هذا الفصل ، إلى أن مبادرة الجزائر نحو الانضمام إلى عدة تكتلات و تحالفات دولية،وعقد العديد من اتفاقيات الشراكة الأجنبية ، كان الهدف منها هو تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها تلك الدول وتقليل المنافسة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تأتي الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من اجل تحقيق عدة أهداف، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، من أبرزها التكتل والتحالف كخيار استراتيجي لمواجهة المنافسة وتدعيم التنمية والتطور الاقتصادي،و تعتبر الشراكة هنا مصدرا وعاملا مدعما لتنافسية الاقتصاد الوطني بالرغم من أن هذه الإجراءات لا تخلو من الآثار السلبية المختلفة.

بعد الانتهاء من استعراض الواقع العربي و الجزائري من خلال أهم التحديات التي يواجهها عربيا و دوليـــا ، فلقد تم التعرف إلى أن الوطن العربي بأكمله يواجه أشرس الهجمات في ظل عولمة متصاعدة ، و في وسط دول تسعى لتوطين تكتلات إقليمية لمواجهة تحديات العولمة .فالعالم العربي يعيش مرحلة هامة من مراحل تطوره و يواجه تحـــديات رئيسية ، و التي تتعلق بمواصلة التنمية الشاملة و تحقيق معدلات أعلى من الرفاهية الاقتصادية ،و العـــدل الاجتمـــاعي لمواطنيه ، و هذا هو أساس تحقيق التنافسية . و إن ماتحقق من تقدم اقتصادي و إنساني في بعض الـــدول ، لم يـــأت مصادفة و إنما كان و لايزال نتيجة لجهود مخططة و منظمة و برامج عمل محددة شارك في إعدادها و تنفيذهـــــا و موالاتها بالمتابعة و التقييم و التعديل المستمر ، حشود في منتهى الضخامة من العلمـــاء و الباحثـــين و المفكرين و المهنيين في مختلف مجالات النشاط الإنساني .

و لقد خلص هذا البحث إلى أن الدول العربية لازالت بعيدة عن تحقيق الوحدة الاقتصادية التامة ،نظرا لتباينها في كثير من الخصائص .و لذلك جاءت صور التعاون بينها دون الطموحات ، كما أن الواقع يشير إلى عجز الـــدول العربية في مجموعها عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و من ثم الاستقلال الاقتصادي ، و بالتالي لابد من ضرورة الاتجاه نحو توثيق التعاون مع العالم الخارجي ، و إنعاش التعاون العربي و تفعيله ، و تحريكه من خلال آليات محددة تضمن تحويله من الإطار المتصل و الطويل للأمنـــيات و الطموحات ، إلى المحدد الملتـــزم بالقـــرارات و الإجراءات و السياســـات و الاتفاقيات العملية و التطبيقية ،و التنفيذية .

و إزاء ذلك ، فان التفاكر والتحاور لبحث الأسباب الحقيقية لتواضع نسبة التجارة و الاستثمارات البينية بين أقطارنا العربية رغم هذه الجهود، فإذا كانت الحكومات من جانبها جادة في مساعيها, ومدركة تمام الإدراك أن لا سبيل لمواجهة التحديات والالتزامات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية ، إلا من خلال تكتل عربي فاعل ومؤثر . ومع ذلك يظل الوضع على ما هو عليه دون تحرك! لهذا يكون من الضروري، بحث الواقع من منظـــور القطـــاع الخاص، ومع إلقاء الضوء على العقبات التي تواجهها في محاولة لوضع رؤية مستقبلية موضوعية ، واقعية وقابلـــة للتنفيذ.

أما الجزائر ، هي الأخرى تحاول أن تحقق تنافسية عربيا و دوليا ، فبفضل ثرواتها ، و تمتعها بقطاعات غـــير نفطية واعدة ، باستطاعتها أن تكون مفاتيح النجاح ، و بالتالي تحقيق التنافسية . غير أن بيئتها الداخلية الحالية تشكل عائقا كبيرا لذلك ، لغياب مناخ استثماري محفز ، أهم ما يعيبه مستويات جـــد ضـــعيفة للحاكميـــة أو الإدارة الرشـــيدة ،و شبه غياب لحرية اقتصادية داعمة للتنمية الاقتصادية و البشرية . أيضا فان تغيير الوضعية الراهنة للجزائر يتطلب مجتمع مدني فعال و نشيط يمكن أن يعد أداة نحو تحقيق التنافسية من خـــلال اقتـــراح المشـــاريع و الـــبرامج التنمـــوية الناجحة ، و المساهمة في اتخاذ القرارات و تنفيذها على ارض الواقع.

لكن بادرت الجزائر و لا تزال لتعزيز تنافسيتها ، بتبني برامج طموحة لتهيئة المنشات القاعدية ،و تنمية الموارد البشرية. و تهدف هذه البرامج إلى خلق الإطار المادي و البشري للسماح للمؤسسات بالعمل في ظروف مـــن النمـــو تكون أفضل، باعتبار أن التنافسية تبدأ و تنطلق من مؤسسة اقتصادية قوية . و يجب التأكيد على ما تتوفر عليه الجزائر

من قدرات اقتصادية معتبرة. و في سبيل ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة على حد سواء، فمختلف هذه البرامج تسعى نحو تأهيل يرمي إلى تحسين قدرات التسيير الداخلي و تنافسية المؤسسات على مستوى السوق المحلية و الدولية، بهدف إرساء أسس تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة، فأضحى العمل اليوم يتركز على إصلاح المنظومة الاقتصادية في حد ذاتها و تحفيز بروز مؤسسات ناجحة قادرة على مواجهة المنافسة الدولية.

و شروع الجزائر في مسار طويل من أجل بناء اقتصاد أكثر نجاعة ، دون أن تضحي بطبيعة الحال برفاهية مواطنيها، قناعة منها و إدراك قوي من أن إيجاد أفضل سبل استغلال مزاياها التنافسية إلى أقصى درجة، من أجل تعبئة الموارد المالية الجديدة ،هو ما يشكل في نهاية المطاف خطوة ايجابية نحو تحقيق تنافسية مستدامة.

- **الإجابة على الإشكالية**

تمثلت إشكالية البحث حول الأسباب الحقيقية للإخفاق العربي و تردي أوضاعه في مختلف القطاعات ، و عجزه أمام تحقيق التنافسية ، و الأمر سيان بالنسبة للجزائر كدولة عربية ، بالإضافة إلى التساؤل حول طرق و سبل ترقية التنافسية العربية و منها الجزائرية .

لا يمكن أن تكون هناك إجابة وافية لهذه الإشكالية التي طالما طرحت عربيا من خلال هذا البحث المتواضع ، غير انه حاول العثور على إجابة مقبولة حول موضوع تنافسية الدول العربية و الجزائرية ، و الجزء المهم هو أن العالم العربي يملك أسباب القوة و التنافسية ، غير أن هذه القوة التي تدفع بالتنافسية نحو الأمام و التقدم ليست شيئا مجردا ، إنما القوة هي مجموعة من العناصر ، ربما يغيب بعضها فيؤثر على سائرها ، و التي يمكن أن تصبح نقاط ضعف إذا غاب عنها التكامل و التشابك . و الدول العربية عموما و الجزائر خصوصا يمكنها أن تكون تنافسية على المستوى العالمي ، إذا تمكنت من الاستغلال و التحكم الجيدين لعناصر القوة الكامنة لديها . و هنا يمكن القول أن هناك سببان رئيسيان وراء تدني التنافسية العربية و الجزائرية على حد سواء ، هما غياب إستراتيجية فعالة و ناجعة لاهتمام أكثر بتنمية الثروة البشرية العربية المتميزة ، من خلال عدم وجود هناك إدراك و وعي عربي بجدوى البحث العلمي و التطوير التقاني . أما السبب الثاني جد الهام فهو التشتت العربي و فشل سياسات توحيد الأهداف التنموية العربية و خلق رؤية عربية موحدة شاملة كل مجالات التنمية . بهذين السببين لا يمكن للدول العربية و الجزائر أن تجتاز حدا معينا من حدود القوة .

- **نتائج الدراسة**

ليس المعيار الرئيسي لقياس قدرة الدول العربية و الجزائر على مواصلة الحياة ، هو التغلب على أزماتها و النمو و التطور ، مع اكتسابها قدرات أفضل على التكيف الايجابي ، من خلال عملية التغلب على الأزمات و اكتساب مهارات البقاء ، التي أسسها التنمية البشرية و اكتساب التقانة المتطورة ، و التعامل معها بثقافة علمية متطورة ، و في ظل ظروف يتحقق فيها الحد الأدنى على الأقل من الرفاه و الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان .

و في إطار هذه التداعيات بالغة الوضوح ، فان الربع مليار مواطن عربي ليس أمامهم إلا البحث عن القوة

و المساندة ، و الدعم من خلال تجمعهم ، تكتلهم و تكاملهم . و ما يستوجبه من ضرورة اليقين بان ثـــروتهم البشرية هي الدعامة الرئيسية للوحدة الاقتصادية العربية، و أن تحويل هذه الثروة البشرية إلى قوة معرفية منظمة و منتجة ، و توفير كل مقتضيات الأمن ، و كل مكونات مناخ الانطـــلاق و الإبداع و المشـــاركة الايجابية ، يعد بجميع المقاييـــس المفتاح الأصـــلي للقوة العربية و هو ما يستوجـــب تحرير رأسمال البشري من جميع القيود و عوامـــل الإحبـــاط و التثبيط ،و الإقـــرار الكامل و الإذعان التطبيقي لمقتضـــــيات تقيـــيم الكــــــفاءات والمهارات و القدرات ،باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحاق بعصر المعرفة الاقتصادية ، الإنسانية و التقانية التي تحدد مصير الأمم و الدول و قدرها في عالم اليوم و الغد.

➢ **التوصيات**

لقد خلص البحث إلى التوصيات التالية :

أولا – على المستوى العربي:

- ضرورة وجود وعي عربي حقيقي بمدى خطورة وضعه الهامشي على المستوى الدولي ، و إلزام القوى الفاعلة في المجتمعات العربية على وجوب التحرك سريعا ، بجدية و بفاعلية اكبر .
- إجراء المزيد من الدراسات العلمية الكمية لبيان جدوى التعاون الاقتصادي العربي المشترك بوجه خـــاص ،و إلى الوحدة العربية بشكل عام .
- التفكير جديا في البحث عن مرتكزات تنويع الاقتصادات العربية ،و التحول تدريجيا نحو اقتصاد غير نفطي قوي .
- البحث عن إيجاد سبل تعزيز القدرات المعرفية و التقانية العربية من خلال :

1 – إيجاد ظروف تؤدي إلى خلق جو تنافسي بين العلماء والباحثين .

2 – تأسيس مراكز و هيئات عربية تقوم بتقديم الدعم المادي للباحثين.

3 – نشر الاهتمام بالبحث العلمي وانتشار الوعي بأهمية العلوم في التنمية البشرية.

4 – رسم السياسات العامة الكفيلة بتبني القطاع الخاص للاستثمار في البحث العلمي، مع تنويع مصادر التمويل على المشاريع العلمية .

ثانيا – على مستوى الجزائر :

- تنويع الشركاء الدوليين من اجل تفادي التبعية لشريك وحيد التي فيها الكثير من الخطر.
- الحث على تحديد الأولويات، وتشخيص البيئة الداخلية و الخارجية للجزائر من اجل التعرف و الاستشعار بنقاط القوة و الضعف .

- الصناعة الوطنية بحاجة إلى اللجوء للتحالفات والشراكات مع الشركات الصناعية الناجحة عالميـــا للوصـــول إلى التكنولوجيا والخبرة التسييرية و تمكن الصناعة الجزائرية من اقتحام الأسواق الخارجية.

➢ **آفاق البحث :**

دراسة موضوع التنافسية على المستوى العربي و الجزائري ليست إلا محاولة جد متواضعة ، للتعرف على مــدى الاهتمام العربي و الجزائري بمفهوم يلعب الدور الكبير في تقييم و ترتيب الدول إقليميا و عالميا ، و يشمل على أبعــاد مختلفة و متعددة تعكس الصورة الحقيقية لمستوى أداء مختلف الأجهزة المشكلة للحكومات العربية و منها مســتوى أداء الحكومة الجزائرية و مدى قدرتها على تحقيق الرفاهية الاجتماعية لمواطنيها و هي صلب موضوع التنافسية .

هذه الدراسة لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تلم بكل جوانب و مجالات تنافسية العــالم العــربي و منــها الجزائــر ، لهذا فلقد تمت محاولة الإجابة عن التساؤلات المطروحة بما هو متوفر من المعطيــات و البيانــات ، مــع التركيز على جوانب محددة التي يظن أن لها المساهمة الكبرى في رفع من التنافسية العربية و تنافسية الجزائر ، مع تــرك آفاق البحث مفتوحة لبحوث و دراسات أخرى في المستقبل .و عليه يمكن اقتراح بعض المواضيع كآفاق للدراسة في الآتي :

- البحث عن طرق إشراك الباحث العربي في صياغة و تنفيذ الاستراتجيات التنافسية الوطنية .
- تطوير و تحديث الاقتصاد غير النفطي العربي و دوره دعم التنافسية.
- تصميم مشروع إنشاء مرصد وطني للتنافسية في الجزائر .
- البحث عن أقطاب التنافسية في ولاية المسيلة و إعادة تأهيلها .

جدول رقم (03/11) : المؤشرات الفرعية العشرة للمؤشر المركب سهولة آداء الأعمال 2005 و 2006

مؤشر تأسيس المشروع	الترتب عالميا	الترتب عربيا	2005	2006	مؤشر حماية المستثمر	الترتب عالميا	الترتب عربيا	2005	2006
▪ عدد الإجراءات ▪ عدد أيام العمل ▪ كلفة انجاز الإجراءات (كنسبة من دخل الفرد) ▪ الحد الأدنى في رأس المال (كنسبة من دخل الفرد)	120	7	14 26 25.3 55.1	14 24 21.5 46	▪ مؤشر الإصلاح ▪ مسؤولية الإدارة ▪ سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة ▪ مؤشر حماية المستثمر	60	3	8 4 1 4.3	6 6 4 5.3
مؤشر دفع الضرائب	**الترتيب عالميا**	**الترتب عربيا**	**2005**	**2006**	**مؤشر حماية المستثمر**	**الترتيب عالميا**	**الترتب عربيا**	**2005**	**2006**
▪ عدد الدفعات ▪ المدة الزمنية ▪ إجمالي الضرائب كنسبة من صافي الربح	169	16	63 50.4 58.5	61 50.4 76.4	▪ مدة التصفية ▪ الكلفة كنسبة من الأموال بعد الإفلاس	41	2	4 4	2.5 7

					■ معدل الاسترداد كنسبة مؤوية من المستحقات			37.4	41.7
مؤشر تنفيذ العقود	**الترتيب عالميا**	**الترتب عربيا**	**2005**	**2006**	**مؤشر تسجيل الممتلكات**	**الترتيب عالميا**	**الترتب عربيا**	**2005**	**2006**
■ عدد إجراءات تنفيذ العقود ■ المدة الزمنية بالأيام الكلفة كنسبة من الدين	61	3	49 407 28.7	49 397 19.3	■ عدد إجراءات ■ المدة الزمنية بالأيام ■ الكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات	152	17	16 52 90	15 51 7.5
مؤشر توظيف العاملين	**الترتيب عالميا**	**الترتب عربيا**	**2005**	**2006**	**مؤشر التجارة عبر الحدود**	**الترتيب عالميا**	**الترتب عربيا**	**2005**	**2006**
■ صعوبة التوظيف ■ صرامة العمل ■ صعوبة الفصل من	93	10	44 – –	45 60 30	■ عدد وثائق التصدير ■ الوقت	109	11	8 29	9 15

مؤشر الحصول على	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	2005	2006	مؤشر استخراج	الترتيب عالميا	الترتيب عربيا	2005	2006
العمل ■ كلفة التوظيف كنسبة من الراتب ■ كلفة الفصل من العمل ■ أسابيع من الأجر عدم مرونة عقود العمل			27 17 51	27.5 17	المستغرق في التصدير(الأيام) ■ الوقت المستغرق في الاستيراد (الأيام) ■ تكلفة التصدير (دولار لكل نسخة) ■ عدد وثائق الاستيراد ■ تكلفة الاستيراد (دولار لكل نسخة)			51 - 8 -	22 1606 9 1886

الائتمان					التراخيص				
▪ مؤشر الحقوق القانونية ▪ مؤشر معلومات الائتمان ▪ تغطية السجلات العامة (% من البالغين) ▪ تغطية المكاتب الخاصة (% من البالغين)	117	10	3 0 0 0	3 2 0.2 0	▪ عدد الإجراءات ▪ المدة الزمنية (يوم عمل) ▪ التكلفة (% من الدخل القومي للفرد)	117	14	25 244 70.5	25 244 58.9

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" النشرة الفصلية "، العدد الفصلي الثالث ، السنة 24 ، مرجع سابق ، ص – ص: 12-17.

الجدول رقم : (03/10) :مقارنة بين حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر موزعة حسب المنتجات في الفترة (2001–2006)

	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
تسمية المجموعات	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
نصف منتجات	504	77.78	539	74.65	476	71.69	522	68.86	656	72.32	748	70.16
منتجات خام	37	5.71	50	6.93	61	9.19	102	13.45	134	14.77	180	16.88
تجهيزات صناعية	45	6.94	49	6.79	32	4.82	52	6.62	36	3.96	43	4.03
منتجات الاستهلاك	22	3.40	25	3.46	35	5.27	16	2.11	14	1.54	28	2.62
تجهيزات فلاحية	12	1.85	20	2.77	01	0.15	01	0.13	–	–	01	0.09
منتجات غذائية	28	4.32	39	5.40	59	8.88	65	8.57	67	7.38	66	6.19
المجموع	648	100	722	100	664	100	758	100	907	100	1066	100

Source: *Ibid.*

الجدول رقم (**03/09**) :تطور الصادرات من المحروقات و خارج المحروقات في الجزائر في الفترة :

2006-2002

	2002		**2003**		**2004**		**2005**		**2006**	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%	مليون دولار	%
الصادرات من المحروقات	17696	96.08	23135	97.21	30986	97.52	37020	97.96	51900	97.98
الصادرات خارج المحروقات	722	3.92	664	2.79	788	2.48	907	2.4	1070	2.02
مجموع الصادرات	18418	100	23799	100	31774	100	37927	100	52970	100

Source: *D´après la Direction générale des douanes, "**STATISTIQUES DE COMMERCE EXTERIEUR DE L´ALGERIE"** ,période2002,2003,2004,2005 et 2006 , Algérie.*

الجدول رقم (03/01) : الوضع التنافسي للجزائر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2006.

Overall indexes		*Sub-indexes*																	
		Basic requirement								*Efficiency enhacers*						*Innovation factors*			
		1- Institutions		*2- Infrastuctures*		*3- Macro economy*		*4- Health and primary education*		*5- Higher education*		*6- Market efficiency*		*7-Technological readness*		*8- Buusiness sophistication*		*9- Innovation*	
Rank	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*	*Rank*	*Score*
76	*3.90*	*58*	*3.87*	*78*	*2.91*	*1*	*6.19*	*45*	*6.56*	*84*	*3.46*	*96*	*3.67*	*100*	*2.58*	*103*	*3.36*	*76*	*3.09*
		Rank *43*					*Score* *4.88*			*Rank* *92*					*Score* *3.24*	*Rank* *90*		*Score* *3.22*	

Source: *Global competitiveness report 2006 at : http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitveness_Report/Reports/grc_2006/Chapter_1_1.pdf.*

أولا: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب :

📖احمد يوسف احمد و آخرون ، التعاون الاقتصادي العربي و آفاق المستقبل، المؤسسة العربية ، الأردن ، 2001 .

📖بن آشنهو عبد اللطيف ، الجزائر اليوم بلد ناجح ، بدون ذكر دار الطبع ، بدون ذكر البلد ، بدون ذكر سنة النشر.

📖ثارو لستر ،الصراع على القمة ، ترجمة احمد فؤاد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 204 ، الكويت ، ديسمبر 1995

📖حمدي عبد العظيم ، الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة ، دار زهراء الشرق ، القاهرة ، 1998.

📖الحوات محمد علي ، العرب و العولمة : شجون الحاضر و غموض المستقبل، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002

📖السيسي صلاح الدين حسن ،دراسات نظرية و تطبيقية ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2003.

📖شهان نسرين و العلي عادل ، مفهوم التنافسية و التجارب الناجحة في النفاذ إلى الأسواق الدولية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 2001.

📖الصحن محمد فريد و آخرون ، الأعمال في عصر التكنولوجيا، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.

📖صقر عمر ، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003 .

📖عامر سعيد يس ، الإدارة و آفاق المستقبل، وايد سيرفس للاستشارات و التطوير الإداري ، مصر الجديدة ، 1998 .

📖عبد الحميد عبد المطلب ،النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

📖عبد الرحيم إكرام ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002 .

📖عبد العزيز سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2001

📖عبد الله محمد حامد ، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية ، النشر العالمي و المطابع ، الرياض ، 1999 .

📖علي نبيل ،التقانة العربية وعصر المعلومات ، سلسلة عالم المعرفة ، الكتاب عدد 265 ، الكويت ،جانفي 2001 .

📖عوض الله زينب حسين ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1998.

📖قابل محمد صفوت ، الدول النامية و العولمة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، 2004/2003.

📖المجدوب أسامة ، العولمة و الإقليمية ، الطبعة الأولى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2001.

📖المحنة فلاح كاظم ، العولمة و الجدل الدائر حولها ، الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002.

📖المرسي كمال الدين عبد الغني ،الخروج من فخ العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2002.

📖مركز الدراسات العربي الأوروبي ، التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية ، الطبعة الأولى ، باريس ، 1995.

📖مسعد محي محمد ، ظاهرة العولمة : الأوهام و الحقائق ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، 2004

📖مسعد محي محمد ،بحوث في الاقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الواحد و العشرين، بدون ذكر دار النشر ، بدون ذكر البلد،2001.

📖المنذري سليمان ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 1999 .

📖الموميني حمد أحمد عقلة ،التنمية في الوطن العربي ، دار الكندي للنشر و التوزيع ، الأردن، 1998.

📖ناي جوزيف س و د دوناهيو جون . ، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، تعريب محمد شريف الطرح ، مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية ، 2002 .

📖النجار سعيد ، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينيات ، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، 1991.

📖يسري احمد عبد الرحيم ، قضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002.

ب) التقارير :

📖برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2003 و 2005.

📖برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية البشرية ، 2004 .

📖صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي الموحد ،الكويت ، 2005.

📖اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) ، المحتوى الرقمي العربي : الفرص و الأولويات و التوجهات، 2005 .

📖المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "،الكويت ، 2005.

📖المعهد العربي للتخطيط ، تقرير التنافسية العربية ، الكويت ،2003 .

ج) المجلات، النشرات و الجرائد :

📖ب.م ، " الحكومة تحث الأجانب على الاستثمار في الصناعة " ، مقالة في جريدة : الخبر اليومي ، و الصادرة يوم الثلاثاء 2007/02/27 ، الجزائر .

📖بوعاتي جلال ، الجزائر تراهن على 2 مليار دولار خارج المحروقات، مقالة في جريدة :الخبر اليومي ،الصادرة يوم السبت 27 جانفي 2007 ، الجزائر.

📖بوعاتي جلال ، سباق جزائري – مصري لجذب أكبر حصة من الاستثمارات الخليجية، مقالة في جريدة :الخبر اليومي ، الصادرة يوم 30 سبتمبر 2006 ، الجزائر .

📖بوعياد سفيان ، القيمة المالية للإستراتيجية ستحدد بعد الجلسات الوطنية ، مقالة في جريدة : الخبر اليومي ، الصادرة يوم الأربعاء 2007/02/28 ، الجزائر .

📖ث .مصطفى ،" مداخيل الجزائر من السياحة بلغت 200 مليون دولار سنة 2006 "، مقالة في جريدة :الخبر اليومي ، الصادرة يوم الأحد 2007/01/28، الجزائر .

📖ح .ص،" الجزائر توفر مناخا ملائما للاستثمار الأجنبي المباشر" ، مقالة في جريدة :الخبر اليومي ، الصادرة يوم السبت 30 سبتمبر 2006 ، الجزائر .

📖ح.ص ، " الإستراتيجية الصناعية أهملت قطاعات موجودة و تحاول اعتماد أخرى غير تنافسية " ، مقالة في جريدة: الخبر اليومي، الصادرة يوم السبت 2007/03/03 ، الجزائر .

📖حمد النيل منعم محمد الطيب ،" آفاق التعاون الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات العالمية "، مقالة في مجلة : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، العدد 02 ، جامعة سطيف ، الجزائر ، 2003 .

📖زعباط ،عبد الحميد الشراكة الاورو–متوسطية و أثرها على الاقتصاد الجزائري ،مقالة في مجلة : اقتصاديات شمال أفريقيا ، جامعة الشلف ،السنة الأولى ، العدد 00 ، السداسي الثاني ، 2004 ، الجزائر.

📖زعباط عبد الحميد ، المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مقالة في مجلة : العلوم الإنسانية ، العدد 06 ، جوان 2004 ، جامعة بسكرة ، الجزائر .

📖زيدان محمد ،" الآثار المتوقعة من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على الجهاز المصرفي"، مقالة في مجلة : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 03 ، 2004، الجزائر.

📖زين الدين بروش ، واقع و تحديات الاقتصاد الجديد ،مقالة في مجلة : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 02 ، 2003 ، الجزائر.

📖ص .حفيظ ،" الصادرات خارج المحروقات تقارب 800 مليون دولار "، مقالة في جريدة :الخبر اليومي ، الصادرة يوم الأربعاء 20 أفريل 2005 ، الجزائر .

📖صالحي صالح ، الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و دور الدولة في التأهيل الاقتصادي ، مقالة في مجلة : العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 01 ، 2002 ، الجزائر.

📖طه عبد الحليم ، العولمة : هل يملك العرب رؤية إستراتيجية ؟ ، مقالة في مجلة : العربي ، العدد 485 ، ابريل 1999.

📖علي نبيل ، " العربي وسط إعصار المعلومات "، مقالة في مجلة : العربي ، العدد 494 ، يناير2000 .

📖قويدري محمد و وصاف سعيدي ،" مرتكزات الميزة التنافسية للاقتصاد الجزائري "،مقالة في مجلة : العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، جامعة باتنة ، العدد 09 ، ديسمبر 2003 ، الجزائر .

📖لعروسي خيرة ، الصادرات باتجاه دول الاتحاد الأوربي لم تتجاوز 01 مليار دولار ،مقالة في جريدة :الخبر اليومي، الصادرة يوم الاثنين 29 جانفي 2007، الجزائر.

📖المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية "، السنة 22 ، العدد الفصلي الرابع ،2004.

📖المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،" النشرة الفصلية "، السنة 24 ، العدد الفصلي الثالث ، الكويت ،2006 .

📖المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية "، العدد الفصلي الثاني ، السنة 24 ، 2006.

📖المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"النشرة الفصلية" ، العدد الفصلي الرابع ، السنة 23 ، 2005.

📖ناصر دادي عدون ناصر دادي ،"انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف و العراقيل " ، مقالة في مجلة : الباحث ، العدد 03 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2005 .

📖وديع محمد عدنان ،القدرة التنافسية و قياسها ، سلسلة جسر التنمية ، العدد 24 ، ديسمبر 2003 ، السنة الثانية ، المعهد العربي للتخطيط .

د) المداخلات :

📖بختي ابراهيم ، "صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و علاقتها بتنمية و تطوير الآداء "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

📖بضياف أحمد و بولرباح أحمد ،" الأداء الحكومي من خلال المؤشرات الكمية الاقتصادية" ،مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،09/08 مارس ، 2005 ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

📖التلفزيون الجزائري ، "خطاب فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة حول توقيع قانون المالية 2007" ، القناة الثالثة ، الجزائر ، 26 ديسمبر 2006.

التلفزيون الجزائري ، صوريا بوعمامة ، وزير التجارة الهاشمي جعبوب ، في الحصة : منتدى التلفزيون ، القناة الثالثة ، الجزائر ، السبت 2006/12/23.

حاج عيسى آمال و معراج هواري ، "دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين قدرات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد ،23/22 افريل 2003 ، جامعة سعد دحلب بالبليدة

رزيق كمال و قاسي ياسين ،" تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس 2005، جامعة ورقلة ، الجزائر .

زايري بلقاسم ،" الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاءة الاقتصادية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس 2005 ، جامعة ورقلة .

زراولة رفيق ، "دور الجامعة في إنتاج الرأسمال البشري في ظل اقتصاد المعرفة" ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول تسيير المؤسسات: المعرفة الركيزة الجديدة و التحدي التنافسي للمؤسسات و الاقتصاديات ، 13/12 نوفمبر 2005، جامعة بسكرة ، الجزائر .

سلامة محمد عبد الرحمن ، " الإنتاج العلمي والعائد منه العائد التكنولوجي للبحث العلمي في العالم العربي " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004.

عبد العزيز بن عبد الله العيسى ، " الاستثمار في مجال العلوم والتكنولوجيا " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004 .

فطاني عبد الجليل أحمد ، "أهمية البحث العلمي في الجامعات العربية والتعرف على مشكلاتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004.

القحطاني محمد بن فهد ،"اقتصاديات البحث العلمي: الأهمية ، الخصائص ، وسبل التعزيز " ، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا ، 11-14 افريل ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2004.

كربالي بغداد ،" تنافسية المؤسسات الوطنية في ظل التحولات الاقتصادية "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ، 21-22 ماي 2002 ، جامعة البليدة ، الجزائر .

نوير طارق ، "دور الحكومة الداعم للتنافسية " حالة مصر " "، API / WPS 0302

يوسف سعيداوي ، "القدرات التنافسية و مؤشراتها "، مداخلة قدمت ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الآداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، 09/08 مارس 2005 ، جامعة ورقلة ، الجزائر .

هـــ) المراجع الالكترونية.

بوزيدي عبد المجيد ،"هل ستكون 2007 سنة الإستراتيجية الصناعية الجديدة؟ "،منشورة على الموقع الالكتروني:

http://bwahab2505.maktoubblog .com/?post=176286. .

📖دياب محمد ،"اقتصاد المعرفة أين نحن منه ؟ ":منشورة على الموقع الالكتروني :_
.http://www.balegh.com/islam.htm

📖درويش نهى ،" اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "، منشورة على الموقع لالكتروني
www.masrawy.com/News/2004/fullcoverage/freemarket/4.

📖درويش نهى ، " اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "، منشورة على الموقع الالكتروني :
. http://www.masrawy.com/News/2004/fullcoverage/freemarket/1.aspx.

📖وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردنية ، الفريق الوطني للتنافسية ، منشورة على الموقع الالكتروني : _
. org.jo/mission.php http://www.competitiveness

📖وزارة التخطيط و التعاون الدولي الأردني ، الفريق الوطني للتنافسية ، عمل الفريق ، منشورة على الموقع الالكتروني:
http://www.competitiveness.org.jo/competitiveness_book.php#

📖زرنوقة صالح سالم ،"قراءة في اقتصاد المعرفة"، منشورة على الموقع الالكتروني :
.http://acqss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/week0.htm

📖الحدث ،" كلمة رئيس الـــجمهورية بـــمناسبة افتتاح « الـــجلسات الوطنية حول الصناعة »(الـــجزائر ، في26 فبراير 2007) "
. http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite.ht

📖يعقوبي محمد و عزي لخضر ،" الشراكة الاورومتوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادية" ، مقالة في مجلة : العلوم الإنسانية ، العدد 14 ، السنة الثانية ، اوكتوبر 2004 ، منشورة على الموقع الالكتروني :
. http://www.uluminsania.net

📖المؤتمر ،" 2.8 تريليون دولار حجم التجارة الالكترونية بين الشركات هذا العام "، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني :
http://www.almotamar.ne/news / category22.htm:10/10/04t

📖المنذري سليمان " تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية و الاتفاقيات الثنائية و المنطقة العربية الكبرى" ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني :
. http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/ECON4htm

📖شبكة النبأ المعلوماتية ، "تحديات الاقتصاد العربي و تجاوبها مع التطورات الاقتصادية الدولية "، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:
. http :// www.annabaa.org

📖غيطاس جمال محمد ، " العرب والقمة العالمية لمجتمع المعلومات تعقيدات التعامل مع الفجوة الرقمية "، منشورة على الموقع الالكتروني :http://www.ahram.org.eg/acpss/

📖المعهد العربي للتخطيط ،" نبذة عن المعهد" ، منشورة على الموقع الالكتروني :
. http://www.arab-api.org/about_a.htm

📖http://www.alwasatnews.com/index.asp?mydate:06-22-05&old

📖http://www.ahram.org.eg/archive/2004/12/27ecno.htm.

📖http://www.competitiveness.gov.jo/competitiveness_concept.php#.

📖http://www.opendirectorysite.info/e-commerce/index.htm

📖http://www.daralhayat.com/Science_tech/Fev20

ثانيا – باللغة الفرنسية

a) Ouvrages:

📖 *BEN FARHA Nor-Eddine ", **Les multinationales et la mondialisation : Enjeux et perspectives pour l'Algérie"** , éditions dahlab , Alger , 1999.*

📖 *BENMERZOUKA Tahar ," **Ouverture et compétitivité des pays en développement**" , édition l'harmatan , 2005*

📖 *BOUAYAD Anis ,"**Stratégie pour la France"** , economica ,Paris , 2003.*

📖 *CEPII ," **Compétitivité des nations"** , economica , Paris , 1998.*

📖 *Commissariat général du plan ," **La compétitivité globale : Une perspective Franco-Allemande"** , la documentation française , Paris , 2001.*

📖 *d'Agostino Serge ",**La mondialisation** " , Bréal , Paris , 2002*

📖 *DEBONNEUIL Michèle et FONTAINE Lionel , " **Compétitivité"** , la documentation française , Paris , 2003.*

📖 *FONTAINE Pascal ," 12 leçons sur l' Europe" , documentation européenne, union européenne , Bruxelles, 2003,*

📖 *Grégoire Stephane et Maurel Françoise , **"Les indices de compétitivité des pays :interpretations et limites "**, INSEE, Octobre 2002, France.*

📖 *LAHRECHE – REVIL Amina ," **L'économie mondiale: Dossiers stratégiques"** , édition la découverte , collection Repères , Paris , 2002.*

📖 *MEKIDECHE Mustapha ," **L'Algérie entre économie de rente et économie émergente**" , les éditions Dahlab , Alger , 2000.*

📖 *MUCCHIELLI Jean-Louis ", **Multinationales et mondialisation**" , éditions du seuil , Paris ,1998.*

b) Rapports:

📖 *CNUCED", LIENS ENTRE LA CONCURRENCE , LA COMPETITIVITE ET LE DEVELOPPEMENT" , note thématique , Genève , 23/05/2002.*

📖 *Institut d'économie quantitative tunisien ", PREMIER RAPPORT SUR LA COMPETITIVITE DE L'ECONOMIE TUNISIENNE ", 2001, Tunis.*

📖 *UNESCO ," RAPPORT MONDIAL DE SUIVI POUR L'ÉDUCATION POUR TOUS" , 2005*

c)Revues , bulletins et journaux:

📖 *Direction générale des douanes, **"STATISTIQUES DE COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE"** ,période2002,2003,2004,2005 et 2006 , Algérie.*

📖 *El Watan ," vers les sociétés du savoir " , mercredi 16 novembre 2005, n 4561.*

📖 *HADJAM Zhor , **" Le secteur de l'agroalimentaire en pleine expansion "** , article dans: ELWATAN économie , supplément hebdomadaire , n 101 , du 23 au 29 avril 2007 , Algérie.*

📖 *MAKEDHI Majid,**" comment faciliter l'accès aux TIC ?" ,**article dans le quotidien El Watan ,le 16/11/2005 , n 4561*

📖 *N.G **,"Nouvelle stratégie industrielle : Hamid TEMMAR dévoile les grandes lignes ."** , article dans: El watan économie , supplément hebdomadaire , n 90 , du 05 au 11 février 2007 , algerie*

📖 *SHAH Anwar et SCHACTER Mark ", **Lutte contre la corruption : Il faut rectifier le tir"** , Finances et développement , décembre 2004.*

📖 *SMITH Warrick et HALLWARD-DRIEMEIER Mary ," **Le climat de l'investissement : une donnée primordiale**" , Finances et développement mars 2005 .*

d) Sites Internet

📖 *Banques de ressources interactives en sciences économiques et sociales," la division internationale du travail ",disponible sur le site: http;//www.Brises.org/notion/php/Notion/index/notID/120/notBranch/120#.*

📖 *http://europa.eu.int/comm/eurostat/sturcturalindicators .*

📖 *Annuaire Eurostat 2004 , disponible sur le site : htt://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_OFFPUB/KS-CD-04-001/FR/KS-CD-04-011-FR.PDF .*

📖 *http://www.lesechos.fr/for;ation/entreprise_globale/art_entreprise_globale.htm*

📖 *Délégation de la commission européenne ",Algérie / union européenne : un quart de siècle de coopération" , disponible sur le site: http://www.deldza.cec.eu.int/fr/ue_algerie/cooperation.htm*

ثالثا : باللغة الانجليزية

a) Reports :

📖 *UNDP, " HUMAN DEVELOPMENT REPORT ", 2006.*

📖 *World Economic Forum ", THE GLOBAL COMPETTITVENES REPORT", 2004.*

📖 *International Institute for Management Development IMD ," COMPETITIVENSS YEARBOOK" , 2003.*

📖 *ANNUAL COMPETTITIVENES REPORT , Irland , 2002..*

📖 *World bank , World Development Report , 2005.*

📖 *UNCTAD, "World investment report" , 2006.*

📖 *ECONOMIC FREEDOM OF THE WORLD, annual report 2004.*

📖 *World economic forum WEF ," The Africa competitiveness report" , 2004*

📖 *International Institute for Management Development IMD ", World Competitiveness Yearbook" , 2004 .*

📖 *International Institute for Management Development IMD ", World Competitiveness Yearbook" , 2003 .*

📖 *International Institute for Management Development IMD ", World Competitiveness Yearbook" , 2005 .*

📖 *World Economic Forum ", The Global Competitiveness Report" , 2005-2006.*

📖 *Council on Competitiveness ," US Competitiveness Report" , 2001 .*



b) Web sites

- *http://www.weforum.org/pdf/Global_Competitveness_Report/Repots/gcr_2006/chapter_1_.pdf*
- *http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/Arab20%world20%competitiveness20%report/index.htm.*
- *http://www.heritage.org/research/features/index/countries.cfm*
- *Fortune Global 500 , Full list ,at http://money-cnn.com/magazines/fortune/global500/2006/full_list/ index.html.*
- *http://www.weforum.org.*
/ site/homepublic.nsf/content/Global+information+technology+report
http://www.weforum.org
- *Association of southeast asian nations , Overview : http://www.aseansec.org/64.htm.*
- *Association of southeast asian nations," Asean Statistical Yearbook" , 2004 . at http://www.aseansec.org/statistics%202004/01_population.pdf.*
- *Asia – Pacific Economic Cooperation , frequently asked questions , at :http://www.apec.org/apec/tools/faqs.html#Q1.*
- *Asia – Pacific Economic Cooperation , General economic indicators , at http://www.apec.org./apec/member_economies/key_economic_indicators.html*
- *http://www.weforum.org / site/homepublic.nsf/content/Global+competitveness+programme /FAQs#2*
- *http://www.weforum.org / site/homepublic.nsf/content/Global+competitveness+report/ site/homepublic.nsf/content/Global+competitveness+programme /africa+report*